وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

شعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2024م

إعداد الطلبة:

✍ قدور حاتم

✍ قروي ضياء الدين

تحت إشراف الأستاذ:

✍ أ.عبدالله عياشي

نوقشت يوم: 2025/09/27

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
عادل رضواني	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مناقشا
عبدالله عياشي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مشرفا ومقررا
رياض ريمي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	رئيسا

الموسم الجامعي: 2025/2024

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

شعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2024م

إعداد الطلبة:

✍ قدور حاتم

✍ قروي ضياء الدين

تحت إشراف الأستاذ:

✍ أ.عبدالله عياشي

نوقشت يوم: 2025/09/27

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
عادل رضواني	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مناقشا
عبدالله عياشي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مشرفا ومقررا
رياض ريمي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	رئيسا

الموسم الجامعي: 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذنا الفاضل

أ. عبدالله عياشي،

المشرف على هذه المذكرة، على ما بذله من جهد قيّم وما قدمه من توجيهات سديدة ونصائح بنّاءة، كان لها الأثر الكبير في إنجاز هذا العمل وإخراجه في صورته النهائية.

كما لا يفوتنا أن نعبر عن خالص امتنانا لأعضاء لجنة المناقشة الأفاضل على قبولهم مناقشة هذه المذكرة، وما سيبدونه من ملاحظات وتوجيهات ستُثري هذا البحث وتفتح أمامنا آفاقاً أوسع في مساري العلمي والبحثي.

ولا يسعنا في الختام إلا أن أجدد شكرنا لكل من ساهم من قريب أو بعيد في دعمنا ومساندتنا طيلة فترة إعداد هذه المذكرة.

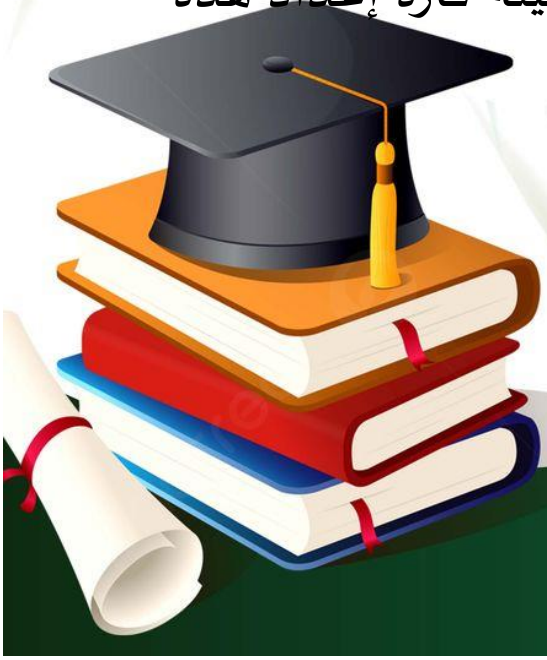

الإهداء

إيمانًا منا بقول رسول الله ﷺ» :من لا يشكر الناس لا يشكر الله«، نتقدم بخالص عبارات الشكر والامتنان لكل من وقف بجانبنا في مسيرتنا العلمية، وكان لنا سندًا وعونًا، سائلين الله أن يجزيهم خير الجزاء".

نهدي هذا العمل المتواضع إلى من كانوا لنا سنداً وعوناً في مسيرتنا العلمية والحياتية:

إلى والدينا الأعزاء، الذين غمرونا بحبهم وتضحياتهم ودعواتهم الصادقة، فكانوا النور الذي أنار دربنا.

إلى إخوتنا وأهلنا الكرام، الذين شاركونا الأفراح ووقفوا بجانبنا في لحظات التعب والجد.

إلى أساتذتنا الأفاضل، الذين لم يبخلوا علينا بعلمهم وتوجيهاتهم السديدة، فكانوا القدوة و النبراس.

إلى أصدقائنا وزملائنا، رفقاء الدرب والمثابرة، الذين تقاسمنا معهم الجهد والتعب والأمل.

إلى كل من ساهم ودعمنا ولو بكلمة طيبة، نهدي ثمرة جهدنا هذه عربون وفاء وامتنان.

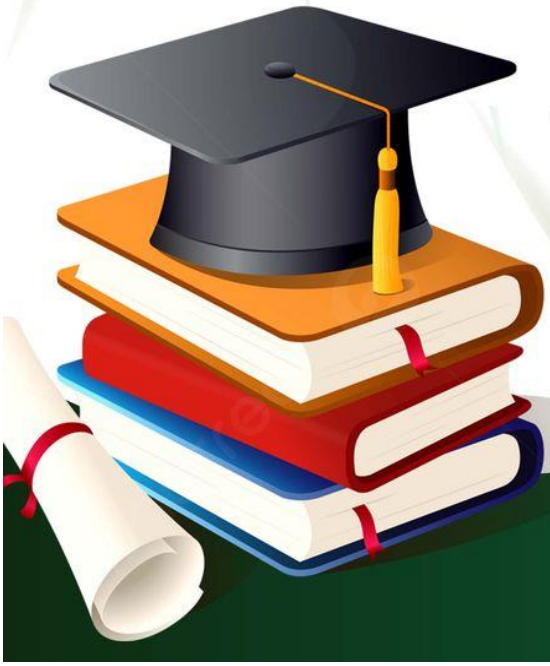

ملخص الدراسة

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)، وذلك بالنظر إلى دورها المحوري كأداة للسياسة المالية. اعتمدت الدراسة على منهجية متعددة الأبعاد، حيث تم الجمع بين التحليل الوصفي والقياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة .(ARDL) أظهرت النتائج النظرية أن النفقات العمومية قد تكون محركًا للنمو إذا وُجّهت نحو القطاعات المنتجة مثل التعليم، الصحة، والبنية التحتية، بينما قد تؤدي النفقات غير الفعّالة إلى تضخم، مديونية، وإزاحة الاستثمار الخاص. أما النتائج التطبيقية، فقد بيّنت وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، كما أثبتت أن للإنفاق العام أثرًا موجبًا ومعنويًا في الأجلين القصير والطويل. وخلصت اختبارات السببية إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من النفقات العمومية نحو النمو الاقتصادي، وهو ما يعزز أهمية تبني سياسات إنفاق رشيدة توازن بين تحقيق التنمية والحفاظ على الاستدامة المالية.

الكلمات المفتاحية :النفقات العمومية، النمو الاقتصادي، الجزائر، نموذجARDL ، السياسة المالية.السببية

Abstract

This research aims to examine the impact of public expenditure on economic growth in Algeria during the period 2000–2024, highlighting its central role as a fiscal policy instrument. The study adopts a multi-dimensional methodology, combining descriptive and econometric analysis through the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model. The theoretical findings indicate that public spending can foster growth when directed toward productive sectors such as education, health, and infrastructure, while inefficient expenditures may generate inflation, debt accumulation, and crowding-out effects. Empirically, the results reveal the existence of a long-run cointegration relationship between public expenditure and economic growth, with a positive and significant effect in both the short and long run. Moreover, Granger causality tests demonstrate a unidirectional causal link from public expenditure to economic growth, underlining the necessity of adopting prudent spending policies that balance development objectives with fiscal sustainability.

Keywords: Public expenditure, Economic growth, Algeria, ARDL model, Fiscal policy, Causality

•

الفهـارس

فهرس المحتوى

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	/
الإهداء	/
ملخص الدراسة	/
Abstract	/
فهرس المحتوى	/
فهرس الجداول	/
فهرس الأشكال	/
مقدمة عامة	**1**
الفصل الأول **الإطار النظري لأثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي**	
تمهيد	5
المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للنفقات العمومية والنمو الاقتصادي	6
المطلب الأول: تعريف النفقات العمومية وتقسيماتها	6
المطلب الثاني: مفهوم النمو الاقتصادي ومحدداته	10
المبحث الثاني: الإطار النظري والتجريبي لأثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي	21
المطلب الأول: النظريات الاقتصادية المفسرة للعلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي	21
المطلب الثاني: المدارس الفكرية حول دور النفقات العمومية في تحقيق النمو	29
المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي	32
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	37
المطلب الاول: الدراسات باللغة العربية	37
المطلب الثاني: الدارسات باللغة الاجنبية	39
المطلب الثالث: مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية	42
خلاصة الفصل	43

الفصل الثاني دراسة قياسية لأثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي	
تمهيد	45
المبحث الاول: تحليل تطور الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(2000-2024)	46
المبحث الثاني :أساسيات القياس الإحصائي باستخدام نموذج ARDL	51
المطلب الأول : تحليل السلاسل الزمنية	51
المطلب الثاني : تقدير نموذج ARDL و الاختبارات التشخيصية	59
المبحث الثالث: النمذجة القياسية لأثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي الجزائر للفترة2000–2024	65
خلاصة الفصل	79
خاتمة	81
قائمة المصادر والمراجع	87
الملاحق	93

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
.1	تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة(2000-2024)	47
.2	منحى بياني للنمو الاقتصادي للفترة : 2000 – 2024	50
.3	نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى	69
.4	اختبار الاستقرارية (stability test) :	73

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
.1	مقارنة بين الدراسات السابقة باللغة الاجنبية والدراسة الحالية	42
.2	تطور الإنفاق العام في الجزائر للفترة (2000-2024) الوحدة: مليار دينار جزائري	46
.3	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر	49
.4	نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)	68
.5	اختبار bounds test	70
.6	تقدير نموذج الدراسة باستخدام ARDL(4.4)	70
.7	اختبار breusch - Godfrrey Correlation lm test	71
.8	HETREIOSKEDASTICITY Test ARCH	72
.9	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Histogram- normality Test	72
.10	تقدير نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة الأجل لنموذجARDL	74
.11	نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل ARDL	76
.12	اختبار السببية granger Cousality test	77

مقدمـــة عامة

يُعد الإنفاق العام أداة رئيسية للسياسة المالية التي تعتمدها الحكومات لتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يُستخدم كوسيلة لتوجيه الاقتصاد وتحفيز النمو من خلال الاستثمار في البنية التحتية، تحسين الخدمات العامة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. في الجزائر، شهدت النفقات العمومية تطورًا ملحوظًا خلال العقود الأخيرة، خاصة بعد الطفرة النفطية التي عرفتها البلاد في بداية الألفية الثالثة، والتي سمحت بزيادة كبيرة في الإيرادات الحكومية وبالتالي ارتفاع معدلات الإنفاق العام.

مع ذلك، تباينت وجهات النظر حول فعالية هذه النفقات في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام. فمن جهة، يُعتقد أن زيادة الإنفاق الحكومي يمكن أن تحفز النشاط الاقتصادي من خلال زيادة الطلب الكلي، وتحفيز الاستثمار، وخلق فرص العمل. ومن جهة أخرى، هناك مخاوف من أن يؤدي التوسع في النفقات العمومية إلى تبعية الاقتصاد للعائدات النفطية، وزيادة عجز الميزانية، والحد من الاستدامة المالية.

☒ إشكالية البحث

في ظل الاعتماد الكبير على الإنفاق العمومي كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، تتزايد الحاجة إلى تقييم فعالية هذه النفقات ومدى مساهمتها في تحقيق نمو اقتصادي مستدام. فقد شهد الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2024) تقلبات حادة، كان لها تأثير مباشر على مستوى الإنفاق العمومي، خاصة بسبب التقلبات في أسعار النفط، التي تُعد المصدر الرئيسي لتمويل الميزانية العامة للدولة.

انطلاقًا من هذا الواقع، يطرح البحث الإشكالية التالية:

ما هو أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2024؟

☒ التساؤلات الفرعية

لتحليل هذه الإشكالية، يمكن طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تساعد على تفكيك العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر:

- ما هي طبيعة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر؟
- ما مدى تأثير النفقات الاستثمارية مقارنة بالنفقات الجارية على النمو الاقتصادي؟
- ما هو النموذج القياسي الأكثر ملاءمة لقياس العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

☒ الفرضيات البحثية

لتحديد العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي، يتم تبني مجموعة من الفرضيات التي سيتم اختبارها من خلال الدراسة القياسية:

✓ توجد علاقة موجبة في الأجل القصير بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة بين 2000إلى 2024 عبر تحفيز الطلب الكلي.

✓ توجد علاقة تكاملية طويلة الأجل بين النفقات العمومية وبين النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة : 2000- 2024

✓ يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين النفقات العمومية وبين النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة : 2000- 2024

✓ توجد سببية في اتجاهين بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة : 2000- 2024

☒ المنهج المستخدم

يعتمد البحث على منهجية متعددة الأبعاد تجمع بين المنهج الوصفي والمنهج القياسي:

- **المنهج الوصفي**: سيتم استخدامه لدراسة تطور النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر.
- **النمذجة القياسية**: سيتم توظيفه لاختبار العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، وهو أحد النماذج الأكثر استخدامًا لدراسة العلاقات الاقتصادية على المدى الطويل والقصير.

☒ أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من بينها:

- تحليل تطور النفقات العمومية في الجزائر بين 2000 و2024، ودراسة العوامل التي أثرت على هذا التطور.
- قياس العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي، باستخدام أساليب تحليل البيانات والنماذج القياسية الحديثة.
- تحديد مدى تأثير التقلبات في أسعار النفط على العلاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي.
- تقديم توصيات لصناع القرار حول أفضل السياسات المتعلقة بالنفقات العمومية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

☒ أهمية البحث

تتجلى أهمية هذا البحث في عدة جوانب، منها:

- **الأهمية الأكاديمية** :يساهم في إثراء الدراسات المتعلقة بالسياسات المالية وأثرها على النمو الاقتصادي في الدول النفطية.
- **الأهمية الاقتصادية**: يوفر تحليلًا عمليًا لصناع القرار حول كيفية تحسين استراتيجيات الإنفاق العمومي لتحقيق تنمية اقتصادية، كما يساعد في فهم الديناميكيات الاقتصادية الجزائرية وتأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الوطني.

الفصل الأول

الإطار النظري لأثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي

تمهيد

تُعتبر النفقات العمومية من أبرز أدوات السياسة المالية التي تلجأ إليها الحكومات لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية متعددة، من بينها تحقيق الاستقرار الاقتصادي، تحسين توزيع الدخل، وتحفيز النمو .وقد نال موضوع العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي اهتمامًا كبيرًا من قبل المفكرين والباحثين، نظرًا لتأثير هذه النفقات المباشر وغير المباشر على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية.

فالإنفاق العمومي يمكن أن يُسهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال تمويل الاستثمارات في البنية التحتية، التعليم، الصحة، والبحث العلمي، وهي مجالات تُعد من محركات التنمية المستدامة. ومع ذلك، فإن هذا التأثير ليس دائمًا إيجابيًا، إذ يرتبط بمدى كفاءة تخصيص الموارد، وهيكل الإنفاق، والظروف الاقتصادية السائدة.

ولقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث مقسمة كالتالي:

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للنفقات العمومية والنمو الاقتصادي

المبحث الثاني: الإطار النظري والتجريبي لأثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للنفقات العمومية والنمو الاقتصادي

المطلب الأول: تعريف النفقات العمومية وتقسيماتها

أولا: تعريف النفقات العمومية

تعرف النفقة العامة على أنها مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام يقصد إشباع حاجة من الحاجات العامة . [1]

كما نجد أن النفقة العامة هي مبلغ من المال يخرج من الذمة العامة للدولة، أو إحدى المؤسسات التابعة لها حيث يهدف لإشباع الحاجات العامة . [2]

في حين أن النفقة العامة هي صرف إحدى الهيئات والإدارات العامة مبلغ معين لغرض سداد إحدى الحاجات العامة .ومن خلال التعاريف السابقة التي تطرقنا إليها نستخلص أن النفقات العامة هي عبارة عن مبلغ مالي يخرج من شخص معنوي بهدف تحقيق إشباع الحاجات العامة. [3]

- تعرف من جل الاقتصاديين على أنها المبلغ المالي الذي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بهدف إشباع الحاجات العامة .

التعريف الإجرائي للنفقات العمومية :

"النفقات العمومية هي مجموع المبالغ النقدية التي تدفعها الدولة أو أشخاص القانون العام الأخرى من خزينتها بصفة نهائية، لتحقيق أغراض عامة تتمثل في تسيير المرافق العمومية، وإنجاز المشروعات التنموية، وتوفير الخدمات الضرورية، بما يضمن إشباع الحاجات العامة وتحقيق المصلحة العامة.

وهذه النفقات في تزايد مستمر وللنفقة ثلاثة أركان : [1]

– مبلغ نقدي : ويعني هذا أن الشكل النقدي للنفقة العامة أصبح هو الشكل المقبول وتحتاج الدولة أو تنظيماتها الإدارية بالمستويات المختلفة للإنفاق النقدي من أجل الحصول على الموارد الاقتصادية والخدمات التي تستطيع به الدولة القيام بوظائفها المختلفة فالدولة تنفق النقود في شكل أجور لموظفي الحكومة وللجنود كما تنفقها للأجل

---

[1] مجدي شهاب أصول الاقتصاد العام "المالية العامة"،دار الجامعة الجديد، مصر،2004ص 193 .

[2] نوار بومدين ، النفقات العامة على التعليم" دراسة حالة قطاع التربية الوطنية للجزائر 1980- 2008 رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم االقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة أبو بكر بلقا يد تلمسان، 2015ص 22.

[3] حمد الطيب ذهب، دور سياسة الإنفاق العامة على االستثمارات العمومية في الجزائر دراسة حالة الجزائر (2001-2014)مذكرة تدخل ضمن متطلبات الماستر في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي الجزائر 2015 ص 3

[1] عبد الكريم بركات المصرف الاقتصادي المالي ، الدار الجامعية .1987 ص 243

الحصول على السلع المختلفة والآلات والمعدات اللازمة لها ولاشك أن استخدام الشكل النقدي افضل من استخدام الشكل العيني القديم حيث كانت الوظائف العامة غير مأجورة ويكتفي الشخص الذي يعمل في مثل هذه الوظائف بشيء عيني آو معنوي مثل أن تهابه الدولة جزء من الأملاك العامة أو تمنحه الألقاب والأوسمة ونتيجة للإنتشار استخدام النقود في الاقتصاديات المعاصرة بدلا من أسلوب المقايضة وتطور الاقتصادي والاجتماعي للشعوب وانتشار المبادئ الديمقراطية فقد تم إحلال الوسائل النقدية للدفع في جميع المعاملات الحكومية ويترتب على استخدام النقود عدة مزايا منها تحقيق عدالة توزيع الأعباء المالية بين أفراد المجتمع كما يتم تقدير حجم الإنفاق العام بدقة أكبر كما تسهل الرقابة على الإنفاق العام النقدي على الرغم من أن القاعدة العامة في الإنفاق العام أن يكون نقديا إلا ان الدولة قد تستخدم أسلوب النفقات العينية ولكن كاستثناء ومن أمثلة ذلك السلع التموينية التي توزيعها على الفقراء أو النفقات وخدمات المجندين في ظل نظام التجنيد الإجباري كما قد تحصل الدولة على بعض ما يلزمها عن طريق الاستيلاء الجبري أو المصادرة خاصة في أوقات الحروب كما قد تقدم الإسكان المجاني لبعض فئات المجتمع وعلى الرغم من أن هذا الإنفاق يتم عينيا إلا أنه من اليسير تقويمهم نقدا وإضافة قيمته إلى مجموع نفقات نقدية ولذا فنفقات الحكومية في النهاية هي نفقات نقدية[2]

– صدور النفقة من الدولة أو أحد تنظيماتها

يدخل في عداد النفقات العامة تلك النفقات التي يقوم بها الأشخاص المعنوي العامة (وهم أشخاص القانون العام) ، وتتمثل في الدولة على اختلاف أنظمتها جمهورية أو ملكية أو رئاسية ، ومن استبدادية إلى ديمقراطية ، والحكومات المركزية والمحلية ، بما فيها الشركات والمؤسسات العامة وفقا لهذا التعريف لا تعد من قبل النفقة العامة تبرع أحد المواطنين ببناء مدرسة أو مستشفى أو بالمساهمة في توفير خدمات الكهرباء أو المياه ، أو غيرها على الرغم من أن الهدف من وراء ذلك هو إشباع حاجة عامة ، وبنفس المنطق لا يعد من قبل النفقات العامة قيام أحد الأشخاص المعنوية كمدير البلدية في إحدى المدن مثلا بشق طريق خاص يربط بين المدينة ومنزله الذي يقع في أحد أطرافها ، أو من شبكة الكهرباء ليصل إلى ذلك المنزل الخاص ، وذلك لان الهدف من هذه النفقة ليس هو إشباع حاجة عامة و إنما إشباع حاجة خاصة ، يتضح من ذلك أن خروج النفقة من أحد أشخاص القانون العام يعد شرط ضروريا لا كافيا لتحديد النفقة العامة ، وانه ينبغي توفر الأركان الثلاثة كي يمكن اعتبارها نفقة عامة .

–تهدف النفقة إلى إشباع حاجة عامة:

[2] حامد عبد المجيد دراز ، مبادئ الاقتصاد العام ، مصر ، مركز الإسكندرية للكتاب 2000ص312

يجب أن تستهدف النفقة العامة إشباع حاجة عامة ، بقصد تحقيق منفعة عامة يستفيد منها مجموع المواطنين ، وليس فردا معينا بالذات او فئة معينة ، وبحيث لا يعد من قبيل النفقة العامة قيام الدولة ، أو إحدى هيئاتها العامة بإنفاق مبالغ نقدية في سبيل إشباع حاجات فردية تحقق منافع شخصية ، ويقوم هذا الركن على فكرتين أساسيتين **ا**/ أن المبرر الوحيد للنفقات العامة هو وجود حاجة عامة تتولى الدولة أو غيرها من الأشخاص العامة إشباعها نيابة عن الأفراد ، ومن ثم يلزم أن يكون الغرض من النفقة العامة هو تحقيق نفع عام يتمثل في إشباع حاجة عامة **ب**/ ان مصروفات الأشخاص العامة يتم تمويلها عادة من الضرائب والرسوم ، التي تحصل من المواطنين وفقا لمبادئ معينة يفترض مراعاتها للعدالة في توزيع الأعباء العامة (مبدا المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة – المساواة في تحمل عبء الضرائب) .

ومن المتفق عليه في كتاب المالية العامة / أن تقرير المنفعة العامة متروك أمره للسلطات السياسية ، تماما كتقرير الحاجة العامة ، ومباشرة السلطات العامة لحقها في تقرير الحاجات العامة ، يخضع لرقابة الشعب أو ممثليه للتحقق من مدى توافر ركن النفع العام في كافة نفقات الدولة .

– وتكفل معظم الدساتير ذلك إذ تسمح للشعب أو ممثليه بالتقدم بأسئلة واستجوابات للوزراء أو الأمناء وتحريك المسئولية السياسية ضدهم في حالة إنفاقهم الأموال عامة بهدف تحقيق منافع خاصة أو شخصية ، كذلك تحرم بعض الدساتير اعتماد نفقة عامة لمنفعة فردية ، أو اعتماد أنواع معينة من النفقات كصرف إعانات لجمعيات أو أحزاب سياسية ، وكذلك ما تقرره من اشتراط أغلبية خاصة لاعتماد أنواع معينة من النفقات أو قصر حق اقتراح النفقات العامة على الحكومة دون المجالس التشريعية أو أعضائها .

– ولا يكتفي عادة بهذه الرقابة السياسة ، و إنما يتقرر بجانبها رقابة أخرى إدارية وثالثة قضائية بهدف تحقق بأفضل صورة ممكنة من سلامة أهداف الإنفاق العام .[1]

[1] حمد الطيب ذهب، مرجع سابق، ص12

ثانيا: تقسيمات النفقات العمومية

يمكن تقسيم النفقات العامة اقتصاديا إلى [1] :

1. التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة

☒ **النفقات الحقيقية:** ويقصد بها تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع أو خدمات أو رؤوس أموال إنتاجية، كالمرتبات وأثمان المواد والتوريدات والمهمات اللازمة لسير المرافق العامة التقليدية والحديثة والنفقات الاستثمارية أو الرأسمالية .

☒ **النفقات التحويلية:** والتي تتمثل بالنفقات التي ال يترتب عليها حصول الدولة على مقابل من سلع وخدمات أو رؤوس أموال، بل بموجبها تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل القومي من الطبقات الاجتماعية مرتفعة الدخل إلى الطبقات الاجتماعية الأخرى محدودة الدخل. كالإعانات والمساعدات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة التي تمنحها الدولة للأفراد أو المشروعات، ومساهمة الدولة في نفقات التأمين الاجتماعي والمعاشات أي أن الدولة تهدف لإعادة توزيع الدخل ولو بصورة جزئية لمصلحة هذه الفئات.

2. تقسيم النفقات حسب دوريتها

تنقسم النفقات من حيث دوريتها إلى [2] :

النفقات العادية: والتي يطلق عليها اسم النفقات المنتظمة أو النفقات الجارية وهي تتمتع بالدورية والانتظام، كرواتب الموظفين وأجور العمال...الخ .

النفقات غير العادية: يطلق عليها مصطلح النفقات غير الجارية، فهي تلك النفقات التي ال ت تكرر بصفة دورية و منتظمة، وإنما تحدث بصفة استثنائية غير متوقعة إثر أزمة أو مشكلة اقتصادية أو كارثة طبيعية..الخ، يتم تمويلها اعتمادا على الإيرادات الاستثنائية للدولة.

نفقات التسيير :هي النفقات الجارية التي تخصصها الدولة أو هيئاتها لتغطية الأعباء الدورية للإدارة العمومية، مثل الأجور، المصاريف الإدارية، والخدمات العامة الأساسية.

نفقات التجهيز :هي النفقات الاستثمارية التي توجهها الدولة لتمويل المشاريع الإنمائية والبنى التحتية، كإنشاء الطرق والمدارس والمستشفيات، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

[1] سوزي عدلي ناشد، "الوجيز في المالية العامة"، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2000،ص ص 40-42

[2] عادل فليح العلي، " مالية الدولة"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010 ،ص119.

3. التقسيم الوظيفي للنفقات العامة

تقسم النفقات العامة تبعا لاختلاف وظائف الدولة إلى :[1]

☒ **النفقات الإدارية:** يقصد بها النفقات التي ترتبط بسير المصالح العامة والضرورية لأداء الدولة لوظائفها، وتضم نفقات قطاعات الدفاع والأمن والعدالة ... وهي نفقات الحاجات العامة في الميادين التقليدية واللازمة الحماية الأفراد داخليا وخارجيا وإحلال العدالة وتنظيم الأمور السياسية لهم.

☒ **النفقات الاجتماعية:** وهي النفقات التي تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة والتي تتمثل في الحاجات العامة التي تشبع الجانب الاجتماعي للأفراد، ويكون ذلك عن طريق توفير إمكانيات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والتكفل بالفئات التي تعاني من ظروف صعبة كالبطالين و الفئات المحرومة التي لا تملك دخلاً.

☒ **النفقات الاقتصادية:** هي تلك النفقات التي تقوم بصرفها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية بصورة أساسية ويسمى هذا النوع بالنفقات الاستثمارية، وتنفق لتزويد الاقتصاد الوطني بخدمات أساسية مثل الري والصرف والنقل.

4. تقسيم النفقات العامة حسب نطاقها الجغرافي

حسب معيار الامتداد الجغرافي للنفقة وحجم الأفراد المستفيدين، تنقسم النفقات العامة إلى نفقات مركزية وطنية)، وأخرى لامركزية (محلية)، وذلك كما يلي :[2]

☒ **النفقات العامة المركزية (الوطنية):** يقصد بالنفقات المركزية، تلك التي تسري على جميع أفراد الشعب بالدولة، وتظهر في ميزانية الدولة من خلال قانون المالية، وذلك مثل نفقات الدفاع والأمن والقضاء والبحث العلمي.

[1] محمد عباس محرزي اقتصاديات المالية العامة، م6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص ص 70. 71

[2] يوسف جيلالي تصنيف وتوزيع النفقات العامة في الجزائر، دراسة مقارنة بين النظام الميزانياتي السابق المقرر بالقانون 84/ 17 المتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم والإصلاح الميزانياتي المقرر بالقانون العضوي 18/ 15 المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 7 ، العدد 2 كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الأغواط الجزائر ، نوفمبر 2023، ص ص 272 ، 273

☒ **النفقات العامة اللامركزية (المحلية)**: يقصد بالنفقات المحلية أو اللامركزية، تلك الموجهة لسكان الإقليم معين من الدولة، أي تتولاها سلطات الحكم المحلي، وتسري فقط على مواطني وسكان إقليم معين من الدولة، وتسجل في ميزانية هذا الإقليم، كميزانية الولاية وميزانية البلدية.

ويتحدد معيار توزيع النفقات العامة بين نفقات وطنية ومحلية، بحسب النظام الإداري المتبع في كل دولة.

المطلب الثاني: مفهوم النمو الاقتصادي ومحدداته

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي

احتل النمو الاقتصادي حيزا مهما في الدراسات الاقتصادية، وتطورت البحوث فيه ليصبح عاملاً رئيسياً ومعيارًا رسميا لقياس مدى تقدم الأمم والمجتمعات، وفي ما يأتي سنعرض بعض الجوانب النظرية المتعلقة به.

1. حسب francois-perroux (1969) : يمثل النمو الاقتصادي الزيادة المستمرة خلال فترة او عدة فترات طويلة لمؤشر الانتاج بالحجم لبلد ما : الناتج الإجمالي الصافي بالقيمة الحقيقية.

2. حسب Kuznets Simon (1973) : يمكن تعريف النمو الاقتصادي لبلد ما على انه زيادة طويلة الأجل في القدرة على عرض سلع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد لسكان هذا البلد، تستند هذه القدرة المتنامية على التقدم التكنولوجي، التنظيمات المؤسساتية والإيديولوجية التي تطلبها.[1]

كما يعرف أيضا انه حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي الاجمالي أو الدخل الوطني الإجمالي، والذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

ويعرف كذلك " أنه ظاهرة مستمرة ليست مؤقتة، فالزيادة في الدخل يجب ان تنجم عن تفاعل قوى داخلية مع قوى خارجية بطريقة تضمن لها الاستمرار لفترة طويلة نسبيا حتى تعتبر نموا اقتصاديا ".

كما يعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية والتقنية في الطاقة الإنتاجية المتاحة ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما زادت الطاقة الإنتاجية المتاحة وارتفع معدلات استغلالها، أو تحسنت تقنيات الإنتاج زاد معدل النمو الاقتصادي.

ويقصد أيضا به حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني والذي يؤدي إلى تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وهذا التعريف يوضح بأن النمو الاقتصادي يرتبط بثلاث عناصر أساسية تتمثل فيما يلي :

[1] حمية عائشة، عازب عثمان هاجر، اثر الانتاج الصناعي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (20162000)، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2018/2017، ص 15_16.

1. تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني.

2. تحقيق زيادة حقيقة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، أي تحقيق زيادة حقيقة في مقدرة الافراد على شراء السلع والخدمات المختلفة.

3. زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي وهذه الزيادة تستلزم ان كون زيادة ناتجة عن زيادة حقيقية في مستوى النشاط الاقتصادي.[1]

كما تجدر الاشارة ان حدوث النمو الاقتصادي يرتبط بثلاثة عناصر أساسية تتمثل في ما يلي :

أ- تحقيق الزيادة في متوسط نصيب الفرد من القومي، وهذا يتطلب أن يكون معدل نمو الدخل القومي أكبر من معدل نمو السكان .

حيث أن : **معدل النمو الاقتصادي = معدل النمو الدخل القومي ـ معدل نمو السكان**

ب- تحقيق زيادة حقيقة في متوسط نصيب الفرد الدخل الحقيقي، وهذا يتطلب أن يكون معد الزيادة في دخل الفرد يفوق معدل التضخم

حيث أن :**معدل النمو الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل الفردي ـ معدل التضخم**

ت- أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية، أي تكن على المدى الطويل، وبالتالي فالنمو العابر لا نمواً بالمفهوم الاقتصادي.

ومن خلال التعريفات السابقة نستنتج ان النمو الاقتصادي هو الوسيلة الرئيسية لزيادة حصة الفرد من الناتج وتحسين مستوى المعيشة في كل المجتمع، ولهذا تهتم الدراسات الاقتصادية بعملية النمو الاقتصادي وتسعى لقياس معدلاته في السنوات المختلفة.[2]

وتجدر الاشارة الى ان الناتج المحلي الاجمالي أحسن مؤشر بالنسبة للاقتصاديين لتقدير نمو وتطور النشاط الانتاجي، الذي يقيس قيمة السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن خلال فترة زمنية معينة.

وإجمالا يعرف النمو الاقتصادي على انه ظاهرة مستمرة وليست عارضة او مؤقتة، فالزيادة في الدخل يجب ان تنجم عن تفاعل قوى داخلية مع قوى خارجية بطريقة تضمن لها الاستمرار لفترة طويلة نسبيا حتى تعتبر نموا اقتصاديا.[1]

---

[1] إيمان بية، سارة وداك، الابتكار والنمو الاقتصادي في الدول العربية (2007 2016)، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2018/2017، ص 3_4.

[2] سليمان قادي، وآخرون، أثر الصادرات على المو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2016/1980)، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2018/2017، ص 7.

[1] حمية عائشة، مرجع سبق ذكره، ص 15_16.

الفرع الثاني: محددات النمو الاقتصادي

اهتمت النظرية الاقتصادية بالنمو الاقتصادي، واكتشاف العوامل التي تؤدي الى معدلات النمو بين الدول وعبر الفترات الزمنية المختلفة، وسيتم عرض أهم المحددات النمو الاقتصادي على النحو التالي :

1. كمية ونوعية رأس المال البشري :

كلما كان معدل الزيادة في الناتج الوطني الاجمالي الحقيقي أكبر كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الوطني الحقيقي أكبر وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي، حيث أن زيادة عدد السكان يؤدي الى زيادة حجم القوى العاملة، كما تستخدم إنتاجية العامل عادة كمؤشر لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية أو لقياس قدرة اقتصاد معين الى تحويل الموارد الاقتصادية الى سلع وخدمات، أي انتاجية العمل تؤثر على معدل النمو الاقتصادي، إذا فنمو السكان يعتبر المصدر الرئيسي للعامل البشري، كما يمثل مصدراً رئيسياً للطلب في المجتمع، فالإنسان يعد الركيزة الاساسية وهو في الوقت ذاته الهدف الاساسي الذي تسعى عملية النمو لتوفير حياة كريمة له.[1]

2. الادخار المحلي الاجمالي

يتطلب تحقيق معدلات نمو مطردة للنمو الاقتصادي توافر قدر ملائم من المدخرات المحلية، التي تكفي لتمويل لاستثمارات اللازمة لتحقيق التراكم الرأس المالي المطلوب، وتصبح هذه الحاجة أكثر إلحاحا في الدول النامية. فالادخار يعتبر محدداً هاماً للنمو، زيادته من الشروط الاولية اللزمة لتحقيق معدل مقبول من النمو.

3. القطاع المالي :

يلعب النظام المالي دوراً في عملية النمو، كما أنه محدد هام لعملية تمويل التراكم الرأس مالي ونشر التكنولوجيات الجديدة ويعني وجود نظام مالي متطور :

- تعبئة المدخرات من خلال توجيه الأصول الحالية للقطاع العائلي إلى استثمارات كبيرة مربحة، في الوقت الذي يوفر فيه للمستثمرين درجة عالية من السيولة.
- يحمل المستثمرين من خلال السماح بتنويع الاستثمار.
- يقلل من تكلفة الحصول على المعلومات وتقييم المشاريع المخططة لها، على سبيل المثال من خلال تدخل الوساطة الاستثمارية المتخصصة.
- يراقب الاستثمارات من مخاطر سوء إدارة الموارد.

[1] إيمان بية، مرجع سبق ذكره، ص 5.

ومن المرجع أن هذه الخدمات ستساهم في النمو الاقتصادي ولكن نم الناحية النظرية يمكن أن يكون لها أيضا أثر عكسي على سبيل المثال، قد يكون حافزا للقطاع العائلي لادخار أقل لأن التنويع في الاستثمار يقود إلى مخاطر أقل وعوائد أعلى.[1]

4. تراكم رأس المال :

إن تراكم رأس المال يتعلق بصورة مباشرة بحجم الادخار أي أنه كلفة أو ثمن النمو الاقتصادي الذي يضحي به المجتمع من أجل الادخار لغرض تراكم رأس المال والعوامل المحددة لمعدل تراكم رأس المال هي التي تؤثر في الاستثمار وأهمها :

✓ توقعات الارباح، السياسات الحكومية اتجاه الاستثمار، فالنمو في رأس المال المادي يعني توفر الآلات الحديثة والمصانع و وسائل النقل وسهولة الاتصالات التي تزيد من عملية الاستثمار.

5. الاستثمارات الاجنبية المباشرة :

إن الاستثمارات الاجنبية المباشرة تتمثل في تلك المشروعات التي يقيمها المستثمر الاجنبي ويديرها، إما بسبب الملكية الكاملة للمشروع أو نتيجة لاشتراكه في رأس مال المشروع بنصيب يبرر له حق الادارة، ويستوى في ذلك أن يكون المستثمر الاجنبي فرداً أو شركة أجنبية أو فرعا لإحدى الشركات الاجنبية.

والأشكال الاساسية للاستثمارات الاجنبية المباشرة :

أ– الاستثمارات الاجنبية المباشرة الخاصة.

ب– الاستثمارات الاجنبية المباشرة الثنائية.

ت– الاستثمار الاجنبي المباشر للشركات المتعددة.[2]

6. التخصص والانتاج الواسع الكبير :

لقد أكد "آدم سميث" في كتابه ثروة الأمم (1776) فقد وضح أن التحسين في مهارة العامل والقوى الانتاجية يُعزى إلى تقسيم العمل، هذا الاخير يزيد من كمية الانتاج وبالتالي يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي.

[1] سليمان قادي، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[2] م محمد عيسى إبراهيم عبد الله، محددات النمو الاقتصادي في السودان وفق مؤشرات التنمية المستدامة (1992-2016) دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي (القياسي)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2019، ، ص 43.

7. الانفتاح التجاري:

إن الأدبيات والأبحاث التي بحثت في هذا المحدد رأت أنه كلما زاد مؤشر الانفتاح على التجارة وحركة رؤوس الأموال ارتفع نصيب الفرد من الناتج الحقيقي وتسارع النمو، حيث بينة دراسة " Sachs & Warner 1997" أن الاقتصاديات الأكثر انفتاحا تنمو بـ 2% و 5 % نسبة إلى الدول الأخرى.[1]

8. التضخم :

نظريا قد ثبت أن التضخم يسبب العديد من التشوهات في الاقتصاد عندما ترتفع أسعار المواد الاستهلاكية، وبالتالي ينخفض الدخل الحقيقي للأسر أيضا، يُثبط التضخم رغبة الأعوان الاقتصاديين في الادخار ويُعزى ذلك إلى الحقيقة أن المال يستحق اليوم قبل الغد. وبالتالي في المدى الطويل يقلل التضخم النمو الاقتصادي لأن الاقتصاد يحتاج إلى مستوى معين من المدخرات لتمويل المشاريع الاستثمارية التي تحفز النمو. والتأثير الآخر المدمر للتضخم هو أنه يصعب على أصحاب المشاريع عملية التخطيط لأنشطتهم، وخاصة في ما يتعلق بكم الانتاج في فترات التضخم، أين يصعب التنبؤ بالطلب الفعال ومتوسط تكاليف الانتاج. وعلاوة على ذلك قد يضعف ارتفاع معدلات التضخم وأيضا فاعلية أداء المؤسسات المالية والأسواق وكذلك يثبط تكاملها مع الأسواق العالمية. وفي هذا الصدد عادة ما يبلغ ارتفاع معدلات التضخم ذروته عند زيادة مستوى عدم اليقين في ما يتعلق بالأسعار المستقبلية وأسعار الفائدة وأسعار الصرف، وهذا بدوره يزيد المخاطر بين الشركاء التجاريين المحتملين، وبالتالي يثبط كل من التجارة الداخلية والخارجية في ما يتعلق بالنشاط المصرفي، يؤدي ارتفاع معدلات التضخم الى تآكل قيمة مدخرات المودعين وكذلك قيمة القروض المصرفية و الائتمانات المالية الأخرى، وبالتالي فإن الميل نحو حفظ وإقراض المال ينخفض إلى حد كبير. و وفقاً لذلك، يزيد عدم اليقين المرتبط بالتضخم من المخاطر المرتبطة بالاستثمار والانتاج وكفاءة أداء الأسواق.

9. سعر الصرف :

يرى اصحاب الفكر التقليدي أن تخفيض سعر الصرف ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي. حيث أن تأثير تخفيض قيمة العملة المحلية سيؤدي إلى تحسين الوضع التنافسي الخارجي، وهذا ما يؤدي إلى تحويل الطلب في صالح السلع المنتجة محلياً والمنافسة للواردات وتابعا للأثر المضاعف، فإن هذا التحويل سيترتب عليه آثاراً توسعية على الناتج الحقيقي تستمر طالما توفرت الطاقات العاطلة، لأنه متى اقترب المجتمع من حالة التشغيل الكامل

[1] سعد الله عبد النور، وآخرون، الأثر المتبادل بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 1990.2017)، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2018/2017، ص 24.23.

لطاقاته فإن أثر التخفيض في قيمة العملة المحلية سينصرف إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ووفقا لفكر الهيكليين الجدد، فإن التخفيض في قيمة العملة المحلية سينعكس سلبا على النمو الاقتصادي وهذا التأثير الانكماشي للتخفيض في قيمة العملة المحلية قد يحدث من خلال تخفيض الطلب الكلي ومن خلال زيادة تكاليف الانتاج (جانب العرض). وبالنسبة لهذا الأخير، فمع تخفيض قيمة العملة المحلية يزيد الطلب على عناصر الانتاج فإذا ما كانت الدولة تعتمد على استيراد نسبة كبيرة من عناصر الانتاج ولا تستطيع العناصر المتوافرة محليا أن تحل محل الواردات منها (وهو ما ينطبق بشكل كبير على الدول النامية)، ينتج عن تخفيض العملة المحلية زيادةً حادة في تكاليف الانتاج مما يؤثر سلبا على الناتج الحقيقي[1].

10. كمية ونوعية الموارد الطبيعية :

إن نمو اقتصاد معين في أي بلد وكذا إنتاجه يعتمد على كمية ونوعية موارده الطبيعية مثل : درجة خصوبة التربة، المياه، وفرة المعادن ... إلخ، فقلة أو وفرة الموارد الطبيعية في المجتمع تمثل أحد المحددات الرئيسية لرفع معدل النمو الاقتصادي.[2]

10. الانفاق الحكومي :

يعتبر الانفاق الحكومي محركاً للنمو الاقتصادي إذ يسهم في زيادة القدرات الانتاجية للاقتصاد الوطني، وذلك إذ ما وجه بصورة صحيحة نحو قطاعات الاقتصاد المهمة، وبخلاف ذلك فإن توجيه هذا الانفاق نحو القطاعات الاقتصادية غير الحيوية والتي لا تدر إيرادات لدعم الميزانية العامة يؤدي لحدوث عجز في ميزانية الدولة، ومن ثم يتسبب في الركود الاقتصادي. وينقسم الانفاق العام الى شقين :

- الانفاق العام الاستثماري الذي يؤدي الى زيادة مباشرة في الدخل الوطني من خلال المكافآت (المرتبات و الأجور) التي تتولد لعوامل الانتاج المشاركة في حدوث هذا الدخل، فضلا عن الزيادة في المقدرة الانتاجية للدولة.
- الإنفاق العام الاستهلاكي يؤدي أيضا الى زيادة المقدرة الانتاجية (يمكن أن يؤدي الانفاق الاجتماعي على الخدمات الصحية والتعليمية، والتدريب الفني للعمال الى الارتقاء بمستوى العمالة وهذا ما ينعكس إيجاباً على المقدرة الانتاجية)، فضلا عن إسهامها في زيادة الناتج الوطني الجاري.[3]

[1] سليمان قادة، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 12. 14.
[2] إيمان بية، مرجع سبق ذكره، ص 5.
[3] سعد الله عبد النور، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 24.

11. الاستقرار السياسي والتآلف الاجتماعي:

تعتبر الأقطار التي تنعم بالاستقرار السياسي والتآلف الاجتماع في ظل الحرية والديمقراطية وسيادة القانون أكثر تأهيلا لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمقارنة مع الاقطار الاخرى التي تعتبر مسرحا للصراعات السياسية والعرقية والانقلابات العسكرية وكبت الحريات والعمل بقوانين الطوارئ.

من الخصائص التي يلاحظها المراقب في الدول النامية هو انعدام الاستقرار السياسي فيها ففي معظم هذه الدول نلاحظ أن الانظمة القائمة لا تلقى الدعم الشعبي القوي والثابت الذي تحتاجه لكي تتفرغ لعملية التنمية بل نجدها تكرس معظم وقتها للسهر على حماية نفسها من المشككين في شرعيتها والطامعين في الحلول مكانها وهكذا فإن هذه الأنظمة لا تستطيع الاستمرار في السلطة إلا من خلال عمليات قمع تقوم بها من وقت لآخر مستندة في ذلك على الجيش وعلى المؤسسات لبوليسية واستخباراتية (علنية أو سرية) تضمن ولاءها من خلال إغراق ضباطها الكبار بأكثر المرتبات والامتيازات، وأنظمة كهذه غالبا عن طريق الانقلابات العسكرية وتستمر بالحكم بالقوة ولكنها تحمل في طياتها بذور نهايتها ويشهد على ذلك سلسلة الانقلابات العسكرية المتواصلة في بلدان أمريكا اللاتينية، الشرق الأوسط و إفريقيا.

ويرى البعض أن السبب الرئيسي والمباشر لانعدام الاستقرار السياسي في الدول النامية يرجع إلى ضعف الطبقة المتوسطة، ففي الكثير من هذه الدول نجد أن الاكثرية الساحقة من السكان تعيش في حالة فقرة مدقع، في حين أن أقلية ضئيلة من السكان لا تزيد عن 5% والمكونة من النخبة الحاكمة وحاشيتها تتمتع بامتيازات هائلة وبحصة الاسد من الثروة القومية.[1]

12. الاطار المؤسساتي:

على صعيد الأدبيات الاقتصادية، فعلى الرغم من أن المؤسسات تلعب دوراً هاما في تشكيل الاداء الاقتصادي، وهذا ما قد أقر بيه "لويس 1955"، "آيريس 1962". إلا أنه لم يتم حتى الى وقت قريب فحص بعض العوامل تجريبيا بطريقة أكثر اتساقا. في هذا الاطار، قد قام "رودريك 1999" بتسليط الضوء على خمسة مفاتيح مؤسساتية رئيسية (حقوق الملكية، المؤسسات التنظيمية، مؤسسات تحقيق الاقتصاد الكلي، مؤسسات التأمين الاجتماعي ومؤسسات إدارة المنازعات)، والتي لا تمارس التأثير المباشر على النمو الاقتصادي فحسب، ولكن أيضا تؤثر في المحددات الاخرى للنمو، مثل : رأس المال المادي والبشري، والاستثمار والتغيرات التقنية وعمليات النمو الاقتصادي.

[1] محمد عيسى إبراهيم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 44.

وعلى هذهِ الأسس أقر "Easrerly 2001" بأنه لن يكون أي تأثير لأي من العوامل التقليدية على الاداء الاقتصادي إذ لم يكن هناك تطوير بيئة مؤسساتية مستقرة وجديرة بالثقة. وتشمل التدابير الأكثر استخداما في الادب التجريبي ومنها نوعية المؤسسات، تنصل الحكومة من العقود ومخاطر نزع الملكية والفساد وحقوق الملكية، وسيادة القانون ونوعية البيروقراطية.[1]

13. معدل التقدم التقني:

إن السرعة في التطوير وتطبيق المعرفة الفنية يؤدي الى زيادة مستوى المعيشة للسكان، فالتقدم التكنولوجي يشكل اكثر من مجرد ظهور المخترعات، فإنه يعني الجهود المستمرة التي يبلغها المجتمع كله في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، فالتقدم التكنولوجي يعمل على تطوير وتحسين رأس المال العيني ورأس المال البشري، وهناك ثلاث تصنيفات أساسية للتقدم التكنولوجي :

- **التقدم التكنولوجي المحايد:** حيث يحدث عندما نصل الى مستويات الانتاج المرتفعة بنفس كمية توليفات مدخلات عناصر الانتاج.
- **التقدم التكنولوجي المعزز للعمل:** فهو يحدث عندما يتم الارتقاء بجودة ومهارة قوة العمل كاستخدام شرائط الفيديو، التلفزيون ووسائل الاتصال الاخرى في الفصول التعليمية.
- **التقدم التكنولوجي المعزز لرأس المال:** يتحقق عندما يتم استخدام السلع الرأس مالية الموجودة بصورة اكثر انتاجية مثل : الاستعاضة.[2]

14. الاستقرار الاقتصادي الكلي:

الاستقرار الاقتصادي الكلي يتطلب النمو والاستثمار والانتاجية في الاقتصاد، بحيث يرتبط الأداء الضعيف للنمو الاقتصادي بعدم الاستقرار الاقتصادي الكلي. كما يعتبر هذا الاخير ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي المستدام، لأنه يزيد الادخار الوطني والاستثمار الخاص ويحسن الصادرات وميزان المدفوعات، وأيضا يحسن القدرة التنافسية. كما يتطلب النمو الاقتصادي المستدام وظيفة حرة وتنافسية للأسعار، وإقامة بيئة اقتصادية آمنة لتشجيع استثمارات القطاع الخاص. وفي هذا الصدد يمكن ان يكون للاستقرار الاقتصادي الكلي دور جد فعال. ومن جهة أخرى يعتبر الاقتصاد الكلي مطلباً ضروريا لنجاح التحرر وسياسات الاصلاح المالي والتعديل. وهناك العديد من العوامل التي توصف على أنها المحددات المحتملة لعدم استقرار الاقتصاد الكلي مثل عدم استقرار في

[1] سليمان قادة، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[2] أحلام نورالهدى دحمري، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 11.

معدلات التضخم والسياسة المالية غير الصحيحة، وعدم استقرار سعر الصرف الحقيقي وعلاقة الصرف. إن العوامل المذكورة هي عقبات خطيرة أمام النمو الاقتصادي. وفي نفس السياق قامت الأدبيات الاقتصادية بتوثيق تحليل التكاليف أو النتائج المترتبة على عدم استقرار الاقتصاد الكلي بشكل جيد. فعلى الرغم من ان العلاقة الايجابية بين المخاطر والعائد على رأس المال في ظل ظروف معينة يمكن ان تفسر وجود علاقة ايجابية بين عدم الاستقرار الاقتصادي والنمو، تتفق معظم الدراسات على الاثر السلبي لهذه الظاهرة على النمو طويل الاجل والرعاية الاجتماعية.

في الواقع، في نهاية المطاف يؤدي عدم الاستقرار الى تخفيض مستوى الاستهلاك والاستثمار وإنتاجية عوامل الانتاج، وزيادة عدم الاستقرار وعدم القدرة على التنبؤ بالسياسات الاقتصادية والتدهور في البيئة المؤسسية. وتكون هذه النتائج أعظم أثراً على الاداء الاقتصادي للدول النامية، التي تواجه في كثير من الأحيان مزيداً من الصدمات الخارجية دون أن تكون الظروف الداخلية مواتية لاستيعاب آثارها.[1]

المطلب الثالث: العلاقة النظرية بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي

هناك علاقة تبادلية بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي، وقد تكون هذه العلاقة سالبة أو موجبة حيث إختلفت الدراسات في ذلك نتيجة إختلاف الأسس والفرضيات المنطلق من خلالها لتحديد طبيعة هذه العلاقة.

1 – العلاقة السلبية بين الإنفاق العام والنمو الإقتصادي :

أشار «كنوب» (1990) في دراسة له حول الاقتصاد الأمريكي مستعملا سلاسل زمنية لبيانات ممتدة على طول الفترة من سنة (1970) إلى سنة (1995) إلى أن الانخفاض في حجم التدخل الحكومي مشارا إليه بإنخفاض حجم الإنفاق العام له أثر عكسي على النمو الإقتصادي والرفاهية و هذا ما أكده أيضا فولستر و هنركسون (2001)، (1999) في دراسة إمتدت في نفس الفترة، و نفس النتيجة توصل إليها «بارو» (1991) في دراسة له شملت 98 دولة خلال الفترة الممتدة من سنة 1985 ، مستعملا متوسط معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي لتحديد علاقته مع معدل الاستهلاك العام الحقيقي بالنسبة للناتج الحقيقي المحلي، وتوصل من خلالها إلى وجود علاقة سلبية مؤثرة تدعم إلى حد كبير عدم ضرورة

تدخل الدولة في الاقتصاد بشكل متزايد، ومن جهته يؤكد « قوساه » من خلال دراسته التي شملت 59 دولة من الدول النامية المتوسطة الدخل خلال الفترة من سنة 1960 إلى سنة 1985 ، بأن نمو حجم القطاع العام في الاقتصاد ممثلا في زيادة الإنفاق العام يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، وأن الأثر السلبي للإنفاق العام على الناتج

[1] سليمان قادة، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 16.

المحلي يرتفع ثلاث مرات في الدول ذات النظام الاشتراكي غير الديمقراطي مقارنة بما هو عليه في الدول ذات النظام الرأسمالي الديمقراطي.

وعموما فإن أهم الأسباب المؤدية إلى وجود علاقة سلبية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي هي:[1]

1-1 تكلفة التمويل : إن زيادة الإنفاق العام يتطلب وجود مصادر لتمويل ذلك ، لكن كل الخيارات المطروحة أمام الدولة لتمويل تلك الزيادة لها أثار سلبية على الاقتصاد المحلي ، فاللجوء إلى اقتطاع الضرائب سواء من الأفراد أو المؤسسات يؤدي إلى الحد من الإدخار و من ثم إنخفاض الاستثمار بشكل يوحي إلى إنخفاض الإنتاجية في الاقتصاد، كما أن اللجوء إلى الاقتراض يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة و إزاحة القطاع الخاص، أما اللجوء إلى الإصدار النقدي فيصطدم بهاجس وقوع الاقتصاد في حالة تضخم وبالتالي فإن أول هاجس تواجهه الزيادة في الإنفاق العام هو مصدر التمويل الذي يطرح أثار سلبية على الاقتصاد أيا كان نوعه .

1-2 أثر الإزاحة : إن أكبر أثر سلبي لزيادة الإنفاق العام في أي اقتصاد ما هو إلا أثر إزاحة القطاع الخاص من النشاط الإقتصادي و ذلك بحكم ندرة الموارد، وهذا ما يؤدي بدوره إلى انخفاض في الناتج المحلي وذلك بسبب إنخفاض فعالية وكفاءة القطاع العام في استعمال الموارد مقارنة بالقطاع الخاص.

1-3 تكاليف الإعانات: تؤدي العديد من البرامج وخطط الإنفاق التي تضم بالخصوص إعانات حكومية بمختلف أنواعها إلى أثر عكسي على النمو الاقتصادي، إذ أن إعانات الفيضانات و الزلازل تحد من رغبة أرباب العمل في تحسين وتطوير نوعية البنايات و الطرق حيث إن نفسية الفرد سواء كان مستهلكا أو منتجا تؤثر على سلوكه نتيجة تلك الإعانات التي تؤثر فيها وهذا ما يؤدي إلى سلبية ذلك النوع من الإتفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي.

1-4عدم الكفاءة : يعتبر الإنفاق العام الأداة الأقل كفاءة في استعمال الموارد المتاحة في الاقتصاد، حيث أن الدولة و رغم توفيرها لخدمات الصحة ، التعليم والنقل إلا أن القطاع الخاص يمكنه توفيرها بجودة وكفاءة أعلى وبتكلفة أقل، حيث أن القطاع الخاص والرغبة في التوسع و المنافسة يؤدي إلى الرفع من كفاءة الخدمات المقدمة بشكل يفوق ما يقدمه القطاع العام.[2]

---

[1] إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل، عمان، 1999، ص 37. حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار وائل للنشر ، الاردن، 2006، ص ص 274-275

[2] بودخدخ كريم اثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة جزائر 2001-2009)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة دالي براهيم الجزائر ، 2009-2010، ص ص 173-174

5-1- غياب الإبداع والابتكار : إن أهم عنصر يفتقده النشاط الإقتصادي للقطاع العام هو الإبداع والابتكار سواء كان ذلك في الطرق الإنتاجية أو لنوعية المنتجات، وذلك نتيجة غياب حافز المنافسة الذي يؤدي إلى الركود الفكري والتكنولوجي بشكل ينعكس سلبا عن النمو الإقتصادي.

2 -العلاقة الموجبة بين الإنفاق العام و النمو الإقتصادي :

يؤكد «رام» (1986) بأن القطاع العام له تأثير إيجابي وهام على النمو الاقتصادي، حيث أنه علاوة على ذلك يعرف الناتج المحلي الخام على أنه مجموع الناتج من القطاع العام والناتج من القطاع الخاص كما أن أشاور» (1990) يشير إلى أن الإنفاق العام وبالخصوص من خلال الاستثمار العام يؤثر بصفة كبيرة على حجم الناتج المحلي ، أما « أليكسيو (2009) في دراسة له حول 7 دول من أوروبا الشرقية خلال الفترة من سنة 1995 إلى سنة 2005، فقد أكد على أن الإنفاق العام على تكوين رأس المال يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي ، وهو بذلك يوافق ما جاء به من قبل أشاور (1990).[1]

ومن جهة أخرى فإن العديد من الإقتصاديين يرون أن الأثر الإيجابي للإنفاق العام على النمو الإقتصادي له حدود ولا يستمر مع الزيادة في الإنفاق العام حيث يشير « شيهي» (1993) إلى أن الإنفاق العام يؤثر بشكل إيجابي على النمو الإقتصادي إذا كان حجم القطاع العام مقاسا بنسبة الاستهلاك العام إلى الناتج المحلي لا يتجاوز 15% أما إذا تتجاوز 15% فإن ذلك الأثر يتحول إلى أثر سلبي .

[1] بودخدخ كريم اثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2001-2009)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة دالي براهيم الجزائر -2009-2010، ص 175

المبحث الثاني: الأبعاد النظرية والعملية لأثر النفقات العمومية في تحقيق النمو الاقتصادي

المطلب الأول: النظريات الاقتصادية المفسرة للعلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي

أولا: نظريات النمو الاقتصادي

استحوذ موضوع النمو الاقتصادي على اهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين، ويعتبر الكلاسيك من الأوائل الذي تطرقوا الى هذا الموضوع من خلال محاولاتهم في ايجاد تفسير للنمو الاقتصادي حسب اتجاهاتهم الفكرية والظروف الاقتصادية السائدة آنذاك، وسنتطرق في هذا المبحث الى اهم الأفكار.

1.النمو عند الكلاسيك

1.1آدم سميث Adam Smith

يعتبر آدم سميث أبا لعلم الاقتصاد الحديث بمؤَلفه "ثروة الأمم" 1776، وتعتبر مساهمة سميث في العوائد المتزايدة من خلال تقسيم العمل إضافة هامة لعلم الاقتصاد، فقد ركز سميث على زيادة الانتاجية من خلال التخصص في العمل وبالتالي زيادة الكفاءة، واعتبر ان الارباح المحققة في الزراعة والصناعة تسهم في زيادة الادخار مما يقود الى زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة النمو بشكل مباشر. بالإضافة الى ذلك، يركز تحليله على التخصص والحجم والتجارة الدولية. ومع ذلك فإنه يهمل التقدم التقني في عملية النمو.[1]

ساهم "ادم سميث" مساهمة كبيرة في تحليل النمو الاقتصادي من خلال تعرضه للمبادئ العامة التي تحكم تكوين الثروة والدخل في كتابه الشهير "ثروة الأمم". يوضح "ادم سميث" أنه للتوسع في تقسيم العمل لابد من تراكم رأس المال الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الادخار الفردي[2]، وعليه يكون الادخار هو أساس النمو الاقتصادي. ويقول بأنه بوجود التراكم الرأسمالي تصبح عملية النمو عملية متجددة ذاتيا، حيث يرفع تقسيم العمل من مستوى الانتاجية فتزيد الدخول والارباح، فتخصص أجزاء إضافية اكبر منها للادخار والاستثمار (تراكم رأسمالي أكبر)، فمزيد من تقسيم العمل مع تكنولوجيا أحدث ليزيد الإنتاج ومزيد من الارباح .. وهكذا. ولكنه في الوقت نفسه يشير الى ان هذه العملية التراكمية للنمو لها حدود، حيث لا يؤدي وصول الاقتصاد الى مرحلة

[1] بهياني رضا، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[2] بن جلول خالد، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي (دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1970.2006)، جامعة بن يوسف خدة، ص 72.

التراكم الرأسمالي (حين يتكالب الرأسماليين على الاستثمار في مجالات معينة) الى هبوط الارباح وتقل المدخرات ومعدلات التكوين الرأسمالي، لينتهي الأمر بحالة ركود (حلقة دائرية انكماشية).[1]

2.1ديفيد ريكاردو David Ricardo

وضع ريكاردو مبادئ لتوزيع مختلف الطبقات الاقتصادية مقسما المجتمع الى ثلاث فئات : فئة الرأسماليين، فئة العمال وفئة ملاك الاراضي الزراعية، والتي أصبحت فيما بعد لبنت اساسية في نموذج النمو الاقتصادي.[2] كما اعتبر ريكاردو الزراعة من أهم القطاعات الاقتصادية لمساهمتها في توفير الغذاء للسكان، غير أنه كان يرى أنه كلما ازداد عدد العمال في قطعة من الارض ازداد إنتاجها ولكن بمعدل زيادة متناقص وهو ما سماه يقانون تناقص الغلة،[3] ما يعني تناقص العوائد الذي يعتبر سببا لحالة الركود والثبات، كما يعتبر توزيع الدخل بين الطبقات الثلاث للمجتمع العامل الحاسم والمحدد لطبيعة النمو الاقتصادي، حيث للرأسماليين دور مركزي في عملية النمو بتوفيرهم لرأس المال ومستلزمات العمل ودفعهم لأجور العمال، وهم باندفاعهم لتحقيق أقصى الارباح فإنهم يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه، وهو ما يضمن تحقيق النمو، أما العمال فيعتمد عددهم على مستوى الاجور، حيث يزيد عدد السكان بارتفاع الاجور، فيؤدي ذلك الى زيادة عرض العمل مما يخفض الاجور الى حد الكفاف، ،و أما ملاك الاراضي فتنمو مداخيلهم كلما حدثت ندرة الاراضي الخصبة التي يطلب مقابلها ثمنا أكبر مما لو كانت متوفرة بكثرة.

إن نظرية التوزيع الوظيفي لريكاردو توضح أن حصتي الاجور والريع ترتفعان مقارنة بالأرباح كلما حدث توسع في الانتاج للأسباب السابقة جراء التقدم الاقتصادي، وهو ما يعيق حصة الارباح، فينخفض معدل نموها التي من المفروض يعاد استثمارها، فينخفض التراكم الرأسمالي لاعتباره المحرك الاساسي للنمو الاقتصادي المشروع وللاقتصاد الوطني ككل.[4]

---

[1] مقلاتي عادل، دراسة قياسية لمحددات النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر2012.1990)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015/2014، ص 16.15.

[2] عبد الله عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي، قسم الاقتصاد والادارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2017، ص 67.

[3] الوليد قسوم ميساوي، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر 1993، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018، ص 51.

[4] كبداني سيدي احمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية : دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012، ص ص 35_36

3.1توماس مالتوس (Thomas Malthus)

يرى "مالتوس" أن مشكلة النمو الاقتصادي تتمثل في الهوة الموجودة بين الحاجات الإنسانية وبين قدرة الاقتصاد القومي على تلبية هذه الحاجات، والنمو الاقتصادي هو الذي يقلل من هذه الهوة باستغلال أحسن لموارد الثروة، ولقد قسم "مالتوس" الاقتصاد الى قطاعين، زراعي و صناعي، هذا الاخير الذي يرى "مالتوس" أن النمو الاقتصادي ينتج عنه (أي القطاع الصناعي)، حيث أنه يتميز بتزايد الغلة، نتيجة وجود الفرص المربحة لرؤوس الأموال وسهولة استخدام التقدم التقني فيه، في حين يتميز القطاع الزراعي يتناقص الغلة نتيجة محدودية الاراضي وتفاوت خصوبتها ونقص إمكانية إدخال التقدم التقني.[1]

وكان "لمالتس" آرائه المشهورة في النمو السكاني باعتباره زعيم المدرسة التشاؤمية، الذي وضع نظريته السكانية المعروفة باسمه (نظرية مالتس للسكان) في مقالته في مبادئ السكان، والتي تنص على أن عدد السكان إذا لم يضبط فإنه سيتزايد بمتوالية هندسية كل ربع قرن في حين لا يتزايد إنتاج الطعام وفق أحسن الظروف إلا بمتوالية حسابية خلال نفس الفترة.[2]

وبخلاف النظرية السكانية، كان "لمالتس" آرائه في للنمو من خلال الادخار والاستثمار، فنجده ينتقد قانون "ساي" للأسواق والذي ينص على أنه " كل عرض يخلق الطلب الخاص به"، مشيرا الى امكانية حدوث اختلافات بين مستويات الادخار بالقدر اللازم للاستثمارات المربحة المتاحة. أما عن نظرته في التنمية والنمو فتتمثل في ضرورة زيادة رأس المال المستثمر في القطاعين الزراعي والصناعي، مقترحا اتباع اساليب الاصلاح الزراعي كوسيلة لتحقيق زيادة الانتاج، وتوجيه جزء اكبر من الاستثمارات لزراعة جميع الاراضي الصالحة للزراعة، مما يوفر فرص ربحية للاستثمارات فيه، هذا ويتم توجيه الباقي رأس المال للقطاع الصناعي والذي تتضح فيه الغلة المتزايدة والتقدم التكنولوجي، لتزيد أهمية هذا القطاع مع دوران عجلة النمو، ويندد "مالتس" بأهمية تقدم القطاعين معا، وعدم التركيز على أحدهما دون الآخر.[3]

1.4كارل ماركس Karl Marx

تقوم النظرية الماركسية في النمو الاقتصادي على فكرة التفسير المادي للتاريخ التي تتلخص في أن النظام الاقتصادي هو أساس النظم الاجتماعية التي مرة على العالم منذ بدايته. فلقد تعاقبت على الانسانية عدة نظم

[1] هند سعدي، أثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980_2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف لمسيلة، 2017/2016، ص 65

[2] مقلاتي عادل، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[3] عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي، قسم الاقتصاد والادارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2017، ص 67.

اقتصادية لها خصائص متميزة تختلف عن بعضها البعض وتعكس مراحل التطور الاقتصادي. أما النظام الاجتماعي الذي ركز عليه "ماركس" اهتمامه عليه فهو النظام الرأسمالي، الذي يرى انه يحتوي على كل انواع المتناقضات الداخلية والتي تحول دون تحقيق عملية تنمية ناجحة، بل وتجعل عملية التنمية ذاتها مستحيلة، ومن هنا تظهر نظرية في التطور الرأس مالي عند "ماركس" تقوم على تحليل انتقادي لعملية الانتاج والتراكم في هذا النظام، فهذه المتناقضات تعمل على طي النظام الرأس مالي وانهياره، ليحل محله النظام الاشتراكي وفي ظل هذا النظام الجديد سوف تستخدم القوى الاقتصادية التي تعزز النمو، استخداما كاملا، وسوف يستفيد كل أفراد المجتمع من عملية التنمية المترتبة على ذلك.[1]

حسب "ماركس" تتحدد الاجور بالحد الادنى لمستوى الكفاف، ومع زيادة الكثافة الرأس مالية لتكنولوجيا الانتاج فإن حصة رأس المال الثابت ترتفع وتنخفض معها بمعدل الربح بموجب قانون فائض القيمة (الفرق بين كميو إنتاج العامل والحد الادنى لأجر العمل)، كما أن فائض العمل يدفع الاجور للانخفاض، وأن أي تراكم رأسمالي يقود الجيش الاحتياطي للعمال الى الاختفاء، مما يدفع الاجور الى الاعلى والارباح الى الاسفل، وكل محاولة من قبل الرأسماليين لعكس العملية يجب أن تحل رأس المال محل العمل، مما يؤدي الى انتشار البطالة، ويعجز العمال عن استهلاك كل المنتجات، فيعجز الرأسماليون عن تصريفها، فتنشأ الاضطرابات الاجتماعية وتتحول معها السلطة ووسائل الانتاج الى عمال، فتنهار الرأسمالية. وبالتالي فإن تحليلات "ماركس" بخصوص أداء الرأس مالية كانت محاولة جيدة لفهم الميكانيزمات التي تعتمد عليها في تحقيق النمو الاقتصادي، الا أن تنبؤاته بخصوص انهيار ذلك النظام لم تكن صحيحة، حيث زيادة الاجور النقدية لا تؤدي حتما الى زيادة الاجور الحقيقية، بل يمكن أن يعوض الرأسماليون ارتفاعها برفع انتاجية العامل، مما يمكن تحقيقها معا باستخدام التقدم التكنولوجي الذي أهمله "ماركس".[2]

1.5نظرية روبرت مالتوس :

ان افكار "مالتوس" ركزت على جانبين هما نظريته في السكان وفي الطلب، حيث حسب هذه الاخيرة فإن "مالتوس" يعد الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب الفعال في تحديد حجم الانتاج عكس الاخرين والذين يرون استنادا الى قانون (ساي) ان العرض هو الذي ينشأ الطلب، ويرى "مالتوس" أنه على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانيات الانتاج إذ يريد الحفاظ على مستوى الربحية ومن ثم

[1] وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة : الجزائر، مصر والسعودية، دراسة مقارنة حلال الفترة 2010/1990، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2014/2013، ص 20.

[2] كبداني سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 37

الاستمرار في النمو، وركز بذلك على ادخار ملاك الاراضي وعدم التوازن بين عرض المدخرات وبين الاستثمار المخطط للرأسماليين والذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع هو بدوره ما يعيق التنمية.

الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية :

- تجاهل الكلاسيك الطبقة الوسطى حيث تفرض نظريتهم وجود تقسيم طبقي بين الرأسماليين بما فيهم العمال وملاك الأراضي.
- تستند إلى نظرية تناقص الغلة والتي ألغاها التقدم التكنولوجي تماما، فير أنهم اعترفوا بالتقدم التكنولوجي إلا أنهم اعتبروه مرحليا، وفي الاخير تكون السيادة لقانون تناقص الغالة.[1]
- تقوم النظرة التشاؤمية للاقتصاديين الكلاسيك أمثال "ريكاردو" و "مالتوس" على أن النتيجة الحتمية للتطور الرأسمالي هي الكساد.
- الادخارات تتوجه كلها للاستثمارات، يقول البعض ليس صحيحا ان كل الادخار يتوجه نحو الاستثمار، كما قال "شومبيتر" فإن الاستثمار يمكن ان يزيد على الادخار من خلال الائتمان المصرفي.
- عدم واقعية مفهوم عملية التنمية حيث افترضت النظرية الكلاسيكية حالة من السكون.
- إهمال النظرية للقطاع العام، يؤكد البعض بأن النظرية فشلت في إدراك أهمية الدور الذي يلعبه القطاع العام في تعجيل التراكم الرأسمالي، وخاصة البلدان النامية حيث لا يوجد المنظمون الصناعيون مما يفرض على الحكومة دوراً نشطا كوكيل للتنمية.[2]

2. النمو عند النيوكلاسيك

تعتبر النظرية النيوكلاسيك من أهم نظريات النمو الاقتصادي، أين طور النيوكلاسيك آليات جديدة للنمو الاقتصادي تختلف عن الفكر السائد في النظرية الكلاسيكية، وذلك بإخال العامل التكنولوجي والابتكارات في سير العملية الانتاجية.

2.1النمو الاقتصادي في الفكر الكينزي

سادت العالم الرأسمالي أزمة حادة أعقبها الركود الاقتصادي بين سنوات 1933/1929م وتعتبر هذه الفترة الزمنية من الفترات المظلمة في تاريخ الرأس مالية ومن خلال معطيات تلك الفترة وضع كينز نظريته المشهورة

[1] مقلاتي عادل، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[2] محمد عيسى إبراهيم عبد الله، محددات النمو الاقتصادي في السودان وفق مؤشرات التنمية المستدامة (1992-2016) دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي (القياسي)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2019، ص 3332.

في العمالة لمعالجة أزمة النظام الرأسمالي وذلك عام 1936. وتعد آراؤه التي أعقبت أفكار المدرسة الكلاسيكية والماركسية منحنى جديدا ومنعطفا كبيرا في الفكر الاقتصادي فقد حدد عددا من الأسس لمعالجة عيوب النظام الرأس مالي ووضعه في طريق النمو الاقتصادي.

لقد ظهر الخلاف بين الكينزية والطريقة الكلاسيكية الجديدة في تحليل مشكلة النمو الاقتصادي بشكل واضح في ميدان تحديد العوامل الاستراتيجية الرئيسية للنمو التي يجب ان تتوجه اليها السياسة الاقتصادية. فالنظام الكينزي للتنهيج الاقتصادي يعتبر دائما أن المؤشر الحاسم في التوجيه هو الاستثمارات الرأسمالية، ويعتبر النظام الكينزي أن الاستثمارات الانتاجية منها وغير الانتاجية، الخاصة منها والحكومية بشكل أخص بصفتها خالقة للدخل، تشكل أساس نمو الدخل في المدى القصير، وتعتبر بالتالي العامل الرئيسي في التنهيج المضاد للأزمات، فالاستثمارات في النماذج الكينزية للنمو تعتبر المؤثر الأساسي على توسيع الطاقة الانتاجية للبلاد والعامل الرئيسي في رفع معدلات النمو في الأجل الطويل.

واهتم كينز بالاقتصاد القومي وبحث في الشروط اللازمة لنموه وحدد المتغيرات المؤثرة في نمو الدخل وعدة من المسائل الأساسية للنمو الاقتصادي، وقد أوجد علاقة بين زيادة الاستثمارات ونمو الدخل القومي وأطلق على طبيعة هذه العلاقة مصطلح المضاعف الذي يبين أثر الاستثمار. ذلك أن الزيادة في الإنفاق على الاستثمار ستؤدي إلى زيادة في الدخل القومي وذلك بكميات مضاعفة تقدر بالإضافة إلى هذه الزيادة الأولية في الاستثمار.[1]

وبشكل عام، إذا ربطنا نظرية كينز ومسألة النمو يمكن أن نلاحظ أن برنامج "كينز" يتلخص في النمو على حساب الاستغلال الأكمل للموارد المتاحة، وما إن تتحقق العمالة الكاملة حتى يستفيد هذا البرنامج، ولم يقل "كينز" شيئا حول طرق التطور اللاحق للاقتصاد، وهذا هو سبب تأكيد نفاد الكينزية، على عدم صلاحيتها لحل مسائل النمو الاقتصادي على المدى الطويل. لقد ظهرت الحاجة إلى إعادة النظر في نظرية كينز وتكييفها لحل المهمات الأكثر تعقيدا، وهذا ما أنجزه منظرو الديناميكية الاقتصادية.[2]

الانتقادات الموجه للنظرية الكينزية :

يكمن القول بأن النموذج الكينزي يقف عند حدود اقتصاديات الدول الرأسمالية والمتقدمة بينما لا يصلح للتطبيق في حالة الدول المتخلفة وذلك لـ :

[1] إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج واستراتيجيات)، دار أسامة لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 35.
[2] إسماعيل بن محمد قانة، مرجع سبق ذكره، ص 36.

- إن المشكلة في الدول المتخلفة يكمن في جانب العرض وليس في جانب الطلب كما هو الحال في الدول المتقدمة.
- اتسام الدول المتخلفة بكثافة هجرة العمالة من الريف الى المدن والتي من شأنها ارتفاع نسبة البطالة في المدن ونقصها في الأرياف.[1]
- سياسة الزيادة في الانفاق الحكومي قد تكون إيجابية في بعض الظروف (ظروف الكساد) لكن قد تكون لها أثار سلبية في ظل ظروف أخرى (مثل أزمة الكساد والتضخم) فهي سياسة قليلة الفعالية في الدول النامية وذلك للأسباب التالية :

أ– عدم رشادة الانفاق الحكومي.

ب– عدم مرونة الاستثمارات لتغير أسعار الفائدة.

ت– تتطلب سياسة كينز في تحفيز عملية النمو تدخلات حكومية كبيرة، مما يستدعي أموال كبيرة، وهذا الامر غير متوفر في معظم الدول النامية.[2]

3.نموذج كالدور (Kaldor)

يعتبر "نيكولاس كالدور" المجري الأصل، الامريكي الجنسية من أبرز اقتصادي كامبردج الذين انتقدوا فكر النيوكلاسيك والنقديين،[3] ويعتبر كالدور أول من درس التقدم التكنولوجي كمتغير داخلي ذي علاقة بالتراكم، ووتيرة النمو. هذا ما يعرف بقانون (Loi Kaldor).[4]

إن نقطة البداية عند كالدور هي الارتباط الوثيق بين النمو والتراكم من ناحية، وتوزيع الدخل القومي من ناحية أخرى. إن معدل النمو وتوزيع الدخل أمران مترابطان (وقد كان كالدور في ذلك متأثرا بالفكر الكلاسيكي)، حيث أن معدل التراكم الذي يحدد في النهاية معدل النمو، يتوقف على نصيب الارباح من الدخل القومي، وبناءاً على هذا انطلق "كالدور" يحلل مسألة التوازن الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، وذلك على النحو الذي يجعل النظام قادرا على استعادة توازنه واستقراره، وبشكل تلقائي. ومما يؤخذ من نموذجه افتراضه ثبات

[1] مقلاي عادل، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[2] محمد عيسى ابراهيم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[3] إسماعيل بن محمد قانة، مرجع سبق ذكره، ص 100.

[4] حاج بن زيدان، دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات اسعار البترول لدى دول المينا دراسة تحليلية قياسية (الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر)، اطروحة دكتوراه، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012، ص 31.

معدل الادخار عبر الزمن وتجاهله دور زيادة كفاءة عوامل الانتاج (العمل ورأس المال) في تحسين معدلات النمو.[1]

4.نظرية شومبيتر (Joseph Schumpeter)

لقد اعتبر "شومبيتر" أن التنظيم هو مفتاح عملية التنمية الاقتصادية حيث يقوم المنظم بإدخال الابتكارات في العملية الانتاجية، وتأخذ هذه الابتكارات عدة صور مثل تقديم طرق مزج جديدة للعوامل الانتاجية وإدخال سلع جديدة للسوق واستخدام طرق جديدة للإنتاج، وتنمية موارد جديدة للإمداد بالمواد الخام وخلق تنظيمات جديدة للمجالات القائمة، وليس من الضروري ان يكون المنظم مخترعا او رأسمالي يقدم الارصدة الاستثمارية بل هو الذي يقوم بخلق شيء جديد في السوق عن طريق أهمية استغلاله لهذه الارصدة المالية التي يوفرها له الرأسمالي. وقد ذهب "شومبيتر" الى ابعد من ذلك في تقليل أهمية الدور الذي يقوم به المدخرون، إذ يمكن للمنظمين حسبه الحصول على الارصدة المالية التي يحتاجونها لتمويل ابتكاراتهم من البنوك التي تمنح الائتمان، وهو ما يترتب عنه الاخير زيادة الاستثمار الحقيقي.[2]

[1] عماد الدين احمد المصبح، محددات النمو الاقتصادي السورية، اطروحة دكتوراه في فلسفة العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق، 2008، ص 38.

[2] الوليد قسوم ميساوي، مرجع سبق ذكره، ص 52.

المطلب الثاني: المدارس الفكرية حول دور النفقات العمومية في تحقيق النمو

الفرع الأول: المدارس الفكرية

ومن هذه المدارس نذكر:

1.المدرسة الكلاسيكية

يرى رواد المدرسة الكلاسيكية أن النفقات العمومية ليست عاملًا محفزًا للنمو الاقتصادي، بل تمثل عبئًا على الاقتصاد الوطني، لأنها تؤدي إلى تحويل جزء من الموارد التي كان من الممكن أن توجه للاستثمار الخاص نحو الإنفاق الحكومي، الأمر الذي يقلل من كفاءة تخصيص الموارد. وقد حدد الكلاسيك دور الدولة في وظائفها التقليدية فقط، والمتمثلة في الدفاع الوطني، الأمن الداخلي، وإقامة العدل، مؤكدين أن أي توسع في تدخل الدولة يعرقل قوى السوق التي تقوم تلقائيًا بتحقيق التوازن والنمو من خلال آلية العرض والطلب. ومن أبرز ممثلي هذا الاتجاه الاقتصادي آدم سميث الذي اعتبر أن حرية السوق والمنافسة كفيلة بضمان النمو، بينما تدخل الدولة في غير وظائفها الأساسية يُعطل روح المبادرة الفردية ويؤثر سلبًا على النشاط الاقتصادي.[1]

2. المدرسة الكينزية

جاءت النظرية الكينزية كرد فعل على الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929، حيث اعتبر **جون مايناردكينز** أن السوق عاجز عن تصحيح نفسه بنفسه في أوقات الركود، وهو ما يستدعي تدخل الدولة عبر زيادة النفقات العمومية لتحريك الطلب الكلي. فزيادة الإنفاق العمومي تؤدي إلى خلق مناصب عمل جديدة، وزيادة الدخول، ومن ثم ارتفاع الاستهلاك والإنتاج. وعلى عكس الكلاسيك، يرى كينز أن النفقات العامة ليست عبئًا، بل هي وسيلة فعّالة لتحقيق النمو الاقتصادي، خاصة عندما يتم توجيهها نحو الاستثمار العمومي في البنية التحتية والمشاريع الكبرى.[2]

3.المدرسة النيوكلاسيكية

انطلقت المدرسة النيوكلاسيكية من نقد الفكر الكينزي، حيث ركزت على فكرة حياد السياسة المالية على المدى الطويل، وأكدت أن زيادة النفقات العمومية تؤدي غالبًا إلى ما يسمى "أثر المزاحمة Crowding Out) " (Effect، حيث تعمل القروض الحكومية على امتصاص المدخرات المتاحة، وبالتالي مزاحمة الاستثمارات الخاصة،

[1] آدم سميث، *ثروة الأمم*، ترجمة محمد مصطفى، دار المعارف، القاهرة، 1958، ص 89.

[2] : John Maynard Keynes, *The General Theory of Employment, Interest and Money*, Macmillan, London, 1936, p. 85

وهو ما يضعف من أثر النفقات العمومية في تحفيز النمو. واعتبرت هذه المدرسة أن النمو الاقتصادي يعتمد أساسًا على تراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي، لا على توسع دور الدولة في الاقتصاد. [1]

4. المدرسة الحديثة (نظرية النمو الداخلي(

ركزت نظريات النمو الداخلي التي ظهرت مع نهاية الثمانينات على الأثر النوعي للنفقات العمومية بدلًا من حجمها. فالنفقات الموجهة للتعليم، الصحة، والبحث العلمي، والبنية التحتية، تعد استثمارًا طويل الأمد في رأس المال البشري والمعرفي، وتساهم مباشرة في رفع إنتاجية العمل وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد. وتختلف هذه المدرسة عن الكلاسيك والنيوكلاسيك بكونها ترى أن الدولة تستطيع من خلال نفقاتها توجيه مسار النمو، ليس فقط عبر الطلب الكلي، وإنما من خلال تحفيز الابتكار والإنتاجية.[2]

5.المدرسة الماركسية

ينظر الماركسيون إلى النفقات العمومية من زاوية مختلفة، حيث يعتبرونها وسيلة في خدمة النظام الرأسمالي أكثر مما هي أداة لتحقيق النمو الشامل. فهي تُستخدم للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي، من خلال تمويل الأجهزة الأمنية والعسكرية وضمان إعادة إنتاج قوة العمل عبر التعليم والصحة، بما يضمن استمرار استغلال الطبقة العاملة. ووفق هذا المنظور، فإن النفقات العمومية لا تؤدي إلى نمو متوازن بقدر ما تُكرس التفاوت الاجتماعي وتخدم مصالح الرأسماليين.[3]

[1] : Robert J. Barro, "Government Spending in a Simple Model of Endogenous Growth," *Journal of Political Economy*, Vol. 98, No. 5, 1990, p. 105.

[2] : Paul M. Romer, "Endogenous Technological Change," *Journal of Political Economy*, Vol. 98, No. 5, 1990, p. S80

[3] كارل ماركس، *رأس المال*، الكتاب الأول، ترجمة فالح عبد الجبار، دار الفارابي، بيروت، 2008، ص 212.

الفرع الثاني: مقارنة بين المدارس الفكرية حول دور النفقات العمومية في النمو

المدرسة الفكرية	الموقف من النفقات العمومية	الأثر على النمو الاقتصادي
الكلاسيكية	**رفض توسيع دور الدولة، وقصره على الوظائف الأساسية (الأمن، الدفاع، العدالة)**	**تعيق النمو لأنها تحول الموارد عن الاستثمار الخاص وتضعف آلية السوق.**
الكينزية	**الدعوة إلى تدخل الدولة عبر زيادة النفقات العمومية خاصة في الأزمات.**	**تحفز النمو بتحريك الطلب الكلي وخلق فرص عمل جديدة.**
النيوكلاسيكية	**اعتبار السياسة المالية محايدة على المدى الطويل.**	**أثر محدود بسبب "المزاحمة" للاستثمارات الخاصة؛ النمو يقوم على رأس المال والتكنولوجيا.**
النظريات الحديثة (النمو الداخلي(	**التركيز على نوعية النفقات (التعليم، الصحة، البحث العلمي.(**	**ترفع إنتاجية العمل ورأس المال البشري، وتحقق نموًا مستدامًا طويل الأمد.**
الماركسية	**اعتبار النفقات أداة لخدمة النظام الرأسمالي وإعادة إنتاج شروطه.**	**لا تحقق نموًا عادلاً، بل تكرس التفاوت الاجتماعي وتخدم مصالح الطبقة المسيطرة.**

المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي

الفرع الأول: قنوات التأثير الإيجابي

1. الاستثمار في البنية التحتية

تُعد البنية التحتية من الركائز الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي، حيث تلعب دورًا محوريًا في تيسير الإنتاج وتخفيض تكاليف النقل والاتصال وتحفيز الاستثمارات. وتشمل البنية التحتية الطرق، الجسور، السكك الحديدية، المطارات، شبكات الكهرباء والماء والإنترنت.

تحفيز الاستثمار الخاص: تؤدي البنية التحتية المحسنة إلى تشجيع رجال الأعمال على إقامة مشاريعهم بسبب انخفاض التكاليف التشغيلية، وتحسين الوصول إلى الأسواق.

زيادة فرص التشغيل: غالبًا ما تتطلب مشاريع البنية التحتية يدًا عاملة كثيفة، مما يساهم في تقليص معدلات البطالة ورفع مستويات الدخول.

تحسين الإنتاجية الوطنية: البنية التحتية الجيدة تقلل من الوقت الضائع، وتسرّع من عملية الإنتاج والنقل، ما يؤدي إلى تحسن مؤشر الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (TFP).

2. الإنفاق على التعليم والصحة

تُصنّف هذه النفقات ضمن ما يُعرف بـ "الاستثمار في رأس المال البشري"، وهو عامل أساسي للنمو المستدام.

تحسين الكفاءة والإنتاجية: الأفراد المتعلمين والأصحاء أكثر قدرة على العمل بكفاءة وإبداع، مما يدفع بعجلة النمو.

الحد من الفقر: يساهم التعليم والصحة في تمكين الأفراد من تحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية، ما يساهم في تقليص الفجوة الطبقية.

تعزيز القدرة التنافسية: تؤهل الأنظمة الصحية والتعليمية القوية البلدان لتكون أكثر قدرة على المنافسة في السوق العالمية، خاصة في مجالات المعرفة والابتكار.[1]

3. التحويلات الاجتماعية

تشمل التحويلات الاجتماعية إعانات البطالة، دعم السكن، التقاعد، الإعانات الغذائية، وغيرها من أشكال الدعم.

تعزيز الطلب الكلي: الأفراد ذوو الدخل المحدود يميلون إلى إنفاق معظم دخولهم، وبالتالي تساهم التحويلات في تحفيز الاستهلاك.

[1] Hanushek, E. A., & Woessmann, L. (2010). The Economics of International Differences in Educational Achievement. NBER Working Paper No. 15949

تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي: تقلل من حالات الفقر المدقع، وتحد من التوترات الاجتماعية التي قد تعرقل النمو.

تحقيق العدالة التوزيعية: تسهم في تخفيف الفوارق بين الطبقات وتعزيز التماسك الاجتماعي.

دراسة حالة: برامج الدعم الاجتماعي في البرازيل (مثل Bolsa Família) ساهمت بشكل ملموس في تقليص الفقر وتحفيز النمو الاقتصادي المحلي، وفقًا لتقارير البنك الدولي.

الفرع الثاني: قنوات التأثير السلبي

1. سوء التخصيص المالي

عندما لا يتم توجيه النفقات العمومية إلى مجالات إنتاجية، تفقد هذه النفقات قدرتها التحفيزية على النمو الاقتصادي، بل قد تؤدي إلى نتائج عكسية.

الإنفاق غير المنتج: مثل الرواتب المرتفعة دون إنتاجية مقابلة، أو مشاريع بدون دراسة جدوى اقتصادية واضحة.

الفساد والهدر المالي: ضعف الرقابة والمساءلة قد يؤدي إلى تحويل الموارد لمشاريع غير فعالة أو لأغراض سياسية.

تضخم الجهاز الإداري: التوظيف العشوائي وتكرار الهياكل الإدارية يرهق الميزانية ويؤدي إلى ضعف المردودية.[1]

2. ارتفاع الضرائب أو الدين العام

أ. التأثير الانكماشي للضرائب المرتفعة

من أجل تمويل الإنفاق العمومي، قد تلجأ الحكومات إلى رفع الضرائب، مما يؤدي إلى:

تقليص حوافز الاستثمار: إذ تؤثر الضرائب العالية على أرباح المؤسسات، مما يثبط المبادرة الخاصة.

تراجع الاستهلاك: يقلل العبء الضريبي المرتفع من الدخل المتاح للأسر.

ب. التأثير السلبي للديون

عندما تُمول النفقات بالعجز، فإن الحكومة تقترض من السوق مما يؤدي إلى "أثر المزاحمة" (Crowding Out):

منافسة الحكومة للقطاع الخاص على القروض: ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وتراجع قدرة القطاع الخاص على الاقتراض.

ارتفاع عبء خدمة الدين: تتزايد التكاليف المستقبلية لخدمة الدين (فوائد وأقساط)، مما يقلل من الأموال المتاحة للاستثمار الإنتاجي.

الخطر المالي طويل المدى: تفاقم المديونية يعرض الاقتصاد لخطر الأزمات المالية.[2]

[1] Mauro, P. (1995). Corruption and Growth. The Quarterly Journal of Economics, 110(3), 681–712.

[2] Reinhart, C. M., & Rogoff, K. S. (2010). Growth in a Time of Debt. American Economic Review, 100(2), 573–578.

وعليه ومن خلال ما سبق يمكن أن نستنتج بأن الأثر النهائي للنفقات العمومية يتوقف على النمو الاقتصادي على طبيعة هذه النفقات وجودتها. فبينما تسهم النفقات الإنتاجية والموجهة نحو البنية التحتية، التعليم، والصحة في تعزيز النمو والاستقرار الاقتصادي، فإن النفقات غير المنتجة أو الممولة عبر الدين غير المستدام قد تعرقل التقدم وتؤدي إلى أزمات اقتصادية.

لذا، من الضروري:

- تبني سياسات مالية ذكية ترتكز على الكفاءة والتقييم الدوري للبرامج.
- تحسين آليات الحوكمة والشفافية في إدارة المالية العامة.
- تعزيز دور المؤسسات المستقلة في مراقبة النفقات وتقييم فعاليتها

الفرع الثالث: التأثيرات الناتجة عن النفقات العمومية

تُعد النفقات العمومية أداة مزدوجة الأثر في الاقتصاد الوطني؛ فهي قادرة على تحفيز النمو الاقتصادي، ولكنها تحمل في ذات الوقت مخاطر اقتصادية واجتماعية إن لم تُدار بكفاءة وشفافية. هذا المبحث يعالج بالتفصيل أبرز ثلاث نتائج مترتبة على النفقات العمومية: التضخم، الدين العام، وتوزيع الدخل، وهي عناصر تُعدّ مؤشرات حساسة لأداء السياسة المالية في أي دولة.

1.تأثير النفقات العمومية على التضخم

أ. المفهوم النظري للعلاقة بين الإنفاق العمومي والتضخم

- يُعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار. وتُعتبر النفقات العمومية أحد العوامل المحفزة له، لا سيما عندما تتجاوز النفقات قدرة الاقتصاد الإنتاجية.
- في المدى القصير، قد لا تُسبب الزيادة في النفقات العمومية تضخمًا إذا كانت هناك فجوة إنتاجية
- (output gap).
- أما في المدى المتوسط والطويل، فإن استمرار الإنفاق دون نمو موازٍ في العرض الكلي يؤدي إلى ضغوط تضخمية.[1]

ب. آليات التأثير

زيادة الطلب الكلي: تؤدي النفقات العمومية المرتفعة إلى ارتفاع في الطلب على السلع والخدمات، ومع ثبات العرض، ترتفع الأسعار.

التمويل بالعجز النقدي: حين تقوم الحكومة بتمويل نفقاتها عن طريق طباعة النقود (monetization)، يؤدي ذلك إلى زيادة السيولة بشكل غير متوازن، فينشأ التضخم.

[1] Reinhart, C. M., & Rogoff, K. S. (2010). This Time is Different: Eight Centuries of Financial Folly. Princeton University Press

الآثار النفسية والتوقعات: التوقعات المستقبلية بزيادة النفقات العامة أو العجز المالي تدفع الفاعلين الاقتصاديين إلى رفع الأسعار تحسبًا، ما يخلق "تضخمًا متوقعًا".[1]

ج. تأثير خاص بالدول النامية

تعاني الدول النامية غالبًا من ضعف في الطاقة الإنتاجية، وهو ما يجعل أثر النفقات العمومية على التضخم أكثر حدة.

كما أن ضعف الاستقلالية النقدية، وربط العملات بالدولار أو اليورو، يجعل السياسات المالية أكثر عرضة للفشل في التحكم بالتضخم.

2. تأثير النفقات العمومية على الدين العام

أ. تعريف الدين العام وأنواعه

يُقصد بالدين العام مجموع القروض التي تحصل عليها الدولة لتمويل نفقاتها، وهو إما:

داخلي: تحصل عليه من المواطنين والمؤسسات المحلية.

خارجي: من الحكومات الأجنبية أو المؤسسات الدولية.

ب. العلاقة بين الإنفاق العمومي والدين العام

عندما تتجاوز النفقات العمومية الإيرادات العامة، تلجأ الحكومات إلى التمويل بالعجز.

يؤدي هذا إلى تراكم الدين، مما ينعكس على مؤشرات الاستقرار المالي، ويؤثر في التصنيف الائتماني للدولة.

ج. تأثيرات الدين العام على الاقتصاد الكلي

ارتفاع تكلفة خدمة الدين: كلما ارتفع حجم الدين، ارتفعت الفوائد المدفوعة، وهو ما يقلل الموارد المتاحة للاستثمار التنموي.

مزاحمة القطاع الخاص: قد تنافس الدولة المستثمرين الخواص على مصادر التمويل في السوق المحلي، مما يؤدي إلى "Crowding Out".

تراجع الثقة الاستثمارية: ارتفاع الدين قد يؤدي إلى خفض التصنيف الائتماني للدولة، مما يقلل من جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.

د. ديناميكية الدين العام في الدول النامية

تعتمد العديد من الدول النامية على الاقتراض الخارجي المربوط بشروط مجحفة أحيانًا.

يؤدي هذا إلى تقييد السيادة الاقتصادية، خاصة عند فرض برامج تقشفية من قبل صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي.

[1] Dornbusch, R., Fischer, S., & Startz, R. (2014). Macroeconomics (12th ed.). McGraw-Hill Education.

2. تأثير النفقات العمومية على توزيع الدخل

أ. مفهوم توزيع الدخل وأهميته

توزيع الدخل يشير إلى كيفية تقاسم الدخل القومي بين أفراد المجتمع. ويُعد من المؤشرات المهمة للعدالة الاجتماعية، والاستقرار السياسي والاقتصادي.

ب. أثر إيجابي: أداة لإعادة توزيع الثروة

نظام الضرائب التصاعدية: يفرض ضرائب أكبر على الأغنياء، ويوجه العائدات للفقراء من خلال الإعانات والخدمات.

التحويلات الاجتماعية: مثل التقاعد، والتأمين الصحي، وإعانات البطالة.

الاستثمار في التعليم والصحة: يساهم في تحسين فرص الفقراء للصعود الاجتماعي وتحقيق العدالة في الفرص.

ج. أثر سلبي: تكريس الفوارق الاجتماعية

عندما تُوجه النفقات لصالح طبقة معينة (مثل دعم الشركات الكبرى أو الامتيازات لموظفي الدولة)، فإنها تُفاقم التفاوت.

الزبونية السياسية (Rent-Seeking): قد تتحول النفقات العمومية إلى أداة لخدمة المصالح الضيقة، عبر سيطرة النخب الاقتصادية أو السياسية على القرار المالي.

د. أمثلة مقارنة

بلدان الشمال الأوروبي: نجحت في تحقيق توزيع عادل للدخل بفضل نظام ضريبي تصاعدي ونفقات اجتماعية واسعة.

بلدان أمريكا اللاتينية: رغم الإنفاق العالي، لا يزال التفاوت مرتفعًا بسبب ضعف التوزيع العادل وفساد الإدارة المالية.[1]

من خلال ما سبق، يتضح أن للنفقات العمومية تأثيرات واسعة ومركبة على بنية الاقتصاد الوطني:

- على المستوى النقدي، قد تؤدي إلى تضخم إذا لم تُصاحبها زيادة موازية في الإنتاج.
- على المستوى المالي، فإنها تضع ضغطًا على الميزانية وتؤدي إلى تضخم الدين العام إذا غابت الاستدامة.
- على المستوى الاجتماعي، يمكن أن تكون أداة فاعلة لتحقيق العدالة التوزيعية أو وسيلة لتوسيع الفجوة الطبقية، بحسب كيفية إدارتها.

[1] عبيدات، محمود، المالية العامة والسياسة الضريبية. دار المناهج للنشر والتوزيع. 2021

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

اعتمدنا في بحثنا هذا على مجموعة من الدراسات السابقة المتنوعة في تقدير محددات النمو الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الاول: الدراسات باللغة العربية

من بين اهم الدراسات التي تحصلنا عليها ما يلي :

☒ **دراسة محمد كنز بوكحيلي، رضا حزام" دور الإنفاق العام في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر"(2024/2023)**

خلصت الدراسة إلى أن تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر يبقى ضعيفاً ومحدوداً كونه لا يركز على جميع القطاعات الاقتصادية، خاصة القطاعات المنتجة مثل قطاع الصناعة الذي يعتبر أحد ركائز الاقتصاد، ويرجع السبب في ذلك إلى ضعف مرونة جهاز الإنتاج المحلي العاجز على تغطية الطلب الناتج عن التوسع في حجم الإنفاق العام. كما خلصت الدراسة أيضا أن معدلات النمو في الجزائر مرتبطة بدرجة كبيرة بقطاع المحروقات ، مما جعلها رهينة أي صدمة أو أزمة بترولية تحدث وهو ما يؤثر سلبا على تحقيق الأهداف الاقتصادية، مما يتطلب حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري من خلال إصلاحات إقتصادية عميقة من شأنها خلق الثروة وتعزيز النمو الاقتصادي.ذ

☒ **دراسة خلود بلقادري" أثر النفقات والإيرادات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر – خلال الفترة 1990–2020**

تسعى هذه الدراسة إلى معالجة الإشكالية المتمثلة في ما هو تأثير النفقات والإيرادات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 إلى 2020 ؟ ، تهدف هذه الدراسة إلى محاولة الكشف عن وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والنفقات والإيرادات العمومية في الجزائر، ولتحقيق هذا الغرض قمنا بمراجعة مجموعة من الأدبيات لتحديد الأسس النظرية وبناء فرضيات الدراسة، ومن ثم إختبارها بالإعتماد على EVIEWS 9

من أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن النفقات والايرادات العمومية تأثر على النشاط الاقتصادي وذلك السهولة استعمالها، وقد شهدت تطورات جوهرية حيث انهم أداة فعالة بيد الدولة لتوجيه و الاشراف على النشاط الاقتصادي وتعددت أهدافهم، بالإضافة إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق النفقات و الإيرادات العمومية حيث يمكنهما تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع فضلا عن قدرتها على ترشيد استخدام الأموال العامة، وتحقيق اقصى إنتاجية من هذه الأموال .

☒ **دراسة بن وليد فطيمة " أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة(2016/1971)**

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الإنفاق الحكومي وتقسيماته على النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجل الطويل خلال الفترة (1671-2016) ، وهذا من خلال الناتج المحلي الإجمالي. ولتقدير هذه العلاقة تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL حيث تم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية ثم التحقق من وجود تكامل بينها، وهذا لتقدير العلاقة بينها في الأجل الطويل.

وتوصلت هذه الدراسة من خلال النتائج التطبيقية إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لكل من الإنفاق العام ونفقات التجهيز على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، في حين لم يتم تسجيل أي تأثير لنفقات التسيير على النمو الاقتصادي.

☒ **دراسة: فضيلة ملواح "محددات النمو الاقتصادي في الجزائر " 2020**

هدفت الباحثة من خلال هذه الدراسة التي هي اطروحة من خلال طرح التساؤل التالي "ما هي أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة على النمو الاقتصادي في الجزائر" وللإجابة عن هذا التساؤل اعتمدت الباحثة على المنهج التحليلي القياسي في دولة الجزائر خلال الفترة 1990.2018 كما سيتم استخدام اساليب القياس الاقتصادي الكمي بتطبيق نموذج (ARDL) أداة المعالجة هي السلاسل الزمنية ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة أن كل من الانفاق العام، رأس المال البشري، المعروض النقدي والانفتاح الاقتصادي من أهم المتغيرات المؤثرة على النمو الاجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

☒ **دراسة: هقون تفاحة/عمران بن عيسى" دراسة قياسية لأثر الإنفاق العام على النمو والتشغيل في الجزائر خلال الفترة(1990/2020).**

هدفت الدرسة إلى تحليل وقياس العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي و التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)، حيث اعتمدنا في هذه الدراسة على نموذج Eviews 9 ، و قد تبين من خلال إختبار التكامل المشترك وجود علاقة تكامل مشترك بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام وبين التشغيل و الإنفاق العام في الأجل الطويل حسب طريقة Granger-Engel و منهجية rangerG للسببية، كما أضهرت النتائج أن هناك علاقة طردية متزايدة بين الناتج المحلي الإجمالي و حجم الإنفاق العام، أما من ناحية التأثير فقد كان التأثير ضعيف و يرجع هذا بكل بساطة لضعف الجهاز الإنتاجي و محدودية قدراته، فبالرغم من ضخامة الموارد المالية المخصصة فإن هذه المؤسسات لم تستطع الرفع من إنتاجها.

☒ **دراسة: صباح زروخي "محددات النمو الاقتصادي خارج القطاع النفطي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية" 2017**

هدفت الدراسة من خلال طرح الاشكالية التالية "ما هي المتغيرات المؤثرة في النمو الاقتصادي خارج القطاع النفطي في الجزائر خلال 1993.2015" وذلك بالاعتماد على المنهج التحليل القياسي، وكان الهدف

من الدراسة تحليل طبيعة العلاقة التي تربط النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ببعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر، ومتغيرات الدراسة شملت الانفاق العام، سعر الصرف معدل التشغيل ومعدل التضخم، وتمت معالجة هاته الدراس بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS. ومن ابرز النتائج المتوصل إليها أنه تم التنبؤ بقيم المتغير التابع.

المطلب الثاني: الدارسات باللغة الاجنبية

- **الدراسة:**

Determinants of Economic Growth : An Empirical Evaluation of the Ugandan Economy 2021

بحثت هذه الورقة في محددات النمو الاقتصادي في أوغندا للفترة 1982-2015 باستخدام (ARDL). وبينت النتائج أنه في حين أن المستوى الأولي لنمو الناتج المحلي الإجمالي ، فإن الاستهلاك الحكومي والاستثمار يؤثران بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي لأوغندا على المدى القصير ، إلا أن التضخم والمساعدات الخارجية والمتغير الوهمي للسياسة التي تمثل برامج التكيف الهيكلي أثرت سلبًا على نمو الناتج المحلي الإجمالي، كشفت النتائج أنه على المدى الطويل ، أثر الانفتاح التجاري والنمو السكاني والاستهلاك الحكومي والاستثمار بشكل إيجابي على نمو الناتج المحلي الإجمالي في أوغندا. فشلت النتائج في إظهار علاقة مهمة بين الانفتاح التجاري والنمو السكاني وتراكم رأس المال البشري والنمو الاقتصادي على المدى القصير. كما فشلت الدراسة في إظهار علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم ورأس المال البشري والمساعدات الخارجية والنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

- **دراسة:**

Lqrissa M. Bqtrqnceq : Determinants of Economic Growth for the Last Half of Century: A Panel Data Analysis on 50 Countries 2022

أجريت هذه الدراسة لفهم العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي للمنطقة الاقتصادية الرئيسية الجنوبية بالفيتنام، وكانت عينة الدراسة هي بيانات 8 مقاطعات ومدن من المنطقة الاقتصادية الجنوبية، أما عن متغيرات الدراسة فقد

شملت الصادرات، سكان الحضر، مستوى التعليم، القدرة على تطوير تكنولوجيا المعلومات، وتمت هذه الدراسة في الفترة 2005 2019، وتمت المعالجة بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS، وطريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة FGLS، ومن ابرز النتائج المتوصل اليها أن النمو الاقتصادي للمنطقة الرئيسية الجنوبية بالفيتنام يتأثر بشكل إيجابي بالصادرات، ونسبة سكان الحضر، مستوى التعليم، القدرة على تطوير تكنولوجيا المعلومات، كما تظهر النتائج بأنه يتعين على المقاطعات والمدن في المناطق الاقتصادية الرئيسية تحسين السياسات المتعلقة بالتجارة الدولية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، تسريع تطوير تكنولوجيا المعلومات، تحسين جودة العمالة وتسريع عملية التحضر.

- **دراسة:**

Lqrissa M. Bqtrqnceq : Determinants of Economic Growth for the Last Half of Century: A Panel Data Analysis on 50 Countries 2022

هدفت هذه الدراسة الى تحقيق النمو الاقتصادي خلال تدابير مستدامة، من خلال التحقيق في مؤشرات التنمية الاقتصادية المختارة لـ50 دولة من القارات الخمس التي تمر بمرحلة انتقالية، وتمت الدراسة خلال فترة 50 عاما (2020.1971). كانت المؤشرات التي تم العمل بها هي القيمة المضافة من الزراعة والغابات، صيد الاسماك، ثاني اكسيد الكربون، انبعاثات اكسيد النيتروس، الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص من البنوك والائتمان المحلي المقدم من الصناعة المالية. وتمت معالجة البيانات باستخدام Panel، وأشارت النتائج الى ان انبعاثات اكسيد الكربون قد أثرت بشكل كبير على النمو الاقتصادي لهذه البلدان، وأثارت قضيتين بشأن استدامة النمو. كلما ارتفع مستوى اكسيد النيتروس ارتفع مستوى النمو الاقتصادي وزاد تغير المناخ بشكل كبير. لم يؤثر الائتمان المحلي المقدم من البنوك للقطاع الخاص والائتمان المحلي المقدم من الصناعة المالية على النمو الاقتصادي، تشير النتائج الى ان هناك حاجة الى المزيد من الاستثمارات والسياسات الخضراء لتحقيق استدامة النمو الاقتصادي عبر الخمسين دولة.

المطلب الثالث: مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية

الجدول (01) : مقارنة بين الدراسات السابقة باللغة الاجنبية والدراسة الحالية

الخصائص	الدراسات السابقة باللغة العربية			الدراسة الحالية
	الدراسة 1	الدراسة 2	الدراسة 3	
موضوع الدراسة	محددات النمو الاقتصادي في أوغندا	فهم العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي	التحقيق في مؤشرات التنمية الاقتصادية المختارة لتحقيق النمو	محددات النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي
الهدف		فهم العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي للمنطقة الاقتصادية الرئيسية الجنوبية بالفيتنام	تحقيق النمو الاقتصادي خلال تدابير مستدامة	تحديد أهم محددات النمو الاقتصادي في الجزائر
عينة الدراسة	أوغندا	8 مقاطعات ومدن من المنطقة الاقتصادية الجنوبية	50 دولة	الجزائر
فترة الدراسة	2015-1982	2019 -2005	2020-1971	2024-2000
طريقة المعالجة	ARDL	OLS FGLS	Panel	ARDL
أهم النتائج	وجود متغيران يؤثران ايجابا على النمو وثلاث متغيرات يؤثران سلبا على المدى القصير، واربع متغيرات تؤثر إيجابا على المدى الطويل	تأثر النمو الاقتصادي بأربع متغيرات بشكل ايجابي	اكسيد الكربون قد أثرت بشكل كبير على النمو الاقتصادي لهذه البلدان، ارتفاع اكسيد النيتروس يؤدي الى ارتفاع مستوى النمو الاقتصادي	

خلاصة الفصل

يتضح من خلال الفصل الاول وحسب ما نصت عليه النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة التي تم تناولها فإن للنمو الاقتصادي العديد من المحددات من بينها حجم السكان، السياحة، التكنولوجيا، الاستثمار الاجنبي المباشر، التضخم وسعر الصرف وذلك لما تحققه من آثار ايجابية على الرفاهية الاقتصادية كزيادة متوسط دخل الفرد ورفع مستوى الدخل الوطني

الفصل الثاني

دراسة قياسية لأثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي

تمهيد:

تقر النظرية الاقتصادية بأن النفقات العمومية لها علاقة مع النمو الاقتصادي ، كما أكدت الدراسات التطبيقية المختلفة على العلاقة الموجبة الدالة احصائيا بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي اختلفت من دراسة إلى أخرى باختلاف دول عينة الدراسة.

ويعد استخدام نماذج وتقنيات الاقتصاد القياسي ذا أهمية بالغة في تحديد قوة ونوعية العلاقة بين متغيرات نموذج الدراسة، حيث تم الاعتماد في هذه الدراسة على نماذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة الخطية(**ARDL**)والتي توفر إمكانية تتبع أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر، كما يسمح استخدام نموذج للباحث من (**ARDL**) الوصول إلى نتائج موضوعية وأكثر دقة مقارنة باستخدام النماذج الأخرى، أي إعطاء إمكانية أكبر للباحث لاختبار الفرضيات المستقاة من الأدبيات النظرية لموضوع الدراسة.

وللإجابة عن التساؤلات الرئيسية المطروحة من خلال هذه الدراسة والتي تتعلق بشكل رئيسي في قياس أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة والتي تمتد من عام 2000 إلى عام 2024 ،

، اعتماد على البرنامج الاحصائي EVIEWS13، وعليه سيتم من خلال هذا الفصل التطرق بشكل منهجي الى:

- **المبحث الاول : تطور النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة : 2000 _2024**
- **المبحث الثاني: التعريف بنموذج الدراسة المستخدم نماذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة الخطية(ARDL)**
- **المبحث الثالث: النمذجة القياسية لقياس أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة الى 2000 – 2024**

المبحث الاول: تحليل تطور النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(2000–2024)

01:تطور النفقات العمومية للفترة :2000 – 2024 : تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة نمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته سواء نفقات التسيير منه أو نفقات التجهيز، ويرتبط نمو الإنفاق العام وتصاعد معدلاته ارتباطا وثيقا بالتطوارت الاقتصادية والاجتماعية والسياسة التي شهدتها الجزائر. وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول (02): تطور النفقات العمومية في الجزائر للفترة (2000–2024)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	الإنفاق العام
2000	3,498.99
2001	3958.52
2002	4302.4
2003	4552.19
2004	4865.22
2005	5127.91
2006	5341.1
2007	5721.53
2008	6211.92
2009	6845.37
2010	7302.94
2011	7509.56
2012	8109.95
2013	8739.08

9309.32	2014
9773.47	2015
9904.87	2016
9907.36	2017
9989.37	2018
10008.8	2019
9375.91	2020
9450.89	2021
9789.43	2022
10530.0	2023
10730.0	2024

المصدر: قاعدة بينات البنك الدولي

ويمكن تتبع ذلك التطور في الإنفاق العام من خلال المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم(1): تطور النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة(2000-2024)

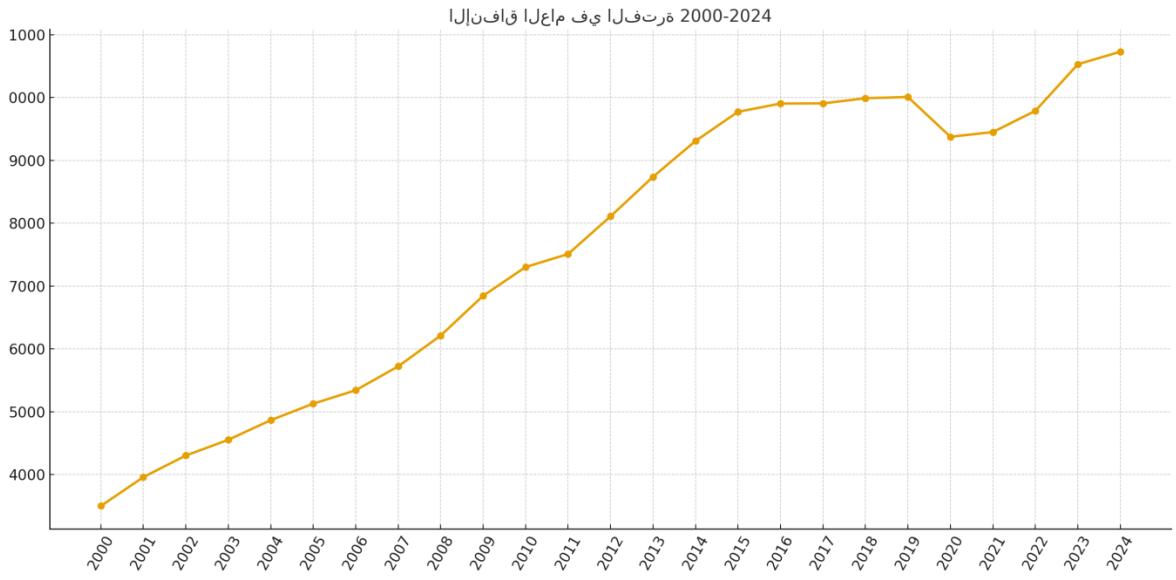

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم(1)

من خلال تحليل معطيات الجدول نلاحظ أن النفقات العمومية في الجزائر متزايدة كأي دولة، غير أن نسبة هذه الزيادة في النفقات تختلف من سنة إلى أخرى، فأحيانا ترتفع وأحيانا تنخفض وذلك حسب الظروف الاقتصادية السائدة والسياسات التي تنتهجها الدولة ويمكن تحليل تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال ثلاثة فترات:

- **تطور النفقات العمومية خلال الفترة 2000–2001**: وهي فترة الإنعاش الاقتصادي ،حيث شهد الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة نوعا من الاستقرار، وعليه يلاحظ تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية، كمايلاحظ تحسن ايرادات الدولة خلال نفس الفترة، وذلك بفعل الارتفاع المستمر لأسعار النفط. كل هذه الأمور انعكست إيجابا على سياسة الإنفاق العام فبالنظر إلى القيمة المنفقة الكلية، يلاحظ ارتفاعها مستمرا حيث انتقلت من 3,498.99دج سنة 2001 إلى 4865.22 دج سنة2004.

ومن خلال هذا التحليل فإن سياسة الإنفاق العام لهذه الفترة 2000–2010 كانت توسعية، وذلك من اجل التخفيف من النتائج السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي، وذلك بعد تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية.

- **تطور النفقات العمومية خلال الفترة 2010–2015**: وهي فترة توطيد النمو الاقتصادي، وهو ما يعني عدم قدرة دعم مخطط الإنعاش الاقتصادي أو البرنامج التكميلي لدعم النمو على فك الارتباط بين الاقتصاد الجزائري والتغيرات الحادثة في أسعار المادة النفطية في الأسواق العالمية، فهي برامج إنفاقية تهدف بالأساس إلى إنعاش الجهاز الإنتاجي وعليه نلاحظ أن هناك تزايد مستمر في النفقات العمومية حيث بلغت عام 2010 قيمة 7302.94دج ، وهذا كله راجع إلى ارتفاع أسعار البترول ومن ثم العائدات البترولية وخاصة الدور الكبير الذي لعبته الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة التي تنعكس ايجابيا على النفقات العمومية.

تطور النفقات العمومية خلال الفترة :(2015– 2024) شهد الانفاق العام في هذه الفترة ارتفاع سنة 2015 بمقدار : 9773.47دج الى 10008.8

دج عام 2019 في حين انخفضت في السنوات 2020، 2021 ، 2022 التي أعقبت أزمة كوفيد19 (الأزمة الصحية والمالية) بسبب انكماش في الطلب العالمي وانخفاض في أسعار البترول و هو ما نتج عنه انخفاضا حادا في معدل الإنفاق العام، وبعدها الارتفاع التدريجي في الانفاق العام بمقدار: 10530.0دج.

وبطبيعة الحال فان لكل سياسة اقتصادية أثار تحدثها على الاقتصاد وذلك حسب نوع هذه النفقات وحسب حجمها .

02، تحليل تطور النمو الاقتصادي للفترة : 2000 –2024

بالاعتماد على معطيات البنك الدولي لدينا الجدول التالي لتطور النمو الاقتصادي :

الجدول رقم(03) : تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل النمو %	3,8	3	5,4	6,5	4,5	5,4	2,9	3,1
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل النمو %	2.5	1,2	4,8	3	2,4	2,6	4,1	3,2	3,9
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
معدل النمو %	1,5	1,4	0,9	-5	3,8	3,6	4,1	4.3

المصدر :من اعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للفترة 2000 –2024

https://data.albankaldawli.org/indicator تاريخ الاسترداد : 17 :06: 2025

الشكل رقم (02)منحى بياني للنمو الاقتصادي للفترة : 2000 – 2024

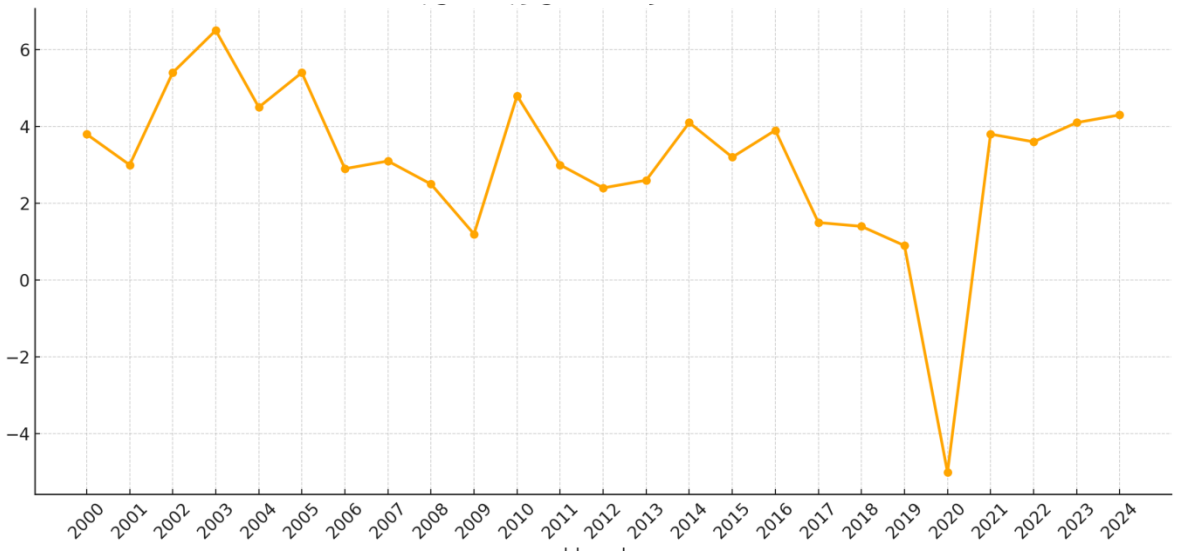

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي : للفترة : 2000 – 2024

نلاحظ أن الجزائر سجلت معدلات نمو جيدة في سنوات التسعينات خاصة 2000 – 2001 – 2002 – 2003 بدأت معدلات النمو الاقتصادي في تصاعد وارتفاع تدريجي يصاحبه زيادة الانفاق العام ، ويرجع ذلك الى ارتفاع أسعار البترول ،والملاحظ من خلال المنحى البياني أيضا وجود صدمة في المنحى سنة 2015 هذا راجع الى الأزمة البترولية 2015 الا أن الجزائر اخفقت في تحقيق الاستقرار في النمو الاقتصادي أن ذاك ، ويمكن القول بعد سنة 2019 ومع تداعيات الأزمة الصحية الاقتصادية كوفيد 2019 أثبتت المؤسسات الاقتصادية فعاليتها في الاستجابة للصدمة الصحية الاقتصادية من خلال توفير حاجيات المواطنين ، في الوقت الحالي تعول الجزائر على المؤسسات الناشئة للنهوض الاقتصادي وخلق فرص عمل جديد و مشاريع جديد تحل محل السلع والمنتجات الأجنبية.

المبحث الثاني :أساسيات القياس الإحصائي باستخدام نموذج ARDL

المطلب الأول : تحليل السلاسل الزمنية

قبل البدء في دراسة أي نموذج قياسي خال من الانحرافات الزائفة، فإنه من الضروري دراسة خصائص السلاسل الزمنية (المتغيرات) المستعملة في التقدير أو التنبؤ، ومن أجل سكون السلاسل الزمنية تستعمل في الغالب اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)أو اختبار فيليب بيرون (PP)، وكذا اختبار KPSS (Kwiatkowski, Phillips, Schmidt et)، حيث تعمل هذه الاختبارات على استقرار السلاسل الزمنية من حالتها الغير مستقرة إلى حالتها المستقرة وغير المستقرة، وذلك من خلال تحديد ما إذا كان هناك جذر الوحدة واتجاه عام، إذ تكون العلاقة بين المتغيرات غير المستقرة ليست حقيقية إنما مضللة وهذا ما يسمى بالانحدار الزائف.

أولا: ماهية السلاسل الزمنية و اختبارات الاستقرارية (اختبار جذر الوحدة ADF و PP)

1- تعريف السلاسل الزمنية

تعرف السلسلة الزمنية على أنها مجموعة من القيم لمؤشر احصائي معين مرتب وفق تسلسل زمني متساوي ومتصاعد مثل الأيام ، الأشهر ، والسنوات ....الخ ، أو أنها سلسلة من المتغيرات العشوائية معرفة ضمن فضاء الاحتمالية متعدد المتغيرات بالدليل t والذي يعود الى مجموعة دليلية T ، ويرمز لها عادة ب$t\epsilon T, Y(t)$، وتتكون من متغيرين أحدهما توضيحي وهو (الزمن) والآخر متغير الاستجابة وهو (قيمة الظاهرة المدروسة) ويمكن التعبير عنها رياضيا كالاتي:

=f(t)y أما اذا كانت هناك عوامل أخرى (متغيرات توضيحية أخرى) الى جانب متغير الزمن مؤثرة في الظاهرة قيد الدراسة Y فنستخدم العلاقة الرياضية التالية =Y (Xk X2,X3, f(t ,x1 .

وعند بناء السلسلة الزمنية ، قبل استخدامها في التحليل لابد من التأكد أن مستوياتها قابلة للمقارنة فيما بينها، وهو شرط أساسي لصحة أي تقدير وأي توقع، يشترط أن تكون مستويات السلسلة خاصة بمكان معين سواءا أكان اقليميا أو ولاية أو مؤسسة، وأن تكون وحدة القياس لجميع السلسلة موحدة.[1] .

[1] تومي صالح. *مدخل لنظرية الاقتصاد القياسي(الجزء الأول و الثاني)*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. (1999).،ص214.

2- الاستقرارية في السلاسل الزمنية

قبل البدأ في دراسة أي ظاهرة اقتصادية لابد من التأكد من وجود اتجاه في السلسلة الزمنية، وحسب طبيعة نمو السلسلة يمكننا أن نميز بين سلاسل زمنية مستقرة Stationary Time Series ، وسلاسل زمنية غير مستقرة Non StationaryTime Seriesأي ذات اتجاه ، نقول عن سلسلة زمنية مستقرة بشكل تام، اذا تحققت الشروط التالية:

- ✓ ثبات الوسط الحسابي عبر الزمن.
- ✓ ثبات قيمة التباين عبر الزمن.
- ✓ أن يكون التباين المشترك بين قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين، وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغاير، أي على الفرق بين فترتين زمنيتين[1].

وقد يصعب أحيانا تحديد طبيعة السلسلة الزمنية سواء بالملاحظة البسيطة أو حتى بالرسم البياني، هنا نلجأ الى استخدام اختبارات احصائية لاختبار وجود أو عدم وجود اتجاه عام للسلسلة، ويعتبر اختبار الجذر الوحدة الأداة الأكثر نجاعة في اختبارات جذر الوحدة[2].

3- اختبارات جذر الوحدة : UNIT ROOT TES

قبل العمل على منهجية ARDL للتكامل المشترك لمتغيرات الدراسة، يجب أولا تحديد رتبة التكامل لهذه المتغيرات، والغرض من ذلك هو التأكد من أن المتغيرات محل الدراسة ليست متكاملة من الدرجة I(2) بسبب أن هذا المنهج مبني على افتراض عدم تكامل المتغيرات من الدرجة الثانية ويجب أن تكون متكاملة من الدرجة I(1) أو من نفس الدرجة I(0) أو من نفس الدرجة.[3]

تعد اختبارات جذر الوحدة أداة جد رئيسية في تحليل السلاسل الزمنية، لأنها تساعد في تحديد ما إذا كانت السلاسل قابلة للنمذجة أم لا أو ثابتة أم لا ، قد يكون من الصعب تحليل العمليات غير الثابتة، حيث يمكن أن تظهر الارتباط الذاتي للأخطاء ، فإن العمليات الثابتة أسهل في التحليل، لأنها تظهر خصائص إحصائية

[1] Pirotte, A., & Bresson, G. (1995). *Econométrie des séries temporelles – Théorie et Applications* » (1 ére édition ed.). Paris: Presse Universitaire de France.
[2] Gourieroux, C. (1999). *Modeles ARCH et Applications Financieres* (éd. 1 éme édition). Paris, France: Economica
[3] أحمد سلامي محمد شيخي. (). اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2011. *مجلة الباحث*(13). 2014،ص211-212

يمكن التنبؤ بها مع مرور الوقت، وعليه فقد تستند اختبارات جذر الوحدة إلى افتراض أنه يمكن التعبير عن عملية غير ثابتة كمسافة عشوائية مع الانحراف هذا يعني أن العملية تميل إلى التحرك في اتجاه معين مع مرور الوقت، ولكن هذه الحركة عشوائية ولا يمكن التنبؤ بها.

فمن هذا السياق فأحد اختبارات جذر الوحدة الأكثر استخداماً هو اختبار Dickey-Fullerالمطور (ADF)يفحص هذا الاختبار ما إذا كانت السلسلة لديها جذر وحدة عن طريق تراجع الفرق الأول من السلسلة على القيم المتأخرة للسلسلة و إذا كانت الاختبار أقل من القيمة الحرجة، فسيتم رفض الفرضية الصفرية لجذر الوحدة ونقول أن السلسلة ثابتة .

كما أن اختبار جذر الوحدة الشائع الذي يستخدم بشكل شائع هو اختبار Phillips-Perron (PP).يشبه هذا الاختبار اختبارADF ، لكنه يسمح بهياكل تأخر أكثر مرونة وتوسيط غير متجانس في مصطلح الخطأ.

تعد اختبارات جذر الوحدة أداة قوية لتحليلبيانات السلاسل الزمنية واكتشاف عدم الاستقرار، من خلال تحديد ما إذا كانت العملية ثابتة أو غير ثابتة، يمكن أن تساعد هذه الاختبارات الباحثين من التحقق من البيانات وذلك لعدة أسباب وهي:[1]:

- قد يؤدي تحليل الانحدار الذي تكون فيه السلاسل الزمنية غير ساكنة الى ظاهرة الانحدار الزائف، وعليه فإن النتائج المتحصل عليها في ظل هذا الانحدار تعتبر زائفة تماما[2].
- في السلاسل الزمنية الغير مستقرة يؤثر عدم السكون على سلوكها و خصائصها، وذلك بالنظر الى مدى تأثير الصدمات تدريجيا عبر الزمن، فالسلاسل الساكنة تتلاشى الصدمات تدريجيا عبر الزمن، أما بالنسبة للبيانات الغير مستقرة يكون تأثير الصدمات دوما لا نهائي.

[1] Gujarati, D. (2011). *Econometrics by Example.* London: Palgrave Macmillan.
Junhoo Park, H. K. (2021, December 28). Smart Contract Data Feed Framework for Privacy-Preserving Oracle System on Blockchain. *Computers*, p. 207.
[2] Granger, C. &. (1974). Spurious Regression in Econometrics. *Journa lof Econometrics, 2*(2).
gujarati . (2011). *Econometrics by Example.* London: 1st Edition, London: Palgrave.p111-113

- اذا كنت السلسلة في حالة عدم سكون، عندئذ يمكن دراسة سلوكها في الفترة قيد الدراسة، اذا فان مجموعة بيانات السلاسل الزمنية ستكون خاصة فقط بتلك المرحلة ، وبناءا على ذلك يصبح من غير الممكن تعميم النتائج المتحصل عليها على فترات زمنية أخرى.
- لا يمكن الاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية الغير مستقرة لأن العمل بها سيكون ذو قيمة علمية منخفضة.

فقد أصبح دراسة جذر الوحدة أمرا مهم في الجانب القياسي، بحيث يتجلى هذا الاختبار على الخصائص الساكنة لمتغيرات الدراسة بغرض تحديد درجة تكاملها ، وعليه فقد توجد طرق مختلفة لاختبار جذر الوحدة منها:[1]

حيث يعد اختبار (ADF) وكذا اختبار(PP) من أشهر وأهم اختبارات جذر الوحدة والتي تم استخدامها على نطاق واسع في أغلب الدراسات القياسية، وهما كافيين من أجل دراسة استقرار السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها، وعليه يمكن شرح هذين الاختباران:

3-1 اختبار دكي فولر الموسع **AugmentedDickey–Fuller Test**:1981

أولى الاختبارات لجذر الوحدة قام بها كلا من ديكي وفولر سنة 1979، تم تطوير هذا الاختبار الى ما يعرف باختبار ديكي فولر الموسع[2] (ADF) سنة 1981ويعتبر هذا الاختبار من الاختبارات الأكثر استعمالا للكشف عن وجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية ، بناءا على الفرضية العدمية التي تقر على أن : $H0: \delta = 0$ في العلاقة التالية :

$$\Delta y = \delta yt - 1 + Ut$$

والذي يعني وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية أي أنها غير مستقرة

في المقابل الفرض البديل($H1: \delta<0$) والذي يعني استقرارها ، و قد أضاف كل من ديكي فولر سنة1981إلى الطرف الأيمن من العلاقة السابقة قاطع واتجاه عام بالاضافة إلى عدد مناسب من الفروق من

[1] بن مسعود عطا الله، و عبد الناصر بوثلجة. (2019). الانفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك. *مجلة الحقوق والعلوم الانسانية*(19).ص18-19.

[2] eter C.B . PHILLIPS, P. P. (1988). testing for a unit root in timre series regression. *Biometrika, 75*(02), 335-337.

الدرجة الأولى وذلك لتفادي مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، لتظهر في الأخير على شكل جملة مكونة من ثلاثة النماذج وعلى النحو التالي:[1]

بدون ثابت واتجاه عام $$\Delta y_t = \delta y_{t-1} + U_t$$

ثابت $$\Delta y_t = \alpha + \delta y_{t-1} + Y - \beta_{t-1} + U_t$$

ثابت واتجاه عام $$\Delta y_t = \alpha + \delta y_{t-1} + \beta_t + U_t$$

ولاجراء هذا الاختبار يجب حساب القيمة الاحصائية لاختبار ديكي فولر (T) لكل النماذج الثلاثة و ذلك من خلال اختبار الفرض الصفري ($H0: \delta = 0$) أو بوجود جذر الوحدة من خلال مقارنة احصائية (t) المقدرة للمعلمة (δ)مع القيم الجدولية لاختبار ديكي فولر الموسع، فاذا كانت القيمة المطلقة لاحصائية (t) المقدرة تتجاوز القيمة المطلقة لديكي فولر الموسع فانها تكون معنوية احصائيا، وعليه نرفض الفرض الصفري بوجود جذر الوحدة ، أي أن السلسلة الزمنية مستقرة (stationary)، واذا كانت عكس ذلك فإنه لا يمكن رفض جذر الوحدة أي أن السلسلة غير مستقرة وتحتوي على جذر الوحدة(non -stationary) .

2-3 اختبار فليب بيرون : (Phillips – Perron Test-PP) :

يقوم اختبار فليب بيرون على تصحيح مشكلة الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة باستخدام طريقة لا معلمية (No-ParametricAdjustment) للتباين الشرطي للأخطاء، ويعكس هذا الاختبار الطبيعة الديناميكية في السلاسل الزمنية . حيث يعتمد على نفس التوزيعات المحدودة لاختباري ADF,DF ويجري على أربع مراحل هي :

- ✓ التقدير يكون بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية للنماذج الثلاثة الأساسية لاختبار DICKEY – FULLER وحسب الاحصائيات المرتبطة بها .
- ✓ تقدير التباين في المدى القصير للأخطاء $\sigma^2 = \frac{1}{n}\sum_{i=0}^{n} e_t^2$ حيث (et) يمثل الباقي المقدر تقدير معامل التصحيح s_t^2 المسمى بالتباين طويل الأجل ، انطلاقا من صيغة التباينات المشتركة لبواقي التقدير للنماذج المقدرة سابقا حيث :

[1] بن مسعود عطا الله، و عبد الناصر بوثلجة، مرجع سابق،ص 18-19

✓ : $s_t^2 = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n} e_t^2 + 2\sum_{i=1}^{n}\left(1 - \frac{\mathrm{i}}{\mathrm{T_1}}\right)\frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n} e_t e_{t-1}$

من أجل تقدير هذا التبيان الطويل الأجل، من الضروري تعريف عدد التأخيرات (I) المقدرة بدلالة عدد المشاهدات الكلية (n).

حساب احصائية فليب بيرون $PPT_{\emptyset}^{*} = \sqrt{K\frac{(\emptyset-1)}{\sigma_{\emptyset_1}}} + \frac{n(k-1)\sigma_{\emptyset 1})}{2a}$

$K = \frac{\hat{\sigma}^2}{S_t^2}$. والتي تساوي بصفة تقريبية 1 اذا كان et عبارة عن الخطأ أو تشويش أبيض ، تتم مقارنة احصائية PP : $t_{\emptyset\,1}^{*}$ مع القيم الحرجة لجدول Mackinnon.

4- معايير اختيار درجات التأخير:

في اختبار درجة التأخيرات بالنسبة لنموذج ARDLلا بد من اختبار درجة الابطاء المثلى ، حيث أن اختيار عدد صغير جدا لدرجات التأخير قد يؤدي الى رفض فرضية العدم في حين انها تكون صحيحة ، بينما عدد كبير لدرجة التأخر قد يقلل من قوة الاختبار بسبب انخفاض عدد درجات الحرية ومن أهمها :

4-1 معيار Akaike AIC:

في عام 1973 قدم Akaike مفهوم معايير المعلومات كأداة لاختيار النموذج الأمثل ووضح نتيجته الحاسمة في الحصول على معيار صارم لاختيار النموذج، بالاعتماد على معلومات L-K والذي يمكن تقديره[1]، حيث تقوم هذه الطريقة على الاحتفاظ بقيمة P التي تعطى كما يلي: $C(p) = IN(\frac{(SCR_P}{N}) + \frac{2_P}{n}$:

حيث تمثل: SCR_P : مجموع مربعات البواقي للنموذج ذو عدد درجات التأخر يساوي p, n وهي عدد المشاهدات المتاحة (كل تأخر يعني فقدان أو مشاهدة) In اللوغاريتم النيبيري.

4-2 معيار Schwarz (SC) :

[1] مطر رمضان ظافر، و نجلاء خالد. (2001). دراسة مقارنة كفاءة عدد من معايير المعلومات في اختبار نماذج السلاسل الزمنية من الرتب الدنيا. *المجلة العراقية للعلوم الاحصائية*(19).ص75

هو معيار يستخدم للمفاضلة بين النماذج المرشحة ، باستخدام هذا المعيار فإن أفضل نموذج هو النموذج الذي يكون لديه أدنى قيمةSC، ويأخذ هذا المعيار في الاعتبار كلا من مدى ملائمة النقاط وعدد المعلمات المستخدمة في النموذج، ويقوم على الاحتفاظ بقيمة P التي تحقق ادنى قيمة[1]:

$$SCR(P) = \ln\left(\frac{SCR_P}{N}\right) + \frac{P \ln N}{N}$$

ثانيا: اختبار التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ ECM

يأخذ نموذج ARDLعدد كافي من فترات التأخير الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج اطاره العام، كما أن نموذج الـ ARDL يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأجل الطويل، وأن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير، لذا يعتبر نموذج الـ ARDL أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة.

1- تعريف اختبار التكامل المشترك (Cointegration Test)

هو اختبار للتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين متغيرات النموذج، مهمته تحديد درجة تكامل السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية ومزاوجة هذا المفهوم بمفهوم النظرية الاقتصادية الخاص بفكرة التوازن في الأجل الطويل، حيث تقضي النظرية الاقتصادية في الغالب بعدم تباعد بعض المتغيرات الاقتصادية عن بعضها بشكل كبير، خاصة في الأجل الطويل، ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة من المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة[2].

كمايعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب سلستين زمنيتين أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في أحداهما لانهاء التقلبات في السلسلة الأخرى[3]، وهذا يعني أنه يمكن ان يكون لدينا سلسلتان زمنيتانx، yغير ساكنتان اذا أخذنا كل منهما على حدى، ولكن اذا تم أخذهما كمجموعة أي تم ايجاد علاقة خطية بين هاتين السلسلتين

[1] Gideon, S. (1978). Estimating the Dimension of a Model. *The Annals of Statistics, 6*(2).
Gourieroux, C. (1999). *Modeles ARCH et Applications Financieres* (éd. 1 éme édition). Paris, France: Economica.

[2] مليباري ,لؤي عبد الصمد .(2021) .تحديد العوامل المؤثرة على سلوك الادخار العائلي في المملكة العربية السعودية .*المجلة الالكترونية الشاملة المتعددة التخصصات*.20 ,(28)،ص20.

[3] عطية ,عبد القادر محمد عبد القادر .(2005) .*الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق* .(éd)الدار الجامعية ، الاسكندرية ، (الاسكندرية ، مصر :الدار الجامعية ، الاسكندرية.ص670.

فانهما تكونا ساكنتين أو مستقرتين، مثل العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات وتعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة المتغير المستقل أو مجموع المتغيرات المستقلة، ويتطلب حدوث التكامل المشترك أن تكون السلسلتان Y_t, X_t:

- متكاملتان من رتبة أولى كل على حدى ،
- وأن تكون البواقي الناجمة عن عملية تقدير العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة صفر (0) ،

ونقول أن متغيران لهمها علاقة توازنية طويلة الأجل ومتجهة لوضع التوازن في هذا الأجل ،

فهما يحملان خاصية التكامل المشترك.

- **اختبار الأثر (Trace Test):**

يختبر فرضية العدم القائلة بأن عدد متجهات التكامل المشترك يقل عن أو يساوي العدد

q $(r \leq q)$.

مقابل الفرض البديل: بأن عدد المتجهات يساوي q $(r=q)$ ويحسب حسب الصيغة الآتية:

$$\lambda_{trac}(r) = -T \sum_{i=r+1}^{k} \ln(1 - i\lambda)$$

وتشير فرضية العدم إلى أن عدد متجهات التكامل المشترك الكامنة يساوي أو يقل عن (r) وهي رتبة المصفوفة Π.[1]

- **اختبار القيمة العظمى(Maximum Values)**

ويحسب هذا الاختبار وفقا للصيغة الآتية:

$$\lambda_{max}\left(\frac{r}{r} + 1\right) = -T \ln(1 - \lambda_{r+1})$$

[1] عاطف عيسى براطسة. (2017). العلاقة السببية بين النقود ، الانتاج والأسعار في الأردن خلال الفترة : 1970-2013. *المجلة العربية للادارة، 37*(02).ص50

حيث يدل اختبار فرضية العدم بأن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي r (q=r) مقابل الفرضية البديلة على أن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي1+r(q=r+1) r+1). وإن منهجية جوهانسون هو اختبار لرتبة المصفوفة ΠΠ، يدل على أن وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية يتطلب ألا تكون المصفوفة ΠΠ ذات رتبة كاملة ، بمعنى أن المتغيرات الأصلية ساكنة[1].

2- اختبار التكامل باستعمال منهج الحدود : bounds test

وفقا لهذا الاختبار فإننا نقوم بحساب إحصائية الاختبار F ، إذ يتم االختبار فرضية العدم لهذا الاختبار B0=B1=B2=0، التي تنص بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات نموذج الدراسة و لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل، مقابل الفرض البديل والذي ينص على وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل، وهذا يستوجب مقارنة إحصائية F المقدرة مع قيمها المجدولة التي جاء بها peasaran et al 2001 وليس قيمة f الاعتيادية، تمثل قيمة الحد الأعلى في حالة كون متغيرات النموذج متكاملة من درجة I(1) ،ولتطبيق هذا الاختبار لا بد من القيام بأربعة خطوات مهمة : اختبار فترة الابطاء ، تقدير نموذج UECM ، بواسطة طريقة المربعات الصغرى ols ، وبعدها اختبار المعنوية المشتركة لمعاملات مستويات المتغيرات المتأخرة بفترة واحدة بواسطة اختبار wald،اجراء اختبار فيشر وبعدها مقارنة قيم فيشر المحسوبة والجدولية[2].

المطلب الثاني : تقدير نموذج ARDL و الاختبارات التشخيصية

بعد تطرقنا بالتفصيل لأهم الاختبارات الخاصة بالتكامل المشترك، سنتناول الآن منهجية ARDL لنماذج الانحدار الذاتي ذات الفترات المتباطئة الذي يبين العلاقة التكاملية بين المتغيرات الخارجية و المتغير الداخلي على المدى القصير و البعيد، و في حالة سلسلة زمنية دالة في إبطاء قيمتها، كما يفضل استخدامه لإزالة مشكل الارتباط الذاتي.

أولا: خطوات تطبيق نموذج ARDL

[1] حميد ,عبيد .(2017) .*الاقتصاد القياسي* .éd)دار الكتب، العراق .(العراق :دار الكتب، العراق ص420.

[2] مهدي الشوربجي. (2012). أثر النمو الاقتصادي على العملة في الاقتصاد المصري. *مجلة شمال افريقيا*(6).ص158-159.

يوجد العديد من المبررات التي تجعل من منهجية ARDL مفضلة نذكر منها ما يلي:[1]

- صالحة في حالة كانت العينة حجمها صغير عكس منهجية التكامل المشترك لجوهانسون التي تشترط عينات من الحجم الكبير.
- تتطلب منهجية ARDL معادلة بسيطة.
- يطبق نموذج ARDL إذا كانت السلاسل مستقرة في المستوى I(0) أو في الفرق الأول I(1) أو مزيج بين الاثنين.
- يساعد على تجاوز المشاكل الخاصة بحذف المتغيرات و مشاكل الارتباط الذاتي للمعلمات.

و يمكننا أن نوجز أهم الخطوات المنهجية اللازمة لتقدير نموذج ARDL فيما يلي:[2]

- التأكد من خلو كل المتغيرات من التكامل من الدرجة الثانية I(2).
- صياغة نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM).
- تحديد فترات الإبطاء المثلى للنموذج.
- يجب التأكد كذلك من أن الأخطاء الخاصة بالنموذج مستقلة تسلسليا.
- إثبات أن النموذج مستقر ديناميكيا.
- إجراء اختبار الحدود لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة طويلة المدى بين المتغيرات.
- إذا أعطى اختبار الحدود نتيجة ايجابية يتم تقدير العلاقة طويلة الأجل بالإضافة إلى نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) للمدى القصير.
- استخدام النتائج المتوصل إليها في المرحلة السابقة لقياس العلاقة قصيرة الأجل، وعلاقة التوازن طويلة الأجل للمتغيرات.

ثانيا: اختبارات مشاكل القياس

يتم في هذه المرحلة فحص بواقي نموذجARDL المقدرة في الخطوة السابقة، من خلال مجموعتين من الاختبارات .

[1] بن سميمان يحي. (2019). قياس أثر الإنفاق الحكومي على النمو الإقتصادي في الجزائر. مجمة *البديل الإقتصادي*، 5(1).ص100

[2] فراح أحلام. (2022). أثر سعر الصرف على بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة(2000-2020)،(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، سوق أهراس: جامعة محمد الشريف مساعدية.ص215-216.

- **اختبارات جودة نموذج الدراسة:**

يتم التحقق من جودة نموذج الدراسة بتطبيق مجموعة من الاختبارات التشخيصية أهمها:

➢ **اختبار ارتباط الذاتي بين الأخطاء Breusch-godfrey-serial correlation LM test:**

يرتكز هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج والذي يسمح باختبار وجود ارتباط ذاتي من درجة أكبر من الواحد، ونموذج الانحدار الذاتي للأخطاء من الدرجة p يكتب على الشكل التالي (شيخي م.، 2011، صفحة 100):

$$\mathcal{L}_t = \rho_1 \mathcal{L}_{t-1} + \rho_2 \mathcal{L}_{t-2} + \ldots + \rho_p \mathcal{L}_{t-p} + u_t$$

ويكون النموذج العام حيث الأخطاء مرتبطة ذاتيا:

$$Yt = \beta_0 + \beta_1 X_{t1} + \ldots + \beta_k X_{tk} + \rho_1 \mathcal{L}_{t-1} + \rho_2 \mathcal{L}_{t-2} + \ldots + \rho_p \mathcal{L}_{t-p} + u_t$$

حيث أن فرضية استقلالية الأخطاء$H0$ التي ينبغي اختيارها هي:

$$H_0 : \rho_1 = \rho_2 = \ldots = \rho_p = 0$$

الإحصائية $LM = (n-p) \times R^2$ تتبع توزيع X^2 بدرجة حرية ρ . إذا كان $(n-p) \times R^2$ أكبر من $X^2 (\rho)$ (القيمة الحرجة لتوزيع بنسبة معنوية α)، فإننا نرفض H_0 فرضية استقلالية الأخطاء.

➢ **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque-Bera test :**

يعتبر اختبارJarque-Bera أحد أنواع اختبارات مضاعف لاغرانج(LM) وهو اختبار خاص بالتوزيع الطبيعي(Normality) ، حيث تعتبر حالة التوزيع الطبيعي أحد الافتراضات الأساسية للعديد من الاختبارات الإحصائية مثل اختبار T-test أو اختبار f-test ، وعادة ما يتم إجراء اختبار Jarque-Bera (JB) قبل العديد من الاختبارات للتأكد من حالة التوزيع الطبيعي، خاصة بالنسبة للعينات الكبيرة. ويقارن اختبار Jarque-Bera بين انحراف العينة (Skewness) وتفرطحها (Kurtosis) ، ويأخذ اختبار Jarque-Bera الصيغة التالية:

$$JB = n \left[(\sqrt{b1})2 / 6 + (b_2 - 3)^2 / 24 \right]$$

حيث:

n : هو حجم العينة

√b1: هو معامل انحراف العينة .

b2 : هو معامل التفلطح .(Jarque-Bera Test,2021) .

ويسمح اختبار Jarque-Bera باختبار الفرضيات التالية :[1]

H0:الخطأ العشوائي يتبع التوزيع الطبيعي .

H1:الخطأ العشوائي لا يتبع التوزيع الطبيعي.

ومنه نقارن بين قيمة JB مع إحصائية $\mathcal{L}(\rho)$ فإذا كانت $JB < \mathcal{L}(\rho)$ نقبل H_0 ونرفض H_1 وبالتالي فإن الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي.

- **اختبار ثبات التباين الشرطي للأخطاء ARCH – LM test**

تسمح نماذج ARCH بنمذجة المتغيرات التي تحتوي على تباين شرطي غير ثابت للأخطاء العشوائية والتي تعبر في الغالب عن المخاطرة، ويعتمد هذا الاختبار على مضاعف لاغرانجLM ، ويمر عبر الخطوات التالية :

الخطوة الأولى :تقدير النموذج العام $Y = X\beta + \mathcal{L}$ باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، ثم حساب مربعات البواقي المقدرة $\mathcal{L}'^2_t$.

الخطوة الثالثة :اختبار فرضية ثبات التباين الشرطي للأخطاء:

$$H0 : H_0 = H_1 = \ldots = H_q = 0$$

وذلك باستعمال إحصائية مضاعف لاغرانج:

$$LM = (n-q) \times R^2 \longrightarrow X^2_q$$

[1] العربي جلطي، و نوال شمة. (2021). الإنفتاح التجاري والحساب الجاري، أية علاقة؟ حالة الجزائر، دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة 1989-2018. *مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال*.ص-606

فإننا q α وتكون قاعدة القرار :أنه إذا كانت LM أكبر من القيمة المجدولة لتوزيعة الكاي مربع عند مستوى معنوية α ودرجة حرية q نرفض الفرضية H_0 وهو ما يعني أن تباين الأخطاء غير ثابت أو غير متجانس[1].

- **اختبار ملائمة الشكل الدالي للنموذج Ramsey Reset test**

يعد اختبار Ramsey طريقة لاكتشاف فيما إذا كان هناك بعض العلاقات غير الخطية(Nonlinear) الهامة عند القيام ببناء نموذج الانحدار الخطي، واقترح Ramsey طريقة أطلق عليها اسم RESET (Regression Specification Error test) ، والتي تفترض وجود نموذج يتكون من متغير متوقع X (Predictor) ومتغير مستجيب (Response) Y، ومن خلال هذين المتغيرين يتم تكوين النموذج الخطي الأول.

$$Y_i = \beta_1 + \beta_2 X_i + u_i$$

حيث يقوم هذا الاختبار بعد تكوين نموذج الانحدار الخطي الأول، ببناء نموذج انحدار آخر مع إضافة قوى أخرى متوقعة للمتغير التابع Y كمتغيرات مستقلة في النموذج الجديد مع متغيرات X الأصلية .

$$Yi = \beta_1 + \beta_2 X_i + \beta_3 Y^2_i + \beta_4 Y^3_i + u_i$$

وتتم المقارنة بين النموذجين من خلال اختبار فيشر F-test، وهذا وفق الفرضيات التالية:

H_0: النموذج الأول هو الملائم للدراسة (نموذج خطي) .

H_1: النموذج الأول ليس ملائم للدراسة (نموذج غير خطي)[2]

فإذا كانت قيمة F-test أكبر من مستوى المعنوية5% ، عندها يتم قبول فرضية العدم H_0 ، وبالتالي فالنموذج الأول هو الملائم للدراسة (نموذج خطي)، ولا يعاني من عدم ملائمة الشكل الدالي أو سوء التوصيف الرياضي، وعليه فالنموذج يعتبر صحيحا[1].

[1] نور الدين قدوري. (2018). أثر الأزمات المالية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الاقتصاديات العربية،دراسة حالة أزمة الرهن العقاري (أطروحة دكتوراه). الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بومرداس: جامعة أمحمد بوقرة.ص131-132

[2] P, H., Suhar, T., & Dedi Dwi, P. (2020). The Performance of Ramsey Test, White Test and Terasvirta Test in Detecting Nonlinearity. *INFERENSI, 3*(1).

وتبقى سهولة تطبيق Ramsey test من الإيجابيات التي يتمتع بها هذا الاختبار، إلا أن له مواطن ضعف ومن أهمها أنه لا يستطيع تحديد أي النماذج أفضل للدراسة .

- **اختبارات كوزوم للاستقرارية CUSUM Stability tests**:

لمعرفة مدى استقرار هيكل نموذج الدراسة ومتانته، يستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM test) وكذا اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي(CUSUM of squares test) للتأكد من خلو بيانات الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل، وفيما إذا كان النموذج القياسي صالح للدراسة أم لا.[2]

وتظهر نتائج هذا الاختبار في شكل منحنى لأخطاء نموذج مقدر بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)ومجال ثقة ، بهدف اختبار الفرضية العدمية التي تنص على أن معلمات نموذج المربعات الصغرى العادية غير مستقرة .فإذا كان منحنى الأخطاء ضمن الحدود الحرجة طوال فترة الدراسة، فإن الفرضية العدمية ترفض عند نسبة معنوية(5%) ، وهذا يعني أن المعلمات مستقرة على طول فترة الدراسة، ومن ثم إمكانية تقدير معلمات ثابتة للنموذج على طول الفترة الزمنية للدراسة دون الحاجة إلى تجزئتها لفترات جزئية، أما إذا تم رفض الفرضية العدمية فإنه يستوجب تقسيم فترة الدراسة إلى فترات جزئية تكون فيها المعلمات مستقرة[3]..

[1] محمد الأمين بلهوشات، فوزي محيريق، و علي قابوسة. (2020). أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسيةللفترة (1980 2018) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*.ص89

[2] العربي جلطي، و نوال شمة، مرجع سابق،ص607

[3] سحاب الصمادي، و أحمد ملاوي. (2016). أثر الضرائب الحكومية على أداء بورصة عمان، نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL). *مجلة المنارة للبحوث والدراسات*.ص17

المبحث الثالث: النمذجة القياسية لأثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي الجزائر للفترة 2000 – 2024

تعتمد أغلب الدراسات الحديثة على استعمال الأدوات الاحصائية من أجل قياس العلاقة بين المتغيرات بغية التوصل الى نتائج دقيقة تمكن مستعمليها من معرفة توجه الظاهرة المدروسة على الأجل القصير أو الطويل، كما تمكن الباجث أيضا من قياس المتغيرات مع بعضها البعض، بغية اتخاذ قرارات سليمة ، وعليه في هذا الاطار سيتم الاعتماد أسلوب الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة " Autoregressive " الذي يعتبر أكثر ملائمة لقياس أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر: 2000 الى 2024

1 مصادر بيانات الدراسة، واختيار المتغيرات:

1.1 مصادر بيانات الدراسة:

تم الحصول على بيانات دراستنا من خلال قاعدة بيانات موقع البنك الدولي .

2.1عينة الدراسة :

تتمثل عينة الدراسة في دولة الطالب وهي: الجزائر .

2.الطريقة والأدوات:

سنحاول من خلال هذه الدراسة حصر المتغير التابع النمو الاقتصادي (GDP)، والمتغير المستقل التي يتمثل في الانفاق العام – المتمثل في نفقات التسيير DFونفقات التجهيز DE و اعتمادا على ما جاءت به النظرية الاقتصادية وكذا اعتمادا على الدراسات السابقة التي عالجت وعنيت بهذا الموضوع ، بالاضافة الى مراعاة طبيعة وخصوصية الاقتصاد الجزائري ،ولذلك فإن دراستنا اقتصرت على لأثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة : 2000-2024 حيث تم الحصول على البيانات الخاصة بالدراسة من قاعدة بيانات البنك الدولي وهذا للمدة 2000- 2024 ، حيث سيتم تقدير واختيار صحة النموذج الملائم

للمتغيرات التابعة على حسب طبيعة بيانات الدراسة وما توفره من فرضيات وعوامل تدخل في دراسة الظاهرة باعتماد على برنامج أفيوز eviews13 ، فعملية التقدير ستكون بناء على نموذج خطي ، و صياغة النموذج من خلال النظرية الاقتصادية ، المعد للمتغير التابع والذي يخص اشكالية الدراسة.

ثانيا :تقدير نموذج الدراسة :

نحصل على نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الزمني الموزع –ARDL، والمعادلة التالية الخاصة بالمتغير التابع النمو الاقتصادي (GDP)

$$T=2000-2023 \quad GDP= f(DE,DF)$$

وبالتالي ، فان معادلة النموذج المقترح في صورتها الصريحة وفي الشكل الخطي تكون على الصورة التالية :

$$\Delta GDP_t = B_0 + \sum B_1 \Delta gdp_{t-1} + \sum B_2 \Delta DF_{t-1} + \sum B_3 \Delta DE_{t-1} + \alpha_1 \Delta GDP_{t-1} + \alpha_2 \Delta DFt - 1 + \alpha_3 \Delta DE_{t-1} \varepsilon_t.$$

حيث أن:

- ✓ Δ :يشير الى الفروقات من الدرجة الأولى.
- ✓ Pq: تمثل الحد الأعلى لفترات الابطاء الزمني للمتغير التابع والمستقل للنموذج.
- ✓ $B1, B2, B3,$: تمثل معاملات العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ).
- ✓ $\alpha1, \alpha2, \alpha3,$: تمثل معاملات العلاقة طويلة الأجل .
- ✓ GDP: النمو الاقتصادي
- ✓ DF نفقات التسيير

- ✓ DE نفقات التجهيز
- ✓ ولتطبيق هذه المنهجية ARDL نتبع الخطوات التالية :
- ✓ اجراء اختبارات السكون للسلاسل الزمنية.
- ✓ اختبار فترات الابطاء المثلى للنموذج.
- ✓ تقدير فترات الابطاء المثلى للنموذج.
- ✓ تقدير نموذج ARDL.
- ✓ اختبار حدود التكامل المشترك bounds test لنموذج ARDL.
- ✓ تقدير العلاقة طويلة الأجل.
- ✓ اختبارات جودة النموذج.
- ✓ تقدير العلاقة قصيرة الأجل في اطار نموذج تصحيح الخطأ.

1 .اختبار استقرارية السلاسل الزمنية :

إن اختبار استقرارية السلسلة الزمنية يعتمد على مدى وجود جذر الوحدة unit root أو عدم وجوده، يعني عدم استقرارية السلسلة لوجود انحراف زائف وبالتالي يكون مشكل في التحليل القياسي وتستخدم العديد من الاختبارات لمعرفة السكون أو الاستقرارية كاختبار كل من AUGMENT DICKEY –FULLER و اختبار فليب بيرون PP، حيث تم اختبار الالي لدرجة التأخير لدراسة الاستقرارية عن طريق برنامج افيوز.

وقد تم إجراء الاختبارات على ثلاث نماذج و هي:

1. نموذج حد ثابت واتجاه زمني Trend and Intercept.
2. نموذج حد ثابت دون اتجاه زمني Intercept.
3. نموذج دون اتجاه ثابت واتجاه زمني None.

الجدول : نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)

المتغيرات Variable	عند المستوى Level				عند الفرق الأول First Deference				
	الخصائص	t-Statistic	نتيجة السكون	القيم الحرجة	الخصائص	t-Statistic	نتيجة السكون	القيم الحرجة	درجة التكامل
Gdp	Trend and Intercep	-2.58 0.28	غير ساكن	عند مستوى 5%	Trend and Intercep	-3.93 0.02	ساكن	عند مستوى 1%	I(1)
	Intercept	-2.83 0.06	ساكن	عند مستوى 5%	Intercept	-4.00 0.00	ساكن	عند مستوى 1%	
	None	-1.10 0.23	ساكن	عند مستوى 5%	None	-4.15 0.00	ساكن	عند مستوى %5	
DF	Trend and Intercep	-2.16 0.48	غير ساكن	عند مستوى 5%	Trend and Intercep	-5.54 0.00	ساكن	عند مستوى %5	I(1)
	Intercept	-1.88 0.33	غير ساكن	عند مستوى 5%	Intercept	-4.76 0.00	ساكن	عند مستوى 5%	
	None	-0.90 0.31	غير ساكن	عند مستوى	None	-5.41 0.00	ساكن	عند مستوى %5	
DE	Trend and Intercep	-2.44 0.35		عند مستوى 5%	Trend and Intercep	-5.26 0.00	ساكن	عند مستوى %5	I(1)
	Intercept	-2.45 0.13		عند مستوى 5%	Intercept	-5.26 0.00	ساكن	عند مستوى %5	

	عند مستوى %5	ساكن	-5.38 0.00	None	عند مستوى 5%		-1.21 0.20	None	

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

- ✓ تؤكد نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع – Adf - AUGMENT DICKEY FULLER ، بالنسبة لسلاسل متغيرات لدراسة على عدم استقرارية سلاسل الدراسة في المستوى ، حيث استقرت سلسلة المتغير التابع النمو الاقتصادي (gdp) في الفرق الأول (1) I منا أن المتغيرات المستقلة نفقات التسييرDF و نفقات التجهيز DEفي الفرق الأول i(1) ، وبالتالي فان يمكن القول أننا نرفض الفرضية العدم H0 القائلة بوجود جذر الوحدة ونقبل الفرضية البديلة القائلة بعدم وجود جذر الوحدة وهذا عند مستوى 0.05% و0.1%.

بما أن متغيرات الدراسة تتميز بالسكون عند الدرجة I(1) سيتم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL وهذا لتحقق الشرط المتمثل في استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى أو عند الفرق الأول (حالة دراستنا هذه) أو عند الفرق الأول.

2. اختبار فترات الابطاء المثلى :

اعتمادا على اختبار AIC تم تحديد فترات التباطؤ، تبين أن النموذج:(**1.2 .5**) هو النموذج الأمثل كما هو موضح في الشكل التالي :

شكل رقم : نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى

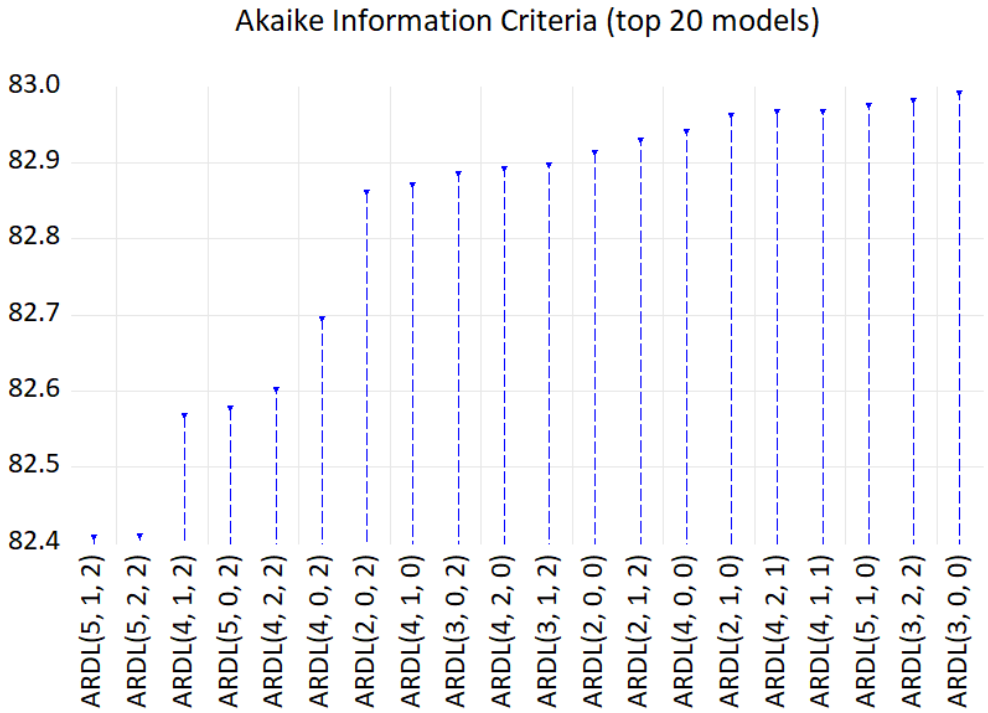

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

3.اختبار الحدود للتكامل المشترك باستعمال اختبار الحدود (Bounds test) :

- ✓ يبين الجدول أدناه نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبارالحدود(Bounds Test) وتشير النتائج أدناه أن القيمة المحسوبة لـ F-statistic . F=6.40، أكبر من القيم الحرجة للحد الأدنى عند معظم مستويات المعنوية، ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات ويدل ذلك على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل من النمو الاقتصادي (GDP) ونفقات التسيير (DF) نفقات التجهيز (DE)،ومن أجل اختبار امكانية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات سيتم اجراء اختبار bounds test والجدول ادناه يوضح ذلك :

الجدول رقم : اختبار bounds test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	6.402705	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Actual Sample Size	19	Finite Sample: n=35		
		10%	2.845	3.623
		5%	3.478	4.335
		1%	4.948	6.028

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

4 . تقدير معلمات نموذج الدراسة: المقترح للمتغير التابع النمو الاقتصادي gdp

بعد تحديد درجة التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، قمنا بتقدير النموذج التالي:

جدول : تقدير نموذج الدراسة باستخدام ARDL (5.1.2)

Dependent Variable: GDP
Method: ARDL
Date: 09/10/25 Time: 11:37
Sample (adjusted): 2005 2023
Included observations: 19 after adjustments
Maximum dependent lags: 5 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): DF DE
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 45
Selected Model: ARDL(5, 1, 2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.174335	0.256664	0.679233	0.5162
GDP(-2)	-0.861801	0.280414	-3.073319	0.0153
GDP(-3)	-0.473631	0.350980	-1.349451	0.2141
GDP(-4)	-0.400633	0.277435	-1.444062	0.1867
GDP(-5)	-0.478462	0.307801	-1.554452	0.1587
DF	-2.89E+14	1.02E+14	-2.824600	0.0223
DF(-1)	-6.11E+13	3.85E+13	-1.586317	0.1513
DE	1.87E+14	8.35E+13	2.243025	0.0552
DE(-1)	1.29E+14	8.82E+13	1.458281	0.1829
DE(-2)	-2.68E+14	8.79E+13	-3.043923	0.0160
C	2.27E+18	4.69E+17	4.841427	0.0013

R-squared	0.823882	Mean dependent var	6.08E+17
Adjusted R-squared	0.603735	S.D. dependent var	2.61E+17
S.E. of regression	1.64E+17	Akaike info criterion	82.40800
Sum squared resid	2.15E+35	Schwarz criterion	82.95478
Log likelihood	-771.8760	Hannan-Quinn criter.	82.50054
F-statistic	4.742416	Durbin-Watson stat	2.227428
Prob(F-statistic)	0.036938		

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eveiws 13

من الجدول أعلاه يقدر معامل التحديد R^2= 82.38% وهو مقبول ويعبر على أن 82.38 %من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي (gdp)، سببها الانفاق العام (GS) من خلال كما نفقات التجهيز ونفقات التسيير كما أن قيمة فيشر Fisher=4.72 معنوية وأكبر من القيمة الجدولية مما يدل على أن النموذج له معنوية احصائية.

5.اختبار جودة صلاحية النموذج :

فبالاعتماد على النموذج(5.1.2) ARDL، في تقدير الآثار القصيرة والطويلة الأجل ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، وذلك باستعمال مجموعة من الاختبارات التالية:

1.5 اختبار مشكلة الارتباط الذاتي : (breusch – Godfrrey Correlation lm test)

يشير هذا الاختبار من خلال معطيات الجدول الى خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي نظرا لأن قيمة prob chi – square قد بلغت 0.99 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 . وبالتالي نقبل فرضية العدم، التي تنص على أن البواقي ليست لها ارتباطا ذاتيا.

جدول رقم : اختبار **breusch – Godfrrey Correlation lm test**

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.085911	Prob. F(10,8)	0.9996
Obs*R-squared	1.842514	Prob. Chi-Square(10)	0.9974
Scaled explained SS	0.141108	Prob. Chi-Square(10)	1.0000

Test Equation:

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

2.5اختبار مشكلة اختلاف التباين HETREIOSKEDASTICITYTest ARCH

اثبتت نتائج هذا الاختبار أن قيمة Prob chi – Square الخاصة بهذا الاختبار قد بلغت 19. 0.وهي أكبر من 0.05 وعليه يمكن قبول فرضية العدم التي تشير الى تجانس البواقي وعدم احتوائها على مشكلة عدم تجانس التباين.

جدول رقم : HETREIOSKEDASTICITY Test ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.656711	Prob. F(1,16)	0.2164
Obs*R-squared	1.688922	Prob. Chi-Square(1)	0.1937

Test Equation:

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

3.5 اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Histogram– normality Test

من خلال نتائج هذا الاختبار نلاحظ أن قيمة Prob jarque – Bera تساوي:0.54 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي عدم رفض فرضية العدم التي تشير الى خلو البواقي من مشكلة التوزيع الطبيعي، أي أنها موزعة توزيعا طبيعيا.

جدول رقم : اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Histogram– normality Test

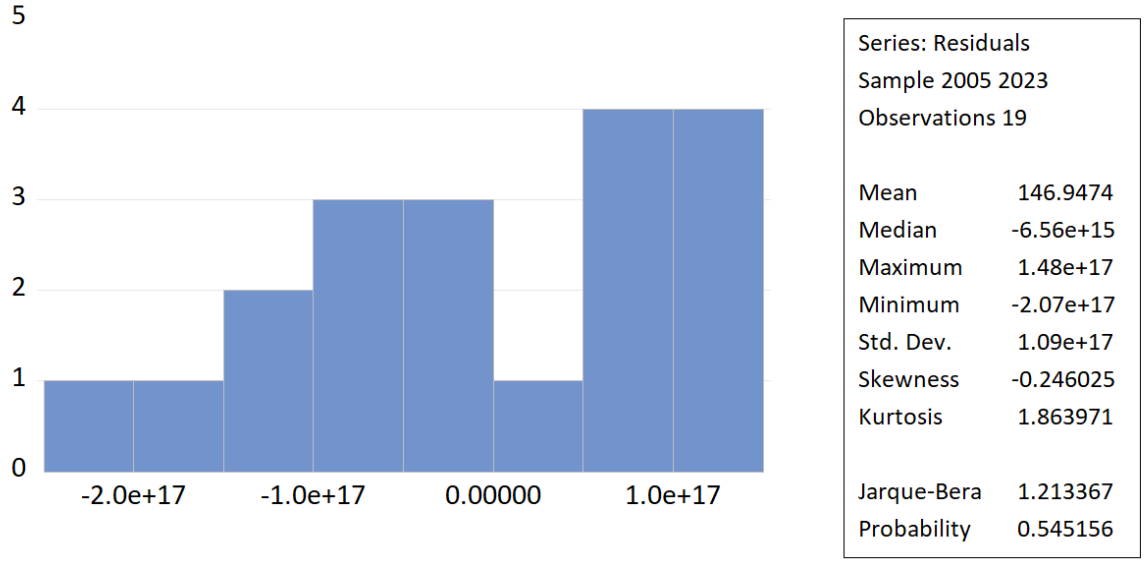

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

4.5 اختبار الاستقرارية (stability test) :

يتحقق الإستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، إذا وقع الشكل البياني لإختبارات كل من CUSUM و SQUARES OF CUSUMداخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% واستنادا على معظم الدراسات قمنا بتطبيق اختبارات CUSUMو CUSUMSQ التي إقترحها كل من BROWN, DUBLIN وهذا لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية، لابد من استخدام أحد الاختبارات التي إقترحها كل من BROWN, DUBLIN و EVANS (1975) الموضحة في الشكل التالي :

الشكل رقم : اختبار الاستقرارية (stability test) :

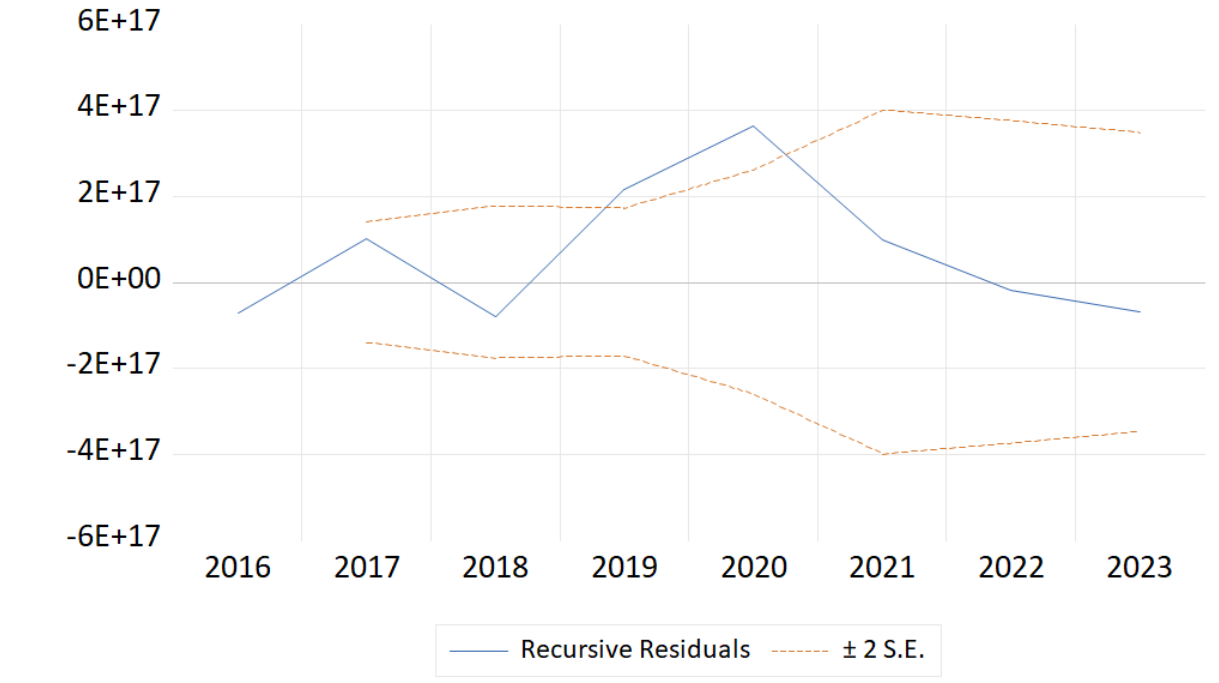

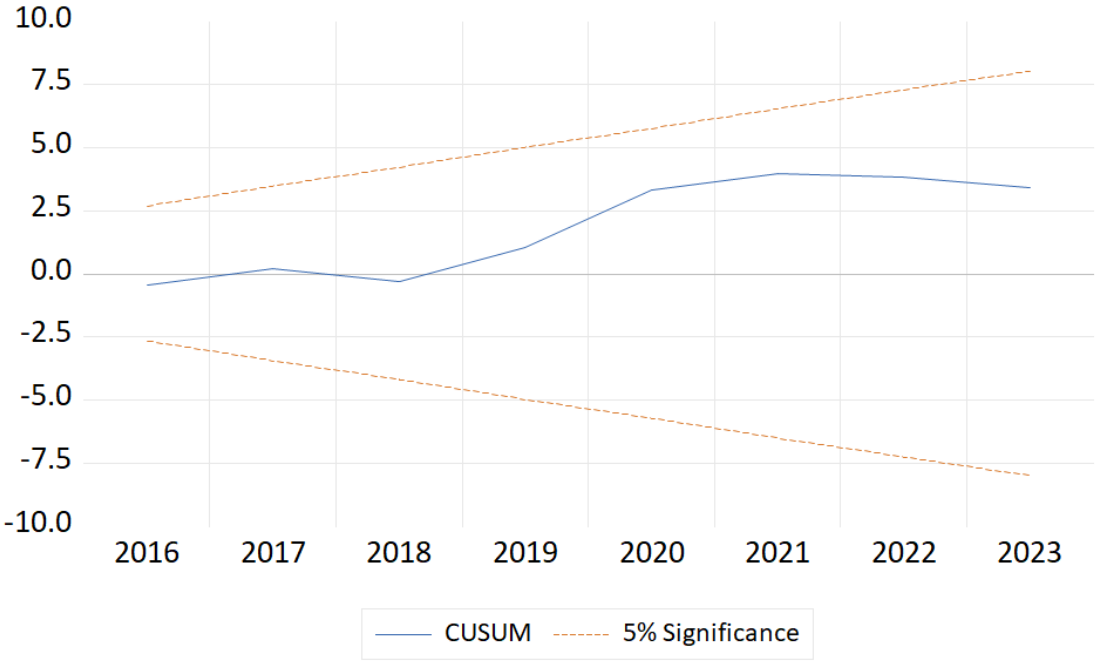

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ان التمثيل في كل من CUSUM test و CUSUM OF SQUARES TEST داخل الحدود عند مستوى5% وبالتالي نقبل باستقرارية النموذج.

6. تقدير العلاقة قصيرة الاجل والطويلة و نموذج تصحيح الخطأ :

يتم تقدير العلاقة قصيرة الأجل من خلال نموذج تصحيح الخطأ Ecm والذي يعبر عن متغيرات الدراسة بصيغة مرشح الفروق من الدرجة الأولى ، بحيث يكون حد تصحيح الخطأ مؤخرا لفترة زمنية واحدة فقط، باعتباره متغير تفسيري فمن خلاله يمكن معرفة سرعة تكيف الاختلالات التي تحدث في الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل، بحيث إذا كان معامل تصحيح الخطأ بإشارة سالبة مع احتمالية معنوية أقل من ، 0.05يدل على أن هناك علاقة طويلة الأجل، حيث تعتبر القيمة المطلقة لمعامل تصحيح الخطأ ، السرعة في استعادة حالة توازن من جديد وكانت نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم: تقدير نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة الأجل لنموذجARDL

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(GDP)
Selected Model: ARDL(5, 1, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 09/10/25 Time: 12:09
Sample: 2000 2023
Included observations: 19

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	2.214527	0.414515	5.342459	0.0007
D(GDP(-2))	1.352725	0.366967	3.686228	0.0062
D(GDP(-3))	0.879094	0.231582	3.796037	0.0053
D(GDP(-4))	0.478462	0.211005	2.267537	0.0531
D(DF)	-2.89E+14	4.79E+13	0.000000	0.0000
D(DE)	1.87E+14	6.41E+13	0.000000	0.0000
D(DE(-1))	2.68E+14	5.69E+13	0.000000	0.0000
CointEq(-1)*	-0.540191	0.512316	-5.934212	0.0003

R-squared	0.862606	Mean dependent var	-2.37E+16
Adjusted R-squared	0.775173	S.D. dependent var	2.95E+17
S.E. of regression	1.40E+17	Akaike info criterion	82.09221
Sum squared resid	2.15E+35	Schwarz criterion	82.48987
Log likelihood	-771.8760	Hannan-Quinn criter.	82.15951
Durbin-Watson stat	2.227428		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

يمكن توضيح العلاقة كالتالي :

- ✓ تشير نتائج تصحيح الخطأ أن معامل تصحيح الخطأ سالب cointeq(−1)=0.54 وذو معنوية احصائية ، وهذا ما يعكس وجود علاقة توازنية قصيرة الاجل بين متغيرات الدراسة نحو التوازن في الأجل الطويل أي أن 54% من الخطأ يمكن أن يقع في الأجل القصير ويمكن تصحيحها في الأجل الطويل . ومن خلال النتائج أعلاه التي تبرز العلاقة في الأجل القصير، نؤكد أيضا ان متغيرات الدراسة متكاملة تكاملا مشتركا.

- تشير نتائج الدراسة إلى أنّ نفقات التسيير (DF) تؤثر سلبًا وبصورة معنوية عند مستوى 5% على النمو الاقتصادي (GDP) في الأجل القصير، حيث يوضح معامل التقدير أنّ زيادة هذه النفقات بنسبة 1% تؤدي إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي بنسبة 2.89%. وتفسَّر هذه النتيجة بكون نفقات التسيير ذات طبيعة استهلاكية أكثر من كونها إنتاجية، إذ غالبًا ما تتركز على الأجور والمصاريف الجارية التي لا تساهم مباشرة في رفع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، بل قد تؤدي إلى تزاحم الإنفاق الاستثماري المنتج. وهو ما يعكس ضعف الكفاءة الاقتصادية لهذه النفقات ويؤكد أن الاعتماد المفرط على الإنفاق الجاري يشكّل عائقًا أمام تحقيق نمو اقتصادي مستدام، مما يستدعي إعادة هيكلة أولويات الإنفاق العمومي نحو مجالات استثمارية تخلق قيمة مضافة في المدى الطويل.
- تشير نتائج الدراسة ايضا إلى أنّ نفقات التجهيز (DE) لها علاقة موجبة معنوية مع النمو الاقتصادي (GDP)عند مستوى 5% في الأجل القصير ، حيث عند زيادة نفقات التجهيز (DE) ب 1% سيؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي ب 1.87 %، ويُعزى هذا الأثر الإيجابي إلى الطبيعة الاستثمارية لنفقات التجهيز التي تركز على البنية التحتية، والمشاريع الاستثمارية، وتوسيع القدرات الإنتاجية، وهو ما ينعكس مباشرة على تحفيز النشاط الاقتصادي وخلق قيمة مضافة. وتدل هذه النتيجة على فعالية التوجه نحو تعزيز النفقات الاستثمارية مقارنة بالنفقات الجارية، بما يساهم في تحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة ويعزز من قدرة الاقتصاد على استيعاب اليد العاملة وتوليد موارد إضافية على المدى المتوسط والطويل.

تفسير النتائج في المدى الطويل : بعد التأكد من وجود علاقة طويلة أجل ينبغي الحصول على معلمات الأجل الطويل :

الجدول رقم: نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل ARDL

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DF	-1.15E+14	4.17E+13	-2.760195	0.0247
DE	1.58E+13	8.96E+12	2.767833	0.0250
C	7.46E+17	9.65E+16	7.734621	0.0001

EC = GDP - (-115083252207167.8438*DF + 158463642321 71.8750*DE + 7462673973197 14176.0000)

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

نلاحظ من الجدول أعلاه :

- ✓ تشير نتائج الدراسة إلى أنّ نفقات التسيير (DF) تؤثر سلبًا وبصورة معنوية عند مستوى 5% على النمو الاقتصادي (GDP) في الأجل الطويل، حيث يوضح معامل التقدير أنّ زيادة هذه النفقات بنسبة 1% تؤدي إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي بنسبة 1.15%،
- ✓ يُعزى هذا التأثير العكسي إلى الطابع غير الإنتاجي لنفقات التسيير، حيث إنها غالبًا ما توجه نحو تغطية الأجور والمصاريف الجارية ذات الأثر المحدود على تراكم رأس المال المنتج. وفي الأجل الطويل، يؤدي تضخم هذه النفقات إلى تقليص الموارد المالية الموجهة نحو الاستثمار والبنية التحتية، مما يضعف القدرة الإنتاجية للاقتصاد ويحد من فرص النمو المستدام. وتؤكد هذه النتيجة على أهمية ترشيد نفقات التسيير وإعادة هيكلتها بما يضمن توجيه الموارد نحو مجالات أكثر إنتاجية قادرة على رفع كفاءة الاقتصاد وتعزيز مساره التنموي.
- ✓ تشير نتائج الدراسة ايضا إلى أنّ نفقات التجهيز (DE) لها علاقة موجبة معنوية مع النمو الاقتصادي (GDP)عند مستوى 5% في الاجل الطويل حيث عند زيادة نفقات التجهيز (DE) ب 1% سيؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي ب 1.58 %، يُعزى هذا الأثر الإيجابي إلى الطبيعة الاستثمارية لنفقات التجهيز التي تسهم في تعزيز البنية التحتية وتوسيع القدرات الإنتاجية للاقتصاد، مما يرفع من كفاءته التنافسية ويولّد

قيمة مضافة مستدامة. وفي الأجل الطويل، تعكس هذه النفقات دورها الحيوي في دفع عجلة النمو عبر تحسين مناخ الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة، الأمر الذي يؤكد أهمية تبني سياسات مالية ترتكز على تعزيز النفقات الاستثمارية مقابل ترشيد النفقات الجارية غير المنتجة.

دراسة العلاقة السببية لمتغيرات الدراسة :

حسب GRANGER1988 فإن اثبات وجود علاقة سببية يتطلب على الأقل وجود علاقة سببية اتجاهية وحيدة على مستوى النموذج المدروس وعليه يجب تحديد تلك العلاقات الاتجاهية

الجدول رقم : اختبار السببية granger Cousality test

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 09/10/25 Time: 12:35
Sample: 2000 2023
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DF does not Granger Cause GDP	22	3.04779	0.0003
GDP does not Granger Cause DF		0.11575	0.8914
DE does not Granger Cause GDP	22	3.62652	0.0000
GDP does not Granger Cause DE		0.94881	0.4068
DE does not Granger Cause DF	22	18.5081	5.E-05
DF does not Granger Cause DE		2.16167	0.1457

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVEIWS13

تظهر نتائج دراسة السببية على مستوى المتغيرات المدروسة على وجود علاقة ذو اتجاه واحد بين الانفاق العام المتمثل في نفقات التسيير ونفقات التجهيز والنمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 5 %.

النتائج واختبار الفرضيات:

سعى هذا الفصل لدراسة اثر : دراسة قياسية أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة: (2000 – 2024)، بالاعتماد على منهجية ARDL، نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة الخطية ARDL– الذي يعطي دراسة أشمل لاشكالية الدراسة حيث تم التوصل الى:

- ✓ تؤكد نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع – Adf - AUGMENT DICKEY FULLER ; وكذا اختبار Philips-Perron(PP) ، بالنسبة لسلاسل متغيرات الدراسة على وجود جذر الوحدة عند المستوى، وبالتالي فان المتغيرات المستقلة لم تستقر في المستوى ، في المقابل بعد اعداد الفرق الأول استقرت جميع سلاسل متغيرات الدراسة (المتغير المستقل والتابع)عند الفرق الأول.،
- ✓ بما أن متغيرات الدراسة تميزت بالسكون في عند الدرجة I(1) تم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL وهذا لتحقق الشرط المتمثل في استقرار السلاسل الزمنية عند عند الفرق الأول.
- ✓ يبين الجدول أدناه نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبارالحدود(Bounds Test) وتشير النتائج أدناه أن القيمة المحسوبة لـ F-statistic . F=6.40،، ، أكبر من القيم الحرجة للحد الأدنى عند معظم مستويات المعنوية، ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات ويدل ذلك على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل من نفقات التجهيز ونفقات التسيير و النمو الاقتصادي (GDP) ،
- ✓ وهو ما يأكد صحة الفرض الأول القائل على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة بين المتغيرات المستقلة:
- ✓ تم الاعتماد على النموذج ARDL (5.1.2)بناءا على المعايير aic و shw

- ✓ تشير نتائج تصحيح الخطأ أن معامل تصحيح الخطأ سالب cointeq(-1)=0.54 وذو معنوية احصائية ، وهذا ما يعكس وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة نحو التوازن في الأجل الطويل أي أن 54% من الخطأ يمكن أن يقع في الأجل القصير ويمكن تصحيحها في الأجل الطويل . ومن خلال النتائج أعلاه التي تبرز العلاقة في الأجل القصير، نؤكد أيضا ان متغيرات الدراسة متكاملة تكاملا مشتركا.
- ✓ .اثبتت اختبارات التشخيصة لصحة النموذج ان النموذج خالي من المشاكل القياسية .

النتائج في لأجل القصير:

- تشير نتائج الدراسة إلى أنّ نفقات التسيير (DF) تؤثر سلبًا وبصورة معنوية عند مستوى 5% على النمو الاقتصادي (GDP) في الأجل القصير، حيث يوضح معامل التقدير أنّ زيادة هذه النفقات بنسبة 1% تؤدي إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي بنسبة 2.89%. وتفسَّر هذه النتيجة بكون نفقات التسيير ذات طبيعة استهلاكية أكثر من كونها إنتاجية، إذ غالبًا ما تتركز على الأجور والمصاريف الجارية التي لا تساهم مباشرة في رفع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، بل قد تؤدي إلى تزاحم الإنفاق الاستثماري المنتج. وهو ما يعكس ضعف الكفاءة الاقتصادية لهذه النفقات ويؤكد أن الاعتماد المفرط على الإنفاق الجاري يشكّل عائقًا أمام تحقيق نمو اقتصادي مستدام، مما يستدعي إعادة هيكلة أولويات الإنفاق العمومي نحو مجالات استثمارية تخلق قيمة مضافة في المدى الطويل.
- تشير نتائج الدراسة ايضا إلى أنّ نفقات التجهيز (DE) لها علاقة موجبة معنوية مع النمو الاقتصادي (GDP)عند مستوى 5% في الأجل القصير ، حيث عند زيادة نفقات التجهيز (DE) ب 1% سيؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي ب 1.87 %، ويُعزى هذا الأثر الإيجابي إلى الطبيعة الاستثمارية لنفقات التجهيز التي تركز على البنية التحتية، والمشاريع الاستثمارية، وتوسيع القدرات

الإنتاجية، وهو ما ينعكس مباشرة على تحفيز النشاط الاقتصادي وخلق قيمة مضافة. وتدل هذه النتيجة على فعالية التوجه نحو تعزيز النفقات الاستثمارية مقارنة بالنفقات الجارية، بما يساهم في تحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة ويعزز من قدرة الاقتصاد على استيعاب اليد العاملة وتوليد موارد إضافية على المدى المتوسط والطويل.

النتائج في المدى الطويل :

- ✓ تشير نتائج الدراسة إلى أنّ نفقات التسيير (DF) تؤثر سلبًا وبصورة معنوية عند مستوى 5% على النمو الاقتصادي (GDP) في الأجل الطويل، حيث يوضح معامل التقدير أنّ زيادة هذه النفقات بنسبة 1% تؤدي إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي بنسبة 1.15%،
- ✓ يُعزى هذا التأثير العكسي إلى الطابع غير الإنتاجي لنفقات التسيير، حيث إنها غالبًا ما توجه نحو تغطية الأجور والمصاريف الجارية ذات الأثر المحدود على تراكم رأس المال المنتج. وفي الأجل الطويل، يؤدي تضخم هذه النفقات إلى تقليص الموارد المالية الموجهة نحو الاستثمار والبنية التحتية، مما يضعف القدرة الإنتاجية للاقتصاد ويحد من فرص النمو المستدام. وتؤكد هذه النتيجة على أهمية ترشيد نفقات التسيير وإعادة هيكلتها بما يضمن توجيه الموارد نحو مجالات أكثر إنتاجية قادرة على رفع كفاءة الاقتصاد وتعزيز مساره التنموي.
- ✓ تشير نتائج الدراسة ايضا إلى أنّ نفقات التجهيز (DE) لها علاقة موجبة معنوية مع النمو الاقتصادي (GDP)عند مستوى 5% في الاجل الطويل حيث عند زيادة نفقات التجهيز (DE) ب 1% سيؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي ب 1.58 %، يُعزى هذا الأثر الإيجابي إلى الطبيعة الاستثمارية لنفقات التجهيز التي تسهم في تعزيز البنية التحتية وتوسيع القدرات الإنتاجية للاقتصاد، مما يرفع من كفاءته التنافسية ويولّد قيمة مضافة مستدامة. وفي الأجل الطويل، تعكس هذه النفقات دورها الحيوي في دفع عجلة النمو عبر

تحسين مناخ الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة، الأمر الذي يؤكد أهمية تبني سياسات مالية ترتكز على تعزيز النفقات الاستثمارية مقابل ترشيد النفقات الجارية غير المنتجة.

وهو ما يأكد صحة الفرض الثاني القائل على وجود أثر ذو دلالة معنوية في الأجلين الطويل بين الانفاق العام و النمو الاقتصادي في الأجل القصير والطويل .

- ✓ نتائج اختبار السببية :
- ✓ أظهر نتائج اختبار السببية Granger Cousality test على مستوى المتغيرات المدروسة وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين الانفاق العام من خلال نفقات التجهيز ونفقات التسيير و النمو الافتصادي (gdp) .
- ✓ وهو ما ينفي الفرض الثالث القائل على وجود سببية في اتجاهين بين متغيرات الدراسة

النتائج يصفة عامة :

- ✍ تدعم نتائج تأثير نفقات التسيير (DF) الطرح النظري القائل بأن النفقات الجارية ذات الطابع الاستهلاكي لا تساهم في رفع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، بل قد تزاحم النفقات الاستثمارية المنتجة، مما يؤدي إلى إضعاف النمو الاقتصادي. وهو ما يتماشى مع نظرية "أثر المزاحمة Crowding Out) " (Effectالتي ترى أن تضخم النفقات الجارية يحد من الفعالية الاقتصادية على المديين القصير والطويل.
- ✍ تؤكد نتائج تأثير نفقات التجهيز (DE) على النمو الاقتصادي صحة الرؤية الكينزية Keynesian) (Viewالتي تعتبر الإنفاق الاستثماري أداة فعالة لتحفيز النشاط الاقتصادي وزيادة الطلب الكلي في الأجل القصير، كما تتماشى مع نظرية النمو الكلاسيكي الجديد Neo-Classical Growth) (Theoryالتي تبرز دور تراكم رأس المال والبنية التحتية في رفع الطاقة الإنتاجية وتحقيق نمو مستدام في الأجل الطويل.

- الخلاصة النظرية العامة :تعكس النتائج انسجامًا مع الأدبيات الاقتصادية التي تميز بين الأثر غير المنتج للنفقات الجارية والأثر المنتج للنفقات الاستثمارية، وتؤكد على أهمية هيكل الإنفاق العمومي في تحديد اتجاهات النمو الاقتصادي.

خلاصة الفصل

يهدف هذا الفصل إلى دراسة أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (2000–2024)، وذلك بالاعتماد على مقاربة الاقتصاد القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفترات المتباطئة الموزعة الخطية .(ARDL) وقد جاء اختيار هذا النموذج نظرًا لمرونته وفعاليته في التعامل مع السلاسل الزمنية غير المستقرة، وقدرته على التمييز بين العلاقات قصيرة الأجل وطويلة الأجل.

أبرزت النتائج أنّ السياسة المالية في الجزائر ارتبطت بشكل وثيق بتطورات الريع البترولي، حيث تميزت الفترة (2000–2010) بسياسات توسعية واسعة بفضل ارتفاع أسعار النفط، انعكست في زيادة النفقات العمومية، خصوصًا في مجالات الاستثمار والبنية التحتية، وهو ما ساهم نسبيًا في تحريك النمو. أما الفترة (2010–2015)، فقد عرفت استمرارًا في وتيرة الإنفاق العمومي مع بقاء اعتماده شبه الكلي على الجباية البترولية، مما جعل النمو الاقتصادي هشًا ومعرضًا للصدمات الخارجية.

في المقابل، شكلت الفترة (2015–2024) منعطفًا حاسمًا نتيجة أزمة النفط التي قلّصت الموارد المالية للدولة، إضافة إلى تداعيات جائحة كوفيد-19 التي عمقت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، ما أدى إلى تذبذب مستويات النمو. غير أنّ السلطات العمومية لجأت إلى إعادة تفعيل السياسة التوسعية تدريجيًا لمواجهة هذه الأزمات، فعادت النفقات العمومية لتأخذ مسارًا تصاعديًا رغم محدودية الموارد.

من الناحية المنهجية، بيّن اختبار جذر الوحدة أن بعض السلاسل الزمنية مستقرة عند المستوى وأخرى عند الفرق الأول، وهو ما يؤكد ملاءمة نموذج .ARDL كما أظهر اختبار الحدود (Bounds Test) وجود علاقة تكامل مشترك بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، ما يعني وجود ارتباط طويل الأجل بينهما. وتم اعتماد معايير المعلومات الإحصائية AIC) و (SCلاختيار الإبطاءات المثلى، وهو ما سمح ببناء نموذج متوازن إحصائيًا.

أما نتائج التقدير، فقد أظهرت أن للإنفاق العام أثرًا معنويًا موجبًا على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، بينما بدا تأثيره في الأجل القصير متفاوتًا تبعًا للفترات الاقتصادية. كما أظهر نموذج تصحيح الخطأ (ECM) أن النمو الاقتصادي يتجه نحو التوازن في المدى الطويل رغم الصدمات القصيرة الأجل.

وعليه، خلص الفصل إلى أنّ النفقات العمومية في الجزائر ظل الأداة الرئيسة لتحريك النمو الاقتصادي، لكنه بقي مرهونًا بالظرفية البترولية والمالية، وهو ما يبرز محدودية قدرته على تحقيق نمو مستدام في ظل غياب تنويع اقتصادي فعلي.

خـــاتمة

يُعَدّ الإنفاق الحكومي أداة محورية في يد الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، فهو ليس مجرد عملية مالية لتسيير الشأن العام، بل آلية استراتيجية للتأثير في النشاط الاقتصادي الكلي. إذ يمكن عبره تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال مواجهة الأزمات الدورية، وتخفيف التقلبات في معدلات النمو والتشغيل. كما يُسهم في توفير البنية التحتية الأساسية، ودعم القطاعات الإنتاجية، وتحفيز الاستثمار الخاص، مما يعزز من فرص النمو المستدام. ومن جهة أخرى، يلعب الإنفاق الحكومي دورًا اجتماعيًا بارزًا، حيث يسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية عبر إعادة توزيع الدخل، ودعم الفئات الهشة، وتوفير الخدمات العامة كالتعليم والصحة والأمن الاجتماعي.

غير أن الدراسات النظرية والتجريبية أثبتت أنّ العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي ليست دائمًا إيجابية، بل قد تنقلب إلى عكس ذلك إذا اتسمت النفقات بعدم الكفاءة أو طغت عليها الطابع الاستهلاكي بدل الاستثماري. كما أن ارتفاع مستويات الإنفاق دون موارد مقابلة قد يؤدي إلى تفاقم عجز الميزانية، وزيادة المديونية، وهو ما ينعكس سلبًا على الاستقرار الاقتصادي في المدى الطويل. ومن هنا تبرز أهمية حسن توجيه الإنفاق نحو المجالات المنتجة، وتبني سياسات مالية رشيدة تراعي التوازن بين تحقيق أهداف النمو والحفاظ على استدامة المالية العمومية.

وبذلك، فإن التحدي الأساسي أمام صانعي السياسات يتمثل في إيجاد معادلة دقيقة بين حجم الإنفاق وفعاليته، بحيث يظل أداة فاعلة لدفع عجلة التنمية، دون أن يتحول إلى عبء يعيق مسار النمو الاقتصادي.

نتائج الجانب النظري:

- تؤكد بعض المدارس الاقتصادية أن النفقات العمومية الموجهة نحو الاستثمار في البنية التحتية)كالطرق والموانئ والطاقة) تساهم في تحسين إنتاجية الاقتصاد الكلي، وتقلل تكاليف الإنتاج، مما يحفز النمو الاقتصادي بشكل مباشر.
- يُنظر إلى الإنفاق على التعليم والتكوين باعتباره استثماراً في رأس المال البشري، حيث يؤدي إلى رفع مستوى الكفاءات والمهارات، وزيادة إنتاجية اليد العاملة، وبالتالي تحقيق نمو مستدام على المدى الطويل.
- يشير الاقتصاديون إلى أن الإنفاق العمومي في مجال الصحة والخدمات الاجتماعية يعزز من قدرة المجتمع على الإنتاج، من خلال تحسين مستوى الصحة العامة ورفع متوسط العمر الإنتاجي للأفراد.

- على المدى القصير، يمكن لزيادة الإنفاق الحكومي أن تساهم في تحفيز الطلب الكلي، مما يدفع عجلة النشاط الاقتصادي ويزيد من معدلات النمو، خاصة في فترات الركود أو الأزمات الاقتصادية.
- من منظور كينزي، يُعَدّ الإنفاق الحكومي أداة أساسية لمعالجة اختلالات الدورة الاقتصادية، حيث يمكن للدولة التدخل عبر النفقات العمومية لدعم الطلب في أوقات الانكماش الاقتصادي.
- في المقابل، ترى بعض النظريات أن الإفراط في الإنفاق العمومي قد يؤدي إلى ضغوط تضخمية نتيجة ارتفاع الطلب الكلي بشكل يفوق العرض الكلي المتاح.
- قد ينتج عن زيادة النفقات الحكومية ما يسمى بظاهرة إزاحة الاستثمار الخاص(Crowding Out) ، حيث يؤدي ارتفاع الطلب على الموارد المالية إلى رفع أسعار الفائدة، مما يقلص من فرص التمويل المتاح للاستثمار الخاص.
- الاعتماد المفرط على الإنفاق العمومي دون موارد مقابلة يؤدي إلى عجز مالي متفاقم، وهو ما قد يترجم إلى زيادة الدين العمومي وإضعاف الاستقرار المالي للدولة.
- يشير بعض الباحثين إلى أن هيكلية الإنفاق أكثر أهمية من حجمه الكلي، إذ أن النفقات ذات الطابع الاستهلاكي لا تساهم بشكل فعّال في النمو مقارنة بالنفقات الاستثمارية المنتجة.
- العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي تظل متعددة الأبعاد، إذ يمكن أن تكون إيجابية إذا تميزت النفقات بالكفاءة وحسن التوجيه، أو سلبية إذا اتسمت بعدم الفعالية وسوء التوزيع.

نتائج الجانب التطبيقي:

- أظهرت اختبارات جذر الوحدة ADF) و PP)أن متغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى، لكنها أصبحت مستقرة عند الفرق الأول.I(1)
- تحقق شرط استقرار السلاسل الزمنية عند الفرق الأول مما أتاح اعتماد نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة.(ARDL)
- بين اختبار حدود التكامل المشترك (Bounds Test) وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق العام (GS) والنمو الاقتصادي(GDP) ، حيث كانت قيمة F المحسوبة (8.48) أكبر من القيم الحرجة عند مستويات معنوية مختلفة.

- أثبتت نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM) أن معامل التصحيح سالب (-0.13) ودال إحصائياً، بما يعكس وجود علاقة قصيرة الأجل تتجه نحو التوازن في المدى الطويل، حيث تتم معالجة 13% من الاختلالات في الأجل القصير.
- أظهرت التقديرات في الأجل القصير وجود علاقة موجبة ومعنوية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، إذ تؤدي زيادة الإنفاق العام بنسبة 1% إلى رفع معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0.23%.
- في الأجل الطويل، أظهرت النتائج أن زيادة الإنفاق العام بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0.90%، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية ويدعم الفرضية الثانية.
- كشفت اختبارات التشخيص سلامة النموذج القياسي من المشكلات الإحصائية، مما يعزز موثوقية النتائج المتحصل عليها.
- أظهر اختبار السببية لغرانجر وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الإنفاق العام نحو النمو الاقتصادي، وهو ما ينفي الفرضية الثالثة المتعلقة بوجود سببية متبادلة بين المتغيرين.

وعليه ومن خلال ما سبق يمكننا بأن نوصي بجملة من العناصر الأساسية وانذكر منها:

- **ترشيد الإنفاق العمومي**: يتطلب اعتماد سياسات مالية تقوم على الاستخدام الأمثل للموارد، من خلال تقليص النفقات غير المنتجة وتوجيه الأموال نحو القطاعات ذات الأثر المباشر على النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي. ويشمل ذلك تقييم المشاريع قبل تنفيذها وضمان انسجامها مع الأولويات الوطنية.
- **تحديد الأولويات الاستراتيجية**: ينبغي أن تركز الحكومات على الإنفاق الاستثماري في مجالات مثل البنية التحتية، التعليم، الصحة، والبحث العلمي، باعتبارها محركات أساسية للنمو طويل الأمد، مع الحد من النفقات الاستهلاكية ذات الطابع الظرفي أو غير الضروري.
- **تحقيق الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية**: لا يكفي رفع مستوى الإنفاق، بل يجب أن تكون الأموال المستثمرة قادرة على تحقيق عوائد اقتصادية ملموسة، إلى جانب ضمان العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة للفئات الهشة.
- **تعزيز الشفافية في تسيير المال العام**: يتطلب ذلك إرساء آليات واضحة لنشر المعلومات المالية، وتمكين المواطنين من الاطلاع على أوجه صرف الأموال العمومية، بما يضمن الثقة بين الدولة والمجتمع.

➢ **المساءلة والرقابة** :من الضروري وضع أجهزة رقابية مستقلة وقوية تتولى متابعة تنفيذ السياسات المالية، والكشف عن التجاوزات أو سوء التسيير، مما يساهم في ترشيد القرارات الحكومية ويحد من الهدر.

➢ **مكافحة الفساد المالي والإداري** :يشكل الفساد أحد أبرز العوائق أمام فعالية الإنفاق العمومي، لذلك يجب اعتماد إصلاحات هيكلية لتعزيز النزاهة والحوكمة الرشيدة في إدارة الموارد العامة.

➢ **اعتماد منهجية التقييم المستمر** :يجب تقييم أثر النفقات الحكومية بشكل دوري من خلال مؤشرات اقتصادية واجتماعية، للتأكد من فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة، مع إمكانية تعديل التوجهات عند الضرورة.

➢ **التوازن بين الحاضر والمستقبل** :يقتضي حسن تسيير الإنفاق مراعاة احتياجات الأجيال الحالية دون الإضرار بحقوق الأجيال القادمة، وذلك عبر سياسات إنفاق مستدامة تحافظ على الاستقرار المالي وتدعم التنمية طويلة المدى.

الآفاق المستقبلية

يفتح هذا البحث المجال أمام آفاق متعددة للدراسات المستقبلية، يمكن حصر أبرزها فيما يلي:

➢ **تحليل أثر الإنفاق على القطاعات الإستراتيجية** :توسيع نطاق الدراسات ليشمل مجالات محددة مثل الاستثمار في الطاقة المتجددة، والتحول نحو الاقتصاد الرقمي، لما لهما من دور محوري في تعزيز النمو المستدام وتنويع مصادر الدخل بعيداً عن القطاعات التقليدية.

➢ **إجراء مقارنات دولية** :دراسة تجارب دول ذات أنظمة اقتصادية مختلفة)رأسمالية، اشتراكية، مختلطة) من أجل فهم كيفية توظيف الإنفاق العمومي في كل نموذج، ورصد أوجه التشابه والاختلاف التي يمكن أن تفيد صانعي القرار في الجزائر والدول النامية.

➢ **تعميق البحث في الشراكة بين القطاعين العام والخاص** :تحليل دور PPP – Public Private Partnership كآلية تمويل بديلة، تُمكّن من إنجاز مشاريع البنية التحتية الكبرى دون إثقال كاهل الميزانية العامة، مع ضمان توزيع عادل للمخاطر والعوائد.

➢ **التركيز على جودة الإنفاق بدل حجمه** :توجيه الدراسات المستقبلية نحو تقييم كفاءة الإنفاق العمومي في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي، بدل التركيز فقط على مستواه الكمي.

➢ **أثر الإنفاق على العدالة الاجتماعية** :استشراف كيفية مساهمة السياسات المالية في تقليص الفوارق الاجتماعية والإقليمية، وضمان توزيع أكثر عدلاً للثروة الوطنية.

- **البحث في دور الابتكار والتكنولوجيا** :دراسة كيفية توجيه النفقات العمومية نحو البحث العلمي والابتكار باعتبارهما رافعة أساسية للاقتصاد الحديث، وخاصة في مجالات الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي.
- **دراسة الأبعاد البيئية للإنفاق** :تحليل أثر السياسات المالية الموجهة لحماية البيئة ومكافحة التغيرات المناخية، وكيفية مساهمتها في تحقيق نمو اقتصادي أخضر ومستدام.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

1) آدم سميث، *ثروة الأمم*، ترجمة محمد مصطفى، دار المعارف، القاهرة، 1958.

2) إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريقات، *مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد*، دار وائل، عمان، 1999.

3) إسماعيل بن محمد قانة، *اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج واستراتيجيات)*، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

4) العربي جلطي، و نوال شمة، *الانفتاح التجاري والحساب الجاري: أية علاقة؟*، دراسة قياسية، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، 2021.

5) عبد الكريم بركات، *المصرف الاقتصادي المالي*، الدار الجامعية، 1987.

6) عبيدات، محمود، *المالية العامة والسياسة الضريبية*، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2021.

7) عادل فليح العلي، *مالية الدولة*، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

8) عاطف عيسى براطسة، *العلاقة السببية بين النقود والإنتاج والأسعار في الأردن خلال الفترة 1970-2013*، المجلة العربية للإدارة، 2017.

9) كارل ماركس، *رأس المال*، الكتاب الأول، ترجمة فالح عبد الجبار، دار الفارابي، بيروت، 2008.

10) مجدي شهاب، *أصول الاقتصاد العام "المالية العامة"*، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.

11) محمد عباس محرزي، *اقتصاديات المالية العامة*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.

12) حامد عبد المجيد دراز، *مبادئ الاقتصاد العام*، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2000.

13) سوزي عدلي ناشد، *الوجيز في المالية العامة*، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2000.

14) تومي صالح، *مدخل لنظرية الاقتصاد القياسي (الجزء الأول والثاني)*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

15) عطية، عبد القادر محمد عبد القادر، *الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق*، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

16) حميد، عبيد، *الاقتصاد القياسي*، دار الكتب، العراق، 2017.

ثانياً: الرسائل الجامعية

1) إيمان بية، سارة وداك، *الابتكار والنمو الاقتصادي في الدول العربية (2007-2016)*، مذكرة ماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2018.

2) بن جلول خالد، *أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر (1970-2006)*، جامعة بن يوسف خدة، الجزائر.

3) بودخدخ كريم، *أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2001-2009)*، مذكرة ماستر، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010.

4) بهياني رضا، *دراسة حول النفقات العامة والنمو الاقتصادي*، جامعة الجزائر.

5) حمد الطيب ذهب، *دور سياسة الإنفاق العامة على الاستثمارات العمومية في الجزائر (2001-2014)*، مذكرة ماستر، جامعة الوادي، 2015.

6) حمية عائشة، عازب عثمان هاجر، *أثر الإنتاج الصناعي على النمو الاقتصادي في الجزائر (2000-2016)*، مذكرة ماستر، جامعة الوادي، 2018.

7) سعد الله عبد النور، وآخرون، *الأثر المتبادل بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2017)*، مذكرة ماستر، جامعة الوادي، 2018.

8) سليمان قادي، وآخرون، *أثر الصادرات على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر (1980-2016)*، مذكرة ماستر، جامعة الوادي، 2018.

9) عبد الله عبد الحميد بخاري، *التنمية والتخطيط الاقتصادي*، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2017.

10) عبلة عبد الحميد بخاري، *التنمية والتخطيط الاقتصادي*، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2017.

11) عماد الدين أحمد المصبح، *محددات النمو الاقتصادي السورية*، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، 2008.

12) كبداني سيدي أحمد، *أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية*، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2013.

13) مقلاتي عادل، *دراسة قياسية لمحددات النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2012)*، مذكرة ماستر، جامعة المسيلة، 2015.

14) محمد عيسى إبراهيم عبد الله، *محددات النمو الاقتصادي في السودان وفق مؤشرات التنمية المستدامة (1992-2016)*، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2019.

15) نوار بومدين، *النفقات العامة على التعليم: دراسة حالة قطاع التربية الوطنية في الجزائر (1980-2008)*، مذكرة ماستر، جامعة تلمسان، 2015.

16) نور الدين قدوري، *أثر الأزمات المالية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاديات العربية*، أطروحة دكتوراه، جامعة بومرداس، 2018.

17) الوليد قسوم ميساوي، *أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر (1993(*، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2018.

18) وعيل ميلود، *المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها*، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، .2014

19) فراح أحلام، *أثر سعر الصرف على بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري (2000-2020(*، أطروحة دكتوراه، جامعة سوق أهراس، 2022.

20) هند سعدي، *أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية (1980-2014(*، أطروحة دكتوراه، جامعة المسيلة، 2017.

ثالثاً: المقالات العلمية

1) أحمد سلامي محمد شيخي، *اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري (1970-2011(*، مجلة الباحث، 2014.

2) بن مسعود عطا الله، وعبد الناصر بوثلجة، *الإنفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك*، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، 2019.

3) جيلالي يوسف، *تصنيف وتوزيع النفقات العامة في الجزائر: دراسة مقارنة*، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة الأغواط، 2023.

4) سحاب الصمادي، وأحمد ملاوي، *أثر الضرائب الحكومية على أداء بورصة عمان: نموذج ARDL* ، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، 2016.

5) فراح أحلام، *أثر سعر الصرف على بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري (2000-2020(*، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، 2022.

6) محمد الأمين بلهوشات، فوزي محيريق، وعلي قابوسة، *أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1980-2018(*، مجلة العلوم الاقتصادية، 2020.

7) مهدي الشوربجي، *أثر النمو الاقتصادي على العملة في الاقتصاد المصري*، مجلة شمال إفريقيا، 2012.

8) مليباري، لؤي عبد الصمد، *تحديد العوامل المؤثرة على سلوك الادخار العائلي في المملكة العربية السعودية*، المجلة الإلكترونية الشاملة المتعددة التخصصات، 2021.

9) مطر رمضان ظافر، ونجلاء خالد، *دراسة مقارنة لكفاءة عدد من معايير المعلومات في اختبار نماذج السلاسل الزمنية*، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، 2001.

10) بن سميمان يحي، *قياس أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر*، مجلة البديل الاقتصادي، 2019.

رابعاً:المراجع الأجنبية

1) Barro, R. J. (1990). *Government Spending in a Simple Model of Endogenous Growth*. Journal of Political Economy, 98(5).
2) Dornbusch, R., Fischer, S., & Startz, R. (2014). *Macroeconomics* (12th ed.). McGraw-Hill Education.
3) Gideon, S. (1978). *Estimating the Dimension of a Model*. The Annals of Statistics, 6(2).
4) Gourieroux, C. (1999). *Modeles ARCH et Applications Financieres*. Paris: Economica.
5) Granger, C. (1974). *Spurious Regression in Econometrics*. Journal of Econometrics, 2(2).
6) Gujarati, D. (2011). *Econometrics by Example*. Palgrave Macmillan.
7) Hanushek, E. A., & Woessmann, L. (2010). *The Economics of International Differences in Educational Achievement*. NBER Working Paper No. 15949.
8) John Maynard Keynes (1936). *The General Theory of Employment, Interest and Money*. Macmillan, London.
9) Mauro, P. (1995). *Corruption and Growth*. The Quarterly Journal of Economics, 110(3).
10) Park, J. H. K. (2021). *Smart Contract Data Feed Framework for Privacy-Preserving Oracle System on Blockchain*. Computers.
11) Pirotte, A., & Bresson, G. (1995). *Econométrie des séries temporelles – Théorie et Applications*. Paris: PUF.
12) Phillips, P., & Perron, P. (1988). *Testing for a Unit Root in Time Series Regression*. Biometrika, 75(2).

13) Reinhart, C. M., & Rogoff, K. S. (2010). *Growth in a Time of Debt*. American Economic Review, 100(2).

14) Reinhart, C. M., & Rogoff, K. S. (2010). *This Time is Different: Eight Centuries of Financial Folly*. Princeton University Press.

15) Romer, P. M. (1990). *Endogenous Technological Change*. Journal of Political Economy, 98(5).

16) Suhar, T., & Dedi Dwi, P. (2020). *The Performance of Ramsey Test, White Test and Terasvirta Test in Detecting Nonlinearity*. INFERENSI, 3(1).

الملاحق

الملحق رقم 01 : اختبار ديكي فولر لاستقرارية السلسلة GDP في المستوى

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 4 (Automatic - based on AIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.064032	0.1409
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on AIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.328567	0.5983
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on AIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.328567	0.5983
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on AIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.451806	0.0103
Test critical values:	1% level	-4.467895	
	5% level	-3.644963	
	10% level	-3.261452	

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on AIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.477384	0.0022
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values

الملحق رقم 02 اختبار ديكي فولر لاستقرارية السلسلة GS فيالمستوى و الفرق الاول

Null Hypothesis: GS has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.083080	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: GS has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.703252	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

Null Hypothesis: GS has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 4 (Automatic - based on AIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.984902	0.2796
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(GS) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 5 (Automatic - based on AIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.724081	0.0075
Test critical values:	1% level	-4.571559	
	5% level	-3.690814	
	10% level	-3.286909	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

Null Hypothesis: D(GS) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Automatic - based on AIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.649514	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	